مفترسين بواسطة منحهم حكماً ذاتياً وبضعة مستشارين بريطانيين، هي فكرة جذابة على سبيل التجربة» ولكنها من الناحية العملية غير ناجحة»[١٢].

وبما ان بريطانيا لم تحتفظ بجيش في شرق الأردن، لم يكن باستطاعتها ان تدافع عنه إذا غزته فرنسا، ولذلك كان عليها ان تتجنب استفزاز فرنسا لكي تحتفظ بشرق الأردن لنفسها. وبما ان الغارات العربية على المواقع الفرنسية في سورية ـ إذا انطلقت من شرق الأردن ـ قد تستفز فرنسا لتقدم على غزو شرق الأردن، فلا بد من منع حدوثها. والسياسة التي اتبعها ف. سومرست، أحد المسؤولين البريطانيين في شرق الأردن، لمنع القبائل العربية من شن غارات على سورية الفرنسية، هي الإيقاع بين هذه القبائل.

وإذا ما نجحت سياسة سومرست، فإنها تحرم فرنسا من سبب ـ أو ذريعة ـ لغزو شرق الأردن الذي يفتقر إلى الدفاع عنه. ولكن ما العمل إذا هاجمت فرنسا الأرض الخاضعة للوصاية البريطانية ـ ليس شرق الأردن فقط بل بقية فلسطين أيضاً ـ بوسائل أخرى: وسائل سياسية، وسائل إعلامية أو وسائل التخريب وليس بالغزو المسلح؟ في عام ١٩٢٠ كان القوميون العرب يكرهون فرنسا، فما العمل إذا أقنعتهم فرنسا بأن يكرهوا بريطانيا بدلاً منها؟ ان ما كان يخشاه سومرست هو ان تشن فرنسا حملة دعاية لقيام سورية كبرى تضم شرق الأردن وغرب فلسطين، على أساس برنامج معادٍ للصهيونية[١٣] يلقى شعبيته لدى العرب في كل أنحاء فلسطين. فقد تقطع فرنسا وعداً للعرب بأن تضع حداً للصهيونية إذا سمح لها بأن تنتزع فلسطين (ومن ضمنها شرق الأردن) من بريطانيا ـ وعلى أساس هذا البرنامج قد يحتشد العرب وراء فرنسا. كان رأي سومرست، وشاطره هذا الرأي قسم كبير من الجهاز الرسمي البريطاني، ان الصهيونيين يضعون القضية البريطانية، وكذلك قضيتهم، موضع الريبة بإفصاحهم علناً عن نياتهم النهائية. وكتب يقول: «إنهم اليهود وليس نحن من يخاصمهم الجميع. فلو خرس اليهود ولم يفتحوا أفواههم السخيفة لاستطاعوا شراء البلد كله»[١٤]. أما توماس لورنس فكان له رأي آخر: «كان واثقاً ان مقاومة الصهيونية سوف تقل، إن لم تزل كلياً في غضون أربع أو خمس سنوات، في ظل وتحت تأثير سياسة عادلة»[١٥].

أما في ذلك الحين فقد كانت المقاومة العربية للصهيونية صاخبة وناشطة ومعكرة للسلام في فلسطين الخاضعة للسيطرة البريطانية.

---

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق ف. ر. سومرست. د.س. ٩٧/ ٥٩.

(١٤) المرجع نفسه. د.س. ١٢٦. ١٤٩، د.س. ١٤٩، د.س. ١٥٤/ ٥.

(١٥) المرجع نفسه.

الفصل الثامن

فلسطين ـ العرب واليهود: ١٩٢٠

عندما انتزع الجنرال اللنبي فلسطين من الأتراك، في المدة ١٩١٧ ـ ١٩١٨، أنشأ في البلاد ادارة عسكرية بريطانية. ومنذ ذلك الحين، وطوال مدة الادارة العسكرية، ظل هناك شعور قوي بالنقمة على العبء الذي ألقته لندن على عاتق هذه الادارة، عبء تطبيق سياسة لا شعبية لها ويصعب تنفيذها: سياسة خلق وطن قومي يهودي في فلسطين وفقاً لاعلان بلفور. ومنذ البداية، تحاشى جيلبرت كلايتون، كبير ضباط الشؤون السياسية في قيادة الجنرال اللنبي، ورونالد ستورن، بصفته حاكم القدس، اعطاء أية اشارة الى عزمهما على مساندة هذه السياسة. وكان كلاهما يزعم انه مؤمن بالصهيونية، مع أن كلايتون على وجه الخصوص، بدا كأنه يضع لها تعريفاً في أضيق مفهوم ممكن: أي أنها رعاية جالية يهودية موسعة في فلسطين مهمتها أن تكون مركزاً ثقافياً وعاطفياً لليهود في سائر أنحاء العالم، ولكن ضمن فلسطين متعددة القوميات وذات ادارة بريطانية، ولن تصبح دولة يهودية. أما الضباط البريطانيون الآخرون الذين يؤدون الخدمة في فلسطين فلم يتعاطفوا مع الصهيونية حتى في اطار هذا المفهوم المحدد، بل انحازوا الى العرب الذين قاوموا الصهيونية برمتها. وكانت نظرة هؤلاء الضباط الى سياسة لندن الصهيونية، انها قد تكون سياسة رسمت صراحة لاثارة الاضطراب، ولا بد أن مبتكريها هم موظفون بعيدون عن مسرح الحدث وغير ملزمين بالعيش في الظروف المحلية ومعالجتها.

وأما الزعماء الصهيونيون، من الجهة الأخرى، فقد بدا لهم أن الموقف المتذبذب أو العداء الساخر من قبل الادارة البريطانية يعرقل جهودهم لضمان قبول العرب اعلان بلفور. وادعى الزعماء الصهيونيون انه لو جعلت الادارة البريطانية سكان البلاد العرب يشعرون أن اعلان بلفور هو سياسة غير قابلة للتبديل تتبناها الحكومة البريطانية، وان هذه السياسة ستأخذ حتماً طريقها الى التنفيذ، لكان العرب قد أذعنوا ـ بل ربما كانوا قد تقبلوا منافع هذه السياسة. لقد أكد الدكتور وايزمان وزملاؤه في القيادة الصهيونية رغبتهم في التعاون مع السكان العرب، وشددوا على أن المهاجرين اليهود الجدد لن يأخذوا أي شيء من السكان الموجودين، وانما

سيشترون ويستعمرون ويفلحون الأراضي التي كانت بوراً. وكرروا القول ان الاستعمار اليهودي سيجلب فوائد اقتصادية هامة للبلد كله، بل للشرق الأوسط العربي بأسره.

كان بين السكان الناطقين بالعربية في فلسطين، خلاف كبير على معظم المواضيع، وربما حتى على الصهيونية. وقد ظهر هذا الخلاف في مؤتمر عقدته «الجمعية الاسلامية ـ المسيحية» المناهضة للصهيونية. فقد تمكنت أغلبية الثلاثين سياسياً ناشطاً الذين حضروا المؤتمر، من ستر خلافاتها بالاتفاق على برنامج يدعو الى اتحاد فدرالي عربي برئاسة فيصل ويرتكز على سورية. ولكن كان هناك مع ذلك، شعور محبذ لايجاد فلسطين منفصلة عن سورية، وبعض الشعور الموالي لبريطانيا، وبعض الشعور الموالي لفرنسا. وكان هنالك الكثير من الشقاق الى حد ان خمسة من أعضاء المؤتمر الثلاثين لم يوقعوا على قرار يناهض الصهيونية. وقد ظهر الكثير من التقلب في وجهات النظر السياسية لأعضاء المؤتمر وزملائهم خلال السنتين التاليتين، إذ أن الذين كانوا ينادون بتنصيب فيصل ملكاً تحولوا ضده، والفئات الموالية لبريطانيا والمناهضة لبريطانيا غيرت مواقفها، ودعاة سورية الكبرى اضطروا، بسبب فتح الفرنسيين لمدينة دمشق، الى قصر تركيز آرائهم على الأرض التي كانت على وشك أن يشملها الانتداب البريطاني على فلسطين.

كانت السياسة العربية داخل فلسطين تتخذ شكلها من خلال المنافسة بين الأسر الكبيرة من سكان المدن. والمنافسة الأبرز طوال الاحتلال البريطاني كانت بين أسرتين مقدسيتين هما أسرة الحسيني وأسرة النشاشيبي. ان سياسة آل النشاشيبي تحولت من العداء لبريطانيا الى موالاة بريطانيا وتأييد المصالحة في عام ١٩٢٠، وفي السنوات التي تلت عام ١٩٢٠ اعتقدت القيادة الصهيونية انها توصلت الى أساس للتعاون المتبادل مع آل النشاشيبي، قد يؤدي الى انسجام عربي ـ يهودي. بيد أن آل الحسيني الذين تحولوا في الوقت عينه من مؤيدين الى مناوئين للبريطانيين، وجدوا أن كفتهم راجحة في التنافس على زعامة العرب في المنطقة، بفضل تعاطف الادارة البريطانية المحلية مع قضية المعادين للصهيونية. فإذا كان المسؤولون البريطانيون أنفسهم يرون أن العرب يجب ألا يقدموا تنازلات، فكيف يستطيع الزعماء العرب دعاة المصالحة اقناع أتباعهم بوجوب تقديم تنازلات؟

تفجرت أعمال العنف في أواخر عام ١٩١٩ عندما هاجمت قبائل بدوية مستوطنات يهودية في الجليل الأعلى، في الأرض الحرام بين منطقتي الادارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية. وفي أوائل عام ١٩٢٠ دخل عرب غزاة الى المستوطنات الصهيونية، فقتل في تبادل النيران الذي تبع دخولهم عدة مستوطنين من ضمنهم بطل الحرب اليهودي الروسي الكابتن جوزف ترامبلدور.

إثر ذلك عمّت الشائعات عن أعمال عنف مقبلة في القدس في ربيع ذلك العام. ورداً على ذلك أفلح فلاديمير جابوتنسكي ـ الصحفي اليهودي الروسي الذي سبق أن نظم كتيبة يهودية قاتلت في جيش اللنبي ـ في تأمين موافقة الزعماء الصهيونيين الآخرين على السماح له بتأليف مجموعة دفاع عن النفس، تتألف أساساً من متطوعين مثله من أفراد الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني. وقد أبلغ جابوتنسكي حاكم القدس البريطاني عزمه على تأليف هذه المجموعة، وطلب

اصدار تفويض الى مجموعته وأن تعطيها الادارة البريطانية سلاحاً. فلما رفض البريطانيون طلبه، ابتاع سلاحاً من تاجر سلاح أرمني في المدينة القديمة.

العنف الذي تنبأ البعض بوقوعه في القدس تفجر في اليوم الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٢٠. فخلال موسم النبي موسى الذي يحييه المسلمون في فصل الربيع، أهاج بعض الخطباء خواطر الجموع العربية ودفعوها الى ما تحول الى أعمال شغب ضد اليهود استمرت ثلاثة أيام، فقتل عدد من اليهود وجرح مئات منهم[1]. أما في القدس الجديدة فلم تقع أية اصابات، لأن قوات جابوتنسكي كانت تقوم بأعمال الدورية فيها. كل الاصابات وقعت في مدينة القدس القديمة التي حالت وحدات الجيش البريطاني دون دخول قوات جابوتنسكي اليها.

لقد أضفى صبغة شؤم على سفك الدماء في المدينة القديمة هتاف الجموع المشاغبة «أن الحكومة معنا!»[2]. ومما أظهر أن هذا الهتاف كان له ما يسوغه، هو أن السلطات العسكرية البريطانية خففت العقوبة، فلم يعاقب سوى عدد قليل من المشاغبين بأحكام جدية من المحاكم، في حين أن جابوتنسكي وزملاءه قدموا بسرعة الى محكمة عسكرية مغلقة بتهمة توزيع الأسلحة على مجموعة الدفاع عن النفس، وحكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً في سجن عكا[3]. هذه القرارات سببت احتجاجاً حمل الحكومة البريطانية على اصدار أمر بأن تحقق إحدى المحاكم في كيفية قيام العسكريين بحكم فلسطين.

عقدت محكمة التحقيق الحكومية جلساتها في القدس، وخلال هذه الجلسات ادعى المسؤولون العسكريون أن اليهود مذنبون لأنهم استفزوا المسلمين، أما الشهود اليهود فقد اتهموا الحكومة العسكرية البريطانية بتشجيع المشاغبين. كان ريتشارد ماينرتزهاغن، رئيس المخابرات العسكرية في القاهرة، قد أرسل الى فلسطين ليضع تقريراً عما إذا كانت سياسة لندن المؤيدة للصهيونية هي قيد التنفيذ، وعندما أدلى بشهادته أمام محكمة التحقيق مؤكداً صحة أقوال الشهود اليهود، صدمت الحكومة بقبول صحة شهادتهم[4].

لقد دوّن ماينرتزهاغن في مفكرته ما يلي: «لست متيقناً ان كان العالم لا يزال ممعناً في الأنانية الى حد عدم تقدير قيمة مزايا الأهداف الصهيونية. ان العالم بالتأكيد شديد العداء للسامية وشديد الارتياب في الأدمغة اليهودية والمال اليهودي. وعلى أية حال أجد نفسي هنا وحيداً، بين غير اليهود، في دعمي للصهيونية. وهنا تكمن السخرية في الموقف بكامله، إذ انني أنا أيضاً مفعم بالمشاعر

(١) هوارد م. ساشار، **تاريخ اسرائيل: من نشوء الصهيونية إلى عصرنا** (نيويورك: الفرد كنوبف، ١٩٧٦)، ص ١٢٣.

(٢) جوزف ب. شيشتمان، **متمرد ورجل دولة: قصة فلاديمير جابوتنسكي: السنوات الأولى** (نيويورك: توماس يدزيلوف، ١٩٥٦)، ص ٣٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢٩ وما يليها وساشار، **تاريخ اسرائيل**، ص ١٢٣.

(٤) ساشار، **تاريخ اسرائيل**، الصفحتان ١٢٣ ـ ١٢٤.

المعادية للسامية»[٥]. وبما أنه ارتاب في أن يكون زملاؤه الضباط قد تحولوا من العواطف الى الأعمال، فقد أخذ يتجسس عليهم خلال وجوده في فلسطين. وقال في تقرير رفعه في ما بعد الى الجنرال اللنبي انه زرع جاسوساً داخل الادارة العسكرية وعرف عن طريقه أن الكولونيل البريطاني الذي كان يعمل رئيس أركان للادارة العسكرية، إنما كان يتآمر مع مفتي القدس العربي للتحريض على أعمال شغب جديدة معادية لليهود[٦].

لم تمضِ أسابيع على انعقاد محكمة التحقيق الحكومية، حتى حلت لندن الادارة العسكرية في فلسطين وأقامت مكانها ادارة مدنية. وعين لويد جورج على رأس هذه الادارة هربرت صاموئيل بصفة مندوب سامٍ جديد. إن صاموئيل اليهودي وأحد البارزين من حزب الأحرار، كان أول عضو في الحكومة البريطانية اقترح انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين برعاية بريطانية. وحدث ذلك عام ١٩١٤ عندما بدأت الحرب ضد تركيا. وقد جاء تعيينه دليلاً على أن رئيس وزراء بريطانيا لا يتأرجح في سياسته تجاه فلسطين. غير أن أعمال العنف التي شجعتها الادارة العسكرية، جعلت الآخرين في لندن يعيدون النظر في تأييد الوطن القومي اليهودي، حتى ان ونستون تشرشل الذي كان طوال حياته أحد المتحمسين في تأييد الصهيونية، كتب بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٢٠ الى لويد جورج قائلاً: «ان الاحتفاظ بفلسطين يكلفنا ستة ملايين سنوياً. وسوف تسبب الحركة الصهيونية استمرار الاحتكاك بالعرب. والفرنسيون يعارضون الحركة الصهيونية وسوف يحاولون أن يقنعوا العرب بأننا العدو الحقيقي. ان مغامرة فلسطين لن تنتج أي ربح من نوع مادي»[٧].

لقد ازدادت هذه الشكوك بسبب الانتفاضات المثيرة التي وقعت في العراق في الوقت نفسه تقريباً واستنزفت موارد بريطانيا، والتي ـ بمجيئها بعد أعمال الشغب في مصر، والحرب في أفغانستان والحرب الدينية في شبه الجزيرة العربية، والثورة القومية في تركيا، والمتاعب مع سورية الفرنسية ـ أوحت لكثيرين من الانكليز أن بريطانيا يجب أن تنسحب انسحاباً كاملاً من الشرق الأوسط.

---

(٥) اوكسفورد. رودس هاوس. «مفكرات ريتشارد ماينرتزهاغن» المجلد ٢١، ص ١٢٦ (١٢ ـ ٣١ ـ ١٩).

(٦) المرجع نفسه، ص ١٤٣ (٤ تموز ١٩٢٠).

(٧) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٧٥)، الصفحتان ٤٨٤ ـ ٤٨٥.

الفصل التاسع

بلاد الرافدين (العراق): ١٩٢٠

صار واضحاً في الأيام العنيفة الأولى للقومية العربية في دمشق بعد الحرب، ان أحد أهم الفوارق الاقليمية بين مختلف الناشطين العرب، هو أن الذين جاؤوا منهم من ولايتي بلاد الرافدين ـ النصف الشرقي من العالم الناطق بالعربية ـ كان معظمهم رجالاً عسكريين. ومع أن عسكريي بلاد الرافدين ادعوا انهم انما يعملون باسم فيصل وأشقائه، فقد كان معظمهم ضباطاً سابقين في الجيش العثماني ظلوا على ولائهم للسلطان العثماني ولحزب تركيا الفتاة حتى نهاية الحرب تماماً. وبما أنهم أصحاب مراس في ساحات القتال وخصوم ثابتون في خصومتهم لبريطانيا، فقد كان أمراً متوقعاً أن يشكلوا تهديداً محتملاً للخطط البريطانية أشد خطورة مما يشكله السياسيون والخطباء في دمشق أو القدس.

في أول الأمر لم تر الادارة البريطانية في ولايتي بلاد الرافدين الأمور على هذا النحو. فقد بدا لها أن الأوضاع المتوترة بين مختلف فئات السكان تطرح مشكلات أكبر، وان الخروج على القانون من قبل جماعات كالأكراد والقبائل البدوية يطرح أخطاراً أكبر. وقد رأت الادارة البريطانية ان التحدي يكمن في التفكك والخصام بين السكان والفوضى المعتادة وليس في القومية المنظمة. والكلام على الحكم الذاتي الوطني كان مصدره في الأغلب الأعم (وفقاً لأقوال السلطات البريطانية المحلية) متآمرين ذوي مطامح وطباع مريبة من شأنهم أن ينحدروا الى التفاهة لو أن قادة الحلفاء كفوا فقط عن دعاياتهم المزعجة لمبادىء ويلسون.

عند نهاية الحرب كانت ادارة الولايتين الموقتة في يد الكابتن (في ما بعد الكولونيل) أرنولد ويلسون، القادم من الهند البريطانية، والذي تولى منصب الحاكم المدني. وكانت مساعدته الشهيرة هي جيرترود بل، وهي آنذاك أشهر من كتب من البريطانيين عن البلدان العربية. كان توجه جيرترود بل نحو أسلوب الحماية، أما هو فكان ميله الى الحكم المباشر، ولكنهما كانا في عام ١٩١٨ على وفاق في الرأي، بحيث أنه رفع مع الموافقة مذكرتها التي تقول فيها ان الكلام على تقرير المصير قبل مؤتمر الصلح وفي مؤتمر الصلح هو كلام مسبب للأذى. وقد سبق لها أن

كتبت: «ان شعب بلاد الرافدين، الذي شهد نهاية الحرب الموفقة، اعتبر بقاء البلاد تحت الاشراف البريطاني أمراً مسلماً به، وكان بمجموعه راضياً بقبول ما يقرره السلاح. أما البيانات الصادرة عن وودرو ويلسون وغيره تأييداً لتقرير المصير الوطني في مؤتمر الصلح «فقد فتحت امكانيات أخرى ينظر اليها الجميع تقريباً نظرة قلق، ولكن هذه الامكانيات تتيح للعناصر الأقل استقراراً والأكثر تعصباً، فرصاً للتآمر السياسي»[1].

وعندما أصدر مجلس الوزراء البريطاني، تبعاً للمبادىء الأميركية المأخوذ بها ـ أو على أقل تقدير المعمول بها ـ في لندن تعليماته الى أرنولد ويلسون أن يسأل شعوب بلاد الرافدين ما هي الدول أو الحكومات التي ترغب هذه الشعوب في اقامتها في المنطقة، كان رد ويلسون أن لا سبيل الى التيقن من معرفة الرأي العام[2].

وفي حين انه كان مستعداً لادارة الحكم في ولايتي البصرة وبغداد، وكذلك ولاية الموصل (التي كان لويد جورج قد انتزعها من المنطقة الفرنسية بموافقة كليمنصو، وكان عازماً على حرمان تركيا منها) فلم يكن معتقداً ان هذه الولايات تشكل كياناً متماسكاً. فقد بدا له العراق (وهي تسمية عربية استخدمها البريطانيون على نحو متزايد للدلالة على أراضي بلاد الرافدين) انه بالغ الشرذمة بحيث لا يمكن أن يشكل كياناً متماسكاً. ان أهمية ولاية الموصل الاستراتيجية جعلها تبدو اضافة ضرورية الى العراق. كما أن الاحتمال القوي لاحتوائها آبار نفط ذات قيمة كبيرة جعلها اضافة مرغوباً فيها، غير أنها كانت جزءاً مما يفترض انها كردستان. وكان رأي أرنولد ويلسون أن الأكراد ذوي النزعة الحربية الذين أخضعوا لادارته «وعددهم نصف مليون نسمة لن يقبلوا اطلاقاً حاكماً عربياً»[3].

وفي رأي ويلسون، كانت هناك مشكلة أساسية هي أن المسلمين الشيعة في بلاد الرافدين وعددهم نحو مليونين، لن يقبلوا بسيطرة الأقلية التي يمثلها المسلمون السنة، ومع ذلك «فلم يكن قد إرتُئيَ بعد أي شكل للحكومة لا ينطوي على سيطرة سنية»[4]. وكان الخصام بين الطائفتين يزداد حدة كلما أنجبت احداهما جمعية وطنية عربية منافسة[5]. وكان لا بد أيضاً من أن تؤخذ بعين الاعتبار الجالية اليهودية الكبيرة المسيطرة على الحياة التجارية في بغداد، والجالية المسيحية ذات الحجم الكبير التي تضم النساطرة الكلدانيين اللاجئين من تركيا والذين تجمعوا في منطقة الموصل.

أبلغ ويلسون السلطات في لندن أن خمسة وسبعين بالمئة من سكان العراق قبليون «لم يتعودوا

(١) هـ. ف.ف. وينستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص٢٠٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) ايلي كدوري **انكلترا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية، ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سسكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، ص ١٩١

سابقاً اطاعة أية حكومة»[٦]. وعلى المنوال نفسه كتبت جيرترود بل إلى أبيها قائلة: «ان الأقطاب في الولايات المتحدة يتجهون بقوة إلى مقاومة وجود أمير عربي، كما أرى، بل هم يعارضون وجود حكومة عربية. وهم يقولون انهم لا يريدون أن يتخلصوا من طغيان ليقعوا في قبضة طغيان آخر»[٧].

وخلافاً للقوميين العرب، الذين كانوا يفكرون بوحدة عربية على نطاق واسع(*)، كان ثمة من يقولون أليست محاولة توحيد ولايات بلاد الرافدين هي محاولة مغرقة في الطموح بحيث انها غير عملية. أما جيرترود بل، التي كانت تضع خططها الخاصة لتوحيد العراق، فقد حذرها أحد أعضاء الارساليات التبشيرية الأميركية من أنها تتجاهل في عملها وقائع تاريخية عميقة الجذور. وكتب اليها قائلاً: «انك بمحاولتك رسم خط حول العراق ومن ثم تسميته كياناً سياسياً، انما تصطدمين بأربعة آلاف سنة من التاريخ. فامبراطورية آشور كانت تتطلع دوماً غرباً وشرقاً وشمالاً، أما بابل فكانت تتطلع جنوباً. ولم تكونا اطلاقاً وحدة مستقلة. وعليك أن تتمهلي وتأخذي الوقت الكافي لتحقيق دمجهما، وهذا يجب أن يتم تدريجاً. فليس هناك بعد مفهوم الأمة»[٩].

غير أن شخصية سياسية عربية كبرى في بغداد أخذت منحىً آخر في تحذيرها. لقد تحدثت هذه الشخصية اليها في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ فقالت بلهجة التقريع أن بريطانيا ما زالت بعد مضي ثلاث سنوات على احتلالها بغداد في الحرب، تتحدث عن إقامة حكومة مستقلة دون أن تفعل شيئاً في هذا الصدد. وأشارت الشخصية الى المفارقة بين هذا الوضع والوضع في دمشق حيث أقام البريطانيون حال وصولهم الى دمشق ادارة مستقلة برئاسة فيصل. وبما أن هذه الشخصية كانت تعرف تمام المعرفة أن جيرترود بل هي واحدة من المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يخططون لحكومة في بلاده، فقد ذكّرها بأنها قالت في بيانها انها ستقيم حكومة من أهل البلاد تستمد سلطتها من مبادرة الشعب المعني بالأمر واختياره الحر، ولكنها بالرغم من ذلك مستمرة في رسم خطتها دون أن تستشير أحداً. وقال انه من السهل عليها أن تضم واحداً أو اثنين من قادة البلاد الى مجالسها، ولو فعلت ذلك لتحاشت التقريع الموجه الى خطتها[١٠].

لقد استبعدت جيرترود بل خطر قيام انتفاضة أهلية. أما رئيسها، أرنولد ويلسون (الذي كانت

---

(٦) وينستون، **بل**، ص ٢١٥.

(٧) المرجع نفسه، ص ٢١٩.

(*) ان نوري السعيد، الضابط من بلاد الرافدين الذي خدم بصفته واحداً من قادة قوات فيصل العاملة مع الحلفاء، خلال الحرب، كان ينادي بايجاد حكومة واحدة لسورية وبلاد الرافدين[٨]. أما مندوبو بلاد الرافدين الذين كانت لهم علاقة بالمؤتمر السوري العام في دمشق، فكانوا ينادون بدلاً من ذلك بقيام حكومتين منفصلتين في دمشق وبغداد.

(٨) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي، ١٩١٤ - ١٩٢٠** (لندن: مطبعة اتلون، ١٩٦٩)، ص ١٧٧.

(٩) وينستون، **بل**، ٢٢٠.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

تتـآمر عليه) فلم يستبعد هذا الخطر، حتى انه أنذر لندن بأن تسريح الجنود قد جعل قواته المسلحة خفيضة العدد الى حد الخطر. لقد نشر العسكريون قوة ضئيلة فقط مؤلفة من جنود يستخدمون آليات للقيام بأعمال الدورية في منطقة مساحتها ١٧٠,٠٠٠ ميل مربع(١١). وأشار الى الخطر الذي يمثله أنصار فيصل. ومع أن نوري السعيد وغيره من كبار ضباط بلاد الرافدين الذين خدمـوا في قوات الحجاز مع لورنس والحلفاء، قد منعوا من العودة الى وطنهم بسبب الارتياب في كونهم مثيرين للشغب، فان عدداً من الناشطين ـ وكثيرون منهم خدموا في صفوف العدو خلال الحرب ـ قد تسلّلوا عائدين الى البلاد بعد بيانات دمشق الداعية الى استقلال بلاد الرافدين. وكان هناك حديث عن عملاء أرسلتهم تركيا الكمالية(١٢).

كانت أعصـاب البريطانيين مشدودة الى أقصى حد نتيجة الشائعات الغامضة والاضطرابات المستمرة وأعمال القتل المتكررة. ففي صيف عام ١٩١٩ قتل ثلاثة ضباط بريطانيين شباب برتبة نقيب في كردستان. فأرسلت حكومة الهند موظفاً ذا خبرة وتجربة ليأخذ مكانهم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩. وبعد شهر قتل هو أيضاً.

وفي عيد الميلاد من ذلك العام، اتصل أرنولد ويلسون بلندن يستنجد بمساعدة الكولونيل جيرالد ليتشمان، وهو ضابط أصبحت أعماله الفذة في الترحال والمغامرة والحرب في الصحارى الشرقية أعمالاً أسطورية، عاد ليتشمان الى بلاد الرافدين قبل حلول ربيع عام ١٩٢٠ ليجد أن ستة ضباط بريطانيين قتلوا في الأيام العشرة السابقة لعودته(١٣). والمزيد كان على الطريق: ففي الشهر التالي تمكن ليتشمان من انقاذ مجموعة من الضباط البريطانيين هاجمها فريق أغار عليها في الصحراء، ولكنه عجز في مطلع الصيف عن انقاذ اثنين من ضباطه السياسيين اختطفا كرهينتين ثم قتلا. كانت الصحراء تعج بالمجموعات العربية المغيرة، وقد رأى ليتشمان أن السبيل الوحيد للتعامل مع القبائل الناقمة هو سبيل «الذبح بالجملة»(١٤).

هبت القبائل في شهر حزيران (يونيو) في ثورة كاملة بدا أن سببها هو محاولة الحكومة أن تفرض ضرائب. ومع حلول ١٤ حزيران (يونيو) ادعت جيرترود بل الواثقة بنفسها سابقاً، والتي كانت تنتقـل من نقيض الى نقيضه، انها تعيش حكم ارهاب قومي(١٥). لقد بالغت في كلامها، ولكن المـراكـز الواقعـة عنـد منتصف الفـرات اكتسحت وقتـل الضبـاط البـريـطانيـون وقطعت

(١١) هوارد م. ساشار، **انبثاق الشرق الأوسط ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد كنبوف، ١٩٦٩)، ص ٣٧١.

(١٢) كدوري، **الشرق الأوسط**، ص ١٩٢.

(١٣) هـ. ف. ف. وينستون، **ليتشمان: الضابط آمر الصحراء** (لندن ونيويورك: كتب كوارتت، ١٩٨٢)، ص ٢٠٨.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

(١٥) اهـارون س. كليمـان، **اسس السيـاسـة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ٥٦.

الاتصـالات[١٦]. ولسبب أو آخـر هبت المنطقة كلها ضد بريطانيا وانتشرت الثورة الى الفرات الأدنى أيضـاً ـ مع أن للثورات عدداً من الأسباب وللثوار المتعددين أهدافاً مختلفة. وأعلن الجهـاد ضد بريـطانيـا في مدينـة كربلاء التي يقدسها المسلمون الشيعة[١٧]. وعند الحدود الشمالية الغربية اكتسح الفرسان العرب، وكانوا في البداية بقيادة ضابط سابق في قوات فيصل، المراكز البريطانية المتطرفة وذبحوا المدافعين عنها.

كان هناك المزيد من أخبار السوء: ذلك أن ليتشمان الذي غادر بغداد في ١١ آب (أغسطس) ليحضر اجتماعاً مع حلفاء قبليين في محطة على نهر الفرات، قد تعرض لخدعة جعلته يبعد حرسه المسلح، ثم أطلقت عليه النار من الخلف وقتل بأمر من شيخ القبيلة الذي كان يستضيفه. وكان عنوان النبأ الذي بثته وكالة «رويتر» عن حادث الاغتيال «الغدر العربي» أما العنوان في جريدة التايمز فكان «من سيىء الى أسوأ في بلاد الرافدين»[١٨]. لقد أدى نبأ مقتل ليتشمان الى مزيد من الانتفاضات القبلية على البريطانيين على طول نهر الفرات. وحدثت انتفاضات جديدة الى الشمال والغرب من بغداد. ومع حلول منتصف آب (أغسطس) شعرت مجموعة من الثوار بالثقة الى حد اعلان قيام حكومة عربية مؤقتة[١٩].

لقد طلبت جريدة «التايمز»، في مقالة رئيسة نشرتها في ٧ آب (أغسطس) ١٩٢٠، أن تعرف «الى متى تستمر التضحية بأرواح لها قيمتها في محاولة عبثية هدفها فرض ادارة مكلفة ومعقدة على السكان العرب الذين لم يطلبوها قط، ولا يريدونها؟» وقالت «التايمز» في مقالة مماثلة نشرتها في ١٠ آب (أغسطس) «اننا ننفق مبالغ في بلاد الرافدين وبلاد فارس قد تبلغ مئة مليون جنيه في هذا العام» لمساندة ما وصفتها «بالسياسة الحمقاء التي تتبعها الحكومة في الشرق الأوسط».

لقد دفعت حكومة الهند بتعزيزات من الرجال والامدادات من أجل استعادة النظام. وتمت بسرعة اعـادة الأمن الى مراكز السكان الرئيسة، أما استعادة السيطرة على الريف، فقد تطلب وقتاً أطول. فلم تتحقق اغاثة المدن المقطوعة في منطقة الفرات قبل شهر تشرين الأول (أكتوبر)، ولم تتم استعادة النظام الكامل الى حد ما، حتى شهر شباط (فبراير) ١٩٢١. ولكن بريطانيا منيت قبل اخماد الثورة بنحو ألفي اصابة من ضمنها ٤٥٠ قتيلاً[٢٠].

لقد حار البريطانيون في معرفة مصدر الثورة. وقد عرض أرنولد ويلسون قائمة تتضمن ثلاثة عشر من العـوامل التي أسهمت في تفجير الثورة، مشدداً في المقام الأول على مشاركة أنصار

(١٦) كدوري، **الشرق الأوسط**، ص ١٩٢.

(١٧) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ٤٠٨.

(١٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق ليتشمان.

(١٩) ساشار، **الشرق الأوسط**، ص ٣٧٢.

(٢٠) بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، الصفحتان ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

فيصل وتركيا الكمالية الذين قد تكون ساندتهم، حسب ادعائه، مصالح شركة النفط الأميركية (ستاندارد أويل)[٢١]. وتقدم ضابط مخابرات ملحق بوزارة شؤون الهند بخريطة تشرح التآمر، وتدين فيصل ولكنها تدين أكثر منه الأتراك الذين، كما أكد هذا الضابط، يستمرون في تلقي الأوامر من برلين عن طريق موسكو وسويسرا[٢٢]. وقد وزعت خريطته على أعضاء مجلس الوزراء البريطاني في لندن.

ان الانتفاضات الغامضة في العراق أفقدت الادارة البريطانية في الهند توازنها، مع أنها في العادة إدارة رصينة. لقد أبلغ سير أرنولد ويلسون مجلس الوزراء البريطاني في نهاية عام ١٩٢٠ أن «لا رغبة حقيقية في بلاد الرافدين في حكومة عربية، وان العرب سيكونون ممتنين للحكم البريطاني»[٢٣]. لو كان الأمر كذلك، لما أمكن تفسير الانفجار في بلاد الرافدين بأنه حركة استقلال عربية. قال ويلسون: «ان ما نواجهه هو الفوضى مضاف اليها التعصب» أما القومية فليس لها وجود أو لها وجود ضئيل»[٢٤]. وقال أيضاً إن رجال القبائل: «يقاومون أي شكل من أشكال الحكومة» ولا فكرة لديهم عما يبغونه من القتال[٢٥]. وفي منتصف آب (أغسطس) قال: «ان الحركة الثورية لم يعد لها منذ وقت مضى أي وجه سياسي وأصبحت بكاملها فوضوية»[٢٦].

لم يكن هذا تفسيراً مرضياً، لا سيما انه جاء ـ كما جاءت الانتفاضات العراقية نفسها ـ فوق كل المتاعب التي حدثت في كل مكان آخر من الشرق الأوسط. فما سر نجاح الأتراك المحتقرين، بقيادة مصطفى كمال، في مواصلة تحديهم للحلفاء؟ وما سبب اخفاق رجل بريطانيا، الملك حسين، في كفاحه من أجل السيادة على شبه جزيرة العرب؟ وما سبب استمرار رفض المصريين التفاوض ـ على أي أساس ـ بشأن بقاء القوات البريطانية في بلادهم؟ ولماذا كان فيصل خاسراً أمام فرنسا ثم سمح لاتباعه أن يحملوا على بريطانيا؟ ولماذا يقوم العرب بأعمال شغب في فلسطين ويتمردون في العراق ـ وهذا كله يحدث بينما الاقتصاد البريطاني قد انهار وبينما الحكومة البريطانية في حاجة الى كل الوقت والطاقة والموارد المتاحة لها لانعاش الاقتصاد؟

لم يكن في لندن اتفاق على تفسير ما حدث في الشرق الأوسط، ولكن كان هنالك جانب كبير من الرأي العام يرى أن ما حدث سببه أشخاص من خارج المنطقة وأن الاضطرابات في سائر أنحاء الشرق مرتبطة بعضها بالبعض الآخر. وظلت هناك أسماء معينة تتردد على الألسنة في معرض التكهنات البريطانية حول مصادر الاضطرابات: هذه الأسماء، هي أنور باشا، مصطفى كمال،

---

(٢١) كليمان، **أسس السياسة البريطانية**، ص ٥٧.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٢٣) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ٢٠١.

(٢٤) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ٢٠٠.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

فيصل، رابطة الاسلام، الألمان، شركة ستاندارد أويل. اليهود، والبلشفيك.

وفي ما يتعلق بالبلشفيك، ثبت أن الشكوك البريطانية لها أساس صحيح. فالروس، الذين كانوا يتحينون فرصة لتقويض الوضع البريطاني في آسيا، قرروا ان تأثير ضغطهم على بريطانيا في أماكن أخرى، سوف يوفر امكانية النجاح للتمرد في العراق. وقد وقع اختيار الروس على بلاد فارس باعتبارها موطن الضعف البريطاني الذي يمكن استغلاله، وبلاد فارس كانت ساحة النزال السياسي التي طالما تصادمت على أرضها بريطانيا وروسيا في سياق اللعبة الكبرى.

الفصل العاشر

بلاد فارس (إيران): ١٩٢٠

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى كان انتباه رئيس الوزراء البريطاني منصرفاً بكليته الى أماكن أخرى، فلم يول بلاد فارس الكثير من انتباهه، وهو، على أية حال، لم يكن كثير الاهتمام بهذه المنطقة من العالم المجاورة للامبراطورية العثمانية شرقاً. واهماله لها فتح الطريق أمام جورج كورزون، رئيس «اللجنة الشرقية» المنبثقة عن مجلس الوزراء، والذي شغل منذ عام ١٩١٩ في ما بعد منصب وزير الخارجية، كي يتولى المسؤولية. عملياً، كان اهتمام اللورد كورزون ببلاد فارس يفوق اهتمامه بأي مكان آخر.

لقد كان كورزون ميالاً الى المبالغة بأهمية المناطق التي له خبرة فيها، ولا ريب في أنه كان خبيراً ببلاد فارس. فقد ذاعت شهرة رحلته الى تلك البلاد التي لم تكن معروفة عام ١٨٨٩، كما أن كتابه «فارس والمسألة الفارسية» اعتبر مرجعاً باللغة الانكليزية في هذا الموضوع وبالتالي، كان رأيه أن لبريطانيا مصالح ضخمة في تلك البلاد.

وقد نقل اللورد كورزون معه من القرن التاسع عشر استراتيجية ترمي الى خلق «سلسلة دول اسلامية» في الشرق الأوسط لتكون درعاً واقية من التوسع الروسي[١]. لقد كان للأهداف التوسعية الروسية حضور بارز في الأفكار التي عبر عنها وفي مؤلفاته عندما استكشف آسيا الوسطى في أواخر القرن التاسع عشر، وكان لها حضور بارز في سياسته عندما أصبح نائباً للملك في الهند في مطلع القرن العشرين. فلما أدت الثورة البلشفية الى انسحاب روسيا من مواقعها الأمامية، رأى كورزون اغتنام هذا الوضع لتحل سلسلة الدول الاسلامية محل تلك المواقع. وكان من شأن هذه السلسلة في القرن التاسع عشر أن تؤلف شريطاً يمتد عبر الشرق الأوسط بدءاً من الامبراطورية العثمانية، مروراً بالامبراطورية الفارسية ووصولاً الى بلاد الخانات والامارات في

(١) كنيث مورغان، **الوفاق والتفكك: حكومة لويد جورج الائتلافية ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٧٩)، ص١١٩.

آسيا الوسطى وافغانستان. ولكن كورزون لم يكن في وضع يسمح له باعادة تكوين شريط بمثل هذا الطول.

إن سياسة التقليص الجذري للنفقات التي اتبعها ونستون تشرشل، أجبرت القوات البريطانية على الانسحاب من كل الأماكن تقريباً في آسيا، وبالتالي فقدجلت عن المواقع التي تمنى اللورد كورزون المحافظة عليها. فلم يبق من سلسلة الدول الاسلامية سوى فارس، وفي هذه البلاد استبقى اللورد كورزون سيطرته الفريدة على السياسة البريطانية. لقد لاحظ أدوين مونتاغيو، عضو «اللجنة الشرقية» المنبثقة عن مجلس الوزراء، أن مسودة محضر اجتماع عقدته اللجنة وتغيب عنه سائر الأعضاء ما عدا كورزون، قد ذكرت «أن اللجنة أقرت رأي رئيسها». فكتب مونتاغيو الى كورزون قائلاً: «حتماً لن تسمح ببقاء هذا الكلام. فاللجنة كانت مؤلفة من رئيسها، والرئيس بطبيعة الحال وبصورة غير مخالفة للطبيعة إنما يوافق الرئيس»[٢]. لقد كان هذا هو الأسلوب الذي اتبعه كورزون في ما يخصّ فارس، ممسكاً بزمام السياسة كلها بيديه متغافلاً عن تمنّع زملائه في مجلس الوزراء عن اتباع خطواته.

وكان قبل عقدين من السنين قد كتب: «ان سلامة أراضي فارس يجب أن تسجل كقاعدة أساسية من قواعد عقيدة ايماننا الامبراطوري»[٣]. لقد ظلت حماية هذه السلامة من الاعتداءات الروسية في المستقبل الهدف الأول لسياسته. ولكن الوسائل التي بتصرفه كانت قليلة ضئيلة.

ان انتهاء الحرب ألغى بريطانيا (والهند البريطانية) وقد بقيت لها قوات صغيرة في أربع مناطق في فارس. ففي الشمال الشرقي والشمال الغربي كانت البعثتان العسكريتان الصغيرتان بقيادة الجنرال ماليسون والجنرال دنسترفيل، وقد تتبعنا في صفحات سابقة مغامراتهما في روسيا. وعلى ساحل الخليج كانت توجد بضع حاميات من الجنود الهنود. أما في الجنوب فكانت هناك قوة من أهل البلاد تم تجنيد أفرادها خلال الحرب، وهي بقيادة ضباط بريطانيين، وتدعى «وحدات البنادق لجنوب فارس». ولكن كانت هنالك حالات تمرد وفرار قبل الهدنة، سببتها ثورة القبائل على الحكم البريطاني، مما أثار الشك في فاعلية هذه القوة.

وهذه القوات جميعها لم تفِ بالغايات التي هدف اليها اللورد كورزون، حتى ولو لم تكن هناك ضغوط من وزارة الحربية ومن الهند لاجراء تخفيضات أخرى في عدد الجنود وأموال الدعم. ولذلك ركز اللورد كورزون طاقاته في تنظيم حكم جديد في فارس باشراف بريطانيا، بحيث يتمكن الحكم الجديد من تحويل هذا البلد الفوضوي شديد الانقسام على نفسه ،الى بلاد تتمتع بالكفاءة والفاعلية وقادرة على الاعتماد على نفسها والدفاع عن نفسها، وبالتالي تستغني عن أموال الدعم والقوات البريطانية.

---

(٢) هارولد نيكولسون، **كورزون: المرحلة الأخيرة ١٩١٩ ـ ١٩٢٥** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٣٤)، ص ١٣٤.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٢.

لقد وجدت هذه الخطة تجسيداً لها في معاهدة بين بريطانيا وفارس فرضها اللورد كورزون على حكومتي البلدين. لم يكن أحمد شاه في حد ذاته مشكلة. ان هذا الشاب الضعيف، وآخر من اعتلى عرش فارس من سلالة الغجر، كان يخاف على حياته، وكان، على أية حال، يتلقى دعماً مالياً منتظماً من الحكومة البريطانية لقاء إبقائه على رئيس وزراء موالٍ لبريطانيا. وباشراف اللورد كورزون تفاوض رئيس وزراء بريطانيا في طهران مع رئيس الوزراء الفارسي واثنين من زملائه على معاهدة، طلب رئيس وزراء فارس وزميلاه مقابل توقيعها مبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه تدفع لهم سراً، وقد حصلوا على هذا المبلغ(٤).

كان كورزون فخوراً بالاتفاق الانكليزي ـ الفارسي الموقع في ٩ آب (أغسطس) ١٩١٩ وكتب يقول: «انه نصر عظيم، وقد حققته وحدي»(٥). لقد نصّ الاتفاق على أن يقوم ضباط بريطانيون بانشاء شبكة سكك حديدية في البلاد، وأن يقوم خبراء بريطانيون بإعادة تنظيم الشؤون المالية، وأن تقدم بريطانيا قرضاً لانجاز هذه المشاريع، وأن يشرف موظفون بريطانيون على جباية الرسوم الجمركية لضمان تسديد القرض.

في زعم كورزون، كان هدف الاتفاق تعزيز استقلال فارس. ولكنه لم ير بعين بصيرته أن الآخرين سيفسرون الاتفاق تفسيراً مغايراً. ولم يأخذ الحيطة لامكانية حدوث رد فعل من قبل الحلفاء الواعين لموضوع النفط ـ فرنسا والولايات المتحدة ـ والذين سيقاومون منح بريطانيا احتكاراً سياسياً. ويبدو أنه لم يدرك أيضاً اتجاه تيارات الرأي العام في فارس نفسها: فقد توهم أن الفرس، كما في الأزمنة الماضية، يخافون التوسع الروسي ويرحبون بالحماية منه، ولكن بدا أن الخوف الفارسي من هذا التوسع قد زال مع انهيار الامبراطورية الروسية في عام ١٩١٧، فصارت بريطانيا في عام ١٩١٩ تمثل التهديد الأوروبي الوحيد للحكم الذاتي الذي تمارسه الجماعات ذات المصالح ـ وخصوصاً الزعامات المحلية وزعامات الولايات والزعامات القبلية ـ وكانت هذه الجماعات تمارس سلطتها وفق ما هو متبع في أراضي فارس التي تعمها الفوضى. وفي ما يتعلق بالرأي العام، فان خمساً وعشرين صحيفة ودورية أخرى من مجموع ست وعشرين، كانت تصدر في ذلك الحين، قد نددت بالاتفاق الانكليزي ـ الفارسي(٦).

ولم يمض إلا وقت قصير على وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، حتى اكتشفت سلطات لندن وطهران ان في الدستور الفارسي نصاً يقضي بابرام جميع المعاهدات من قبل المجلس التشريعي الفارسي. ولكن هذا المجلس لم يلتئم منذ عام ١٩١٥ وأغفلته الحكومتان عندما توصلتا الى الاتفاق.

---

(٤) ريتشارد هـ. اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية ١٩١٧ ـ ١٩٢١**، المجلد ٣: **الاتفاق الانكليزي ـ السوفياتي** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٢)، ص ٣٥٣.

(٥) نيكولسون، **كورزون**، ص ١٣٨.

(٦) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، المجلد ٣، ص ٣٥٢ الحاشية ١١.

كان الرأي في عالم الدبلوماسية التقليدية المغلق أنه ليس أمراً مشرفاً أن يمتنع مجلس تشريعي عن ابرام معاهدة نفذتها الحكومة أصولياً. ولذلك اعتبر مطلب الابرام مجرد مسألة فنية يسهل على المتفاوضين التغاضي عنها. ولكن ما ان أثير الموضوع حتى اكتسب أهمية. فقد كان أمراً هاماً بالنسبة للورد كورزون أن يظهر لزملائه في مجلس الوزراء وللنقاد في فرنسا والولايات المتحدة أن الاتفاق كان تعبيراً أصيلاً عن إرادة الأمة الفارسية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا باقتراع ايجابي في المجلس (بغض النظر عن سوء تمثيل هذا المجلس للشعب). غير أن رؤساء وزراء فارس، الواحد تلو الآخر (لأن الوزارات في طهران كانت تسقط في تتابع سريع) أرجؤوا دعوة المجلس الى الانعقاد بسبب خوفهم من عدم القدرة على ضبط أعضائه. وبما أنه لم يكن بالامكان اتخاذ أية خطوة لتنفيذ الاتفاق قبل ابرامه، فقد ظلت فارس تعيش حالة الفوضى وظلت (حسب مخاوف المسؤولين البريطانيين) سهلة المنال من قبل الدعاية البلشفية والتحريض البلشفي.

أما سياسة نظام الحكم البلشفي المعلنة إزاء فارس، فقد كانت طوال الوقت تمثل نقيضاً للسياسة البريطانية يستميل أهالي فارس. ففي بداية عام ١٩١٨ تخلت الحكومة السوفياتية عن ادعاءاتها السياسية والعسكرية الروسية في فارس باعتبار أنها لا تنسجم مع حقوق السيادة الفارسية. ومنذ بداية صيف عام ١٩١٩ تخلت الحكومة السوفياتية أيضاً عن سائر الادعاءات الاقتصادية العائدة الى روسيا أو الى الروس في بلاد فارس، وألغت كل الديون الفارسية لروسيا، كما ألغت كل الامتيازات الروسية في فارس، وتخلت عن كل الممتلكات الروسية في فارس. قد يقال بطبيعة الحال ان الحكومة الروسية انما كانت تتخلى عن حقوق هي أضعف من أن تستطيع وضعها موضع التنفيذ، وانها بهذا المعنى لم تكن تتخلى عن أي شيء. مع ذلك فان تخليها عن مطالبها الاقتصادية في صيف عام ١٩١٩ أبرز بشكل صارخ الامتيازات الاقتصادية البعيدة المدى التي طلبها اللورد كورزون لبريطانيا وحصل عليها في الاتفاقية الانكليزية ـ الفارسية التي وقعت في صيف العام عينه. أما وقد شعر الوطنيون الفرس انهم تحرروا، على الأقل بصورة مؤقتة، من مخاوفهم من روسيا، فقد أخذوا يعبرون عن استيائهم من قسوة السيطرة الأجنبية الماثلة في خطة اللورد كورزون لحمايتهم.

وهكذا أخذ الرأي العام الوطني يتصلب. انقضى شتاء ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ وانساب ابرام الاتفاق الانكليزي ـ الفارسي شيئاً فشيئاً وعلى نحو مسبب للاحباط، من قبضة اللورد كورزون. ثم أخذ سير الأحداث في ربيع ذلك العام منعطفاً جديداً.

كان الكابتن ديفيد نوريس الضابط في الأسطول البريطاني قد نظم في آب (أغسطس) ١٩١٨ أسطولاً بريطانيا صغيراً للاشراف على بحر قزوين، حينما احتلت البعثة العسكرية التي قادها الجنرال دانسترفيل مدينة باكو ثم انسحبت منها. وفي صيف ١٩١٩ سلمت الحكومة البريطانية هذا الأسطول الى القوات الروسية البيضاء بقيادة الجنرال دينيكين لاستخدامه في الحرب الأهلية الروسية. فلما انهارت قوات دينيكين لجأت بقية هذا الأسطول، أي نحو ثماني عشرة

سفينة بملاحيها الروس المعادين للبلشفية، الى ميناء إنزيلي، وهذا الميناء هو قاعدة الأسطول البريطاني والميناء الفارسي الرئيس على بحر قزوين. وفي هذا الميناء وضعت هذه السفن تحت حماية المسؤولين الفرس وحماية الحامية البريطانية والهندية الموجودة في الميناء. ولكن الحكومتين البريطانية والفارسية لم تقررا حتى ربيع عام ١٩٢٠ ما يجب أن تفعلاه بهذا الأسطول الذي ما زال بحجمه وقوته قادراً على التأثير في أي صراع من أجل السيطرة على بحر قزوين.

فجر ١٨ أيار (مايو) ١٩٢٠ قامت ثلاث عشرة سفينة حربية روسية سوفياتية بهجوم مباغت على انزيلي. ونزل الجنود السوفيات الى البحر تحت غطاء من القصف المدفعي من سفنهم، وعزلوا الحامية البريطانية في معسكرها عند طرف شبه الجزيرة. لقد طلب الجنرال البريطاني قائد الحامية المحاصرة تعليمات من رؤسائه في طهران دون أن يتلقاها، فقبل بالشروط التي أملاها عليه القائد السوفياتي المنتصر: لقد سلمت الحامية البريطانية امداداتها العسكرية وأسطول الجنرال دينيكين الى البلشفيك ثم انسحبت من أنزيلي.

وفي غضون أسابيع أعلن قيام جمهورية اشتراكية فارسية في جيلان، وهي الولاية التي يقع فيها ميناء أنزيلي، وتأسس حزب شيوعي فارسي في الولاية لمساندة الجمهورية. ومع أن الروس قاموا بدور رئيس في هذه الأحداث، فإن روسيا السوفياتية تحملت عناءً شديداً لانكار ذلك. بل ان موسكو انكرت انها أمرت بالهجوم على أنزيلي. وقال ناطقون سوفيات إن الهجوم قام به القائد المحلي للبحرية الروسية وعلى مسؤوليته الخاصة.

لو كان هناك أي مسوّغ للاتفاق الانكليزي ـ الفارسي ولحضور بريطاني مسيطر في البلاد، فقد قضت عليه سلسلة الأحداث التي كانت بدايتها في أنزيلي. فبريطانيا التي أخذت على عاتقها أن تدافع عن فارس وتحميها من روسيا والبلشفية، كان واضحاً انها أخفقت في ذلك. والانسحاب من أنزيلي حمل وزارة الحربية على أن تطلب انسحاب بقية القوات البريطانية من فارس. وكتب ونستون تشرشل الى جورج كورزون قائلاً: هناك ما يمكن قوله بشأن عقد صلح مع البلشفيك، وهناك ما يمكن قوله بشأن شن حرب عليهم، ولكن لا يوجد ما يمكن قوله بشأن السياسة الراهنة[7]. وبحسب رأي رئيس وزراء فارس الجديد، أصبحت الاتفاقية الانكليزية ـ الفارسية «معلقة». وقد ألقى رئيس وزراء بريطانيا اللوم في ما حدث على وزير خارجيته قائلاً ان كورزون مسؤول مسؤولية كاملة تقريباً عن تحميل بريطانيا مسؤوليات في فارس ما كان ينبغي لها أن تأخذها على عاتقها[8].

في نهاية صيف عام ١٩٢٠، جاء المندوب الروسي البلشفيكي، ليف كامينيف، الى لندن بصفته

(٧) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٢: «تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١» ص ١١٠٣.

(٨) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ٢٠٢.

رئيس وفد للصلح، مهمته التفاوض على وضع نهاية للنزاع بين روسيا وحلفائها السابقين في زمن الحرب. وكان كامينيف أحد ستة قادة رئيسين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وكان منذ سنين عديدة واحداً من أقرب الزملاء السياسيين الى لينين. ويبدو أن كامينيف اطلع في لندن على مدى فقدان التوازن لدى الحكومة البريطانية بسبب انتفاضات العراق، ووجدها فرصة كي تستغل حكومته الوضع في فارس لزيادة متاعب بريطانيا في العراق. وقد أرسل برقية سرية (حلت المخابرات البريطانية رموزها) من لندن الى وزير الخارجية السوفياتي في موسكو، قال فيها: «ان الضغط على القوات البريطانية في شمال فارس يعزز موقف الثوار في بلاد الرافدين». وتابع في برقيته قائلاً ان قيام ثورة على امتداد خط جغرافي من أنزيلي في فارس الى بغداد في العراق «سيهدد أهم المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية وينهي الوضع القائم في آسيا»[9]. إذاً، ها هي الصلة بين انتفاضة وأخرى، التي كان المسؤولون البريطانيون يؤمنون بها ايمان الذين يعتقدون بالخرافات. ولكن على عكس ما اعتقدوا، كانت أحداث شمال فارس وحدها (وإلى حد ما أحداث افغانستان) موحى بها مباشرة من روسيا السوفياتية.

وصل في خريف عام ١٩٢٠ قائد بريطاني جديد، هو الميجر جنرال ادموند ايرونسايد، ليتولى زمام الوضع في شمال فارس. وكانت له آراء مغايرة جداً لآراء اللورد كورزون بشأن ما ينبغي عمله. كان ايـرونسايد شخصاً مهيباً، ضخم الجثة، طوله ستة أقدام وأربع بوصات ووزنه ٢٧٥ باونداً، ولم يتردد في فرض سياسته[10]. كان رأيه مماثلاً لرأي تشرشل أن من الحماقة مقاومة البلشفيك ان لم يكن مسموحاً الدخول في حرب شاملة لالحاق الهزيمة بهم، وخير ما كان يؤمل به، حسب رأيه، هو أن تسحب بريطانيا وروسيا قواتهما، إذا أمكن أن تحل مكانها حكومة فارسية تستطيع أن تصمد وحدها.

لم تكن في شمال فارس كله سوى قوة واحدة فقط من أهل البلاد بشكل ما ولها بعض الأهمية، ويستطيع إيرونسايد أن يستفيد منها. هذه القوة هي فرقة القوزاق الفارسية، وكان قيصر روسيا قد أوجدها في عام ١٨٧٩ لتكون قوة الحرس الشخصي للشاه الفارسي. ولكن علتها انها روسية الإلهام وروسية القيادة: فقائدها وعدد من ضباطها وصف ضباطها روس، وعلى مدى السنين كانت الحكومة الروسية تدعمها دعماً مالياً كبيراً. أما بعد الثورات الروسية، فقد تولت الحكومة البريطانية تقديم الدعم المالي، غير أن قائد هذه القوة، الكولونيل الروسي ستاروسيلسكي، رفض في عام ١٩٢٠ أن يستجيب للطلبات البريطانية، وبالرغم من أنه معادٍ للبلشفية فقد أصر على دعم «المصالح الروسية»[11].

لقد رأى الجنرال إيرونسايد في القوزاق الفرس وسيلة لتحقيق برنامجه. لقد كان العنصر الفارسي

(٩) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، المجلد ٣، ص ٣٧٤.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٨٠.

(١١) المرجع نفسه، ص ٣٧٨.

في هذه القوة كبير العدد، والمجموعة الروسية قليلة العدد: كان عدد الجنود الفرس ٦,٠٠٠ وعدد الضباط الفرس ٢٣٧ ضابطاً يقابلهم ٥٦ ضابطاً روسياً و٦٦ ضابط صف روسياً[١٢]. وكان القائد الروسي ستاروسيلسكي في موقف الضعف لأنه بعد أن حقق نجاحات أولية على الجمهورية الاشتراكية الفارسية مُنِيَ بفشلٍ ذريع.

بادر إيرونسايد الى العمل فوراً في سبيل عزل ستاروسيلسكي، ثم عمل في سبيل استبعاد البديل الذي كان سيحل محله. وعين إيرونسايد مكانهما رضا خان، وهو ضابط فارسي برتبة كولونيل يتصف بالصلابة. وقد وصفه إيرونسايد في وقت لاحق بأنه «الفارسي الأكثر رجولة» الذي التقاه في حياته[١٣].

ولما كان إيرونسايد مدركاً لخطط وزارة الحربية البريطانية الرامية الى اكمال جلاء القوات البريطانية عن فارس في عام ١٩٢١، فقد انطلق يعد الترتيبات كي يتولى رضا خان حكم البلاد عندما تغادرها بريطانيا. وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٢١ قال إيرونسايد لرضا خان ان القوات البريطانية المتبقية لن تقاومه إذا ما قام بانقلاب، بشرط أن يوافق ـ وقد وافق ـ على عدم الاطاحة بالملك أحمد شاه[*] الذي يتلقى دعماً مالياً من بريطانيا.

بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) اجتمع إيرونسايد مع الشاه وحاول دون جدوى اقناعه بتعيين رضا خان في أحد مراكز السلطة. ولذلك، زحف رضا خان على طهران فدخلها على رأس قوة مؤلفة من ٣,٠٠٠ من القوزاق واستولى على السلطة ونصب نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة. ولما سمع إيرونسايد النبأ، قال: «حتى الآن الأمور جيدة. أتخيّل أن الناس جميعاً يظنون أني مخطط هذا الانقلاب، إذا توخينا الدقة في الكلام، أظن انني فعلت ذلك»[١٤].

في حقيقة الأمر، ان دور إيرونسايد في هذه الأحداث كان مجهولاً تماماً، وظل مجهولاً الى أن اكتشفه وكشفه باحث أميركي بعد أكثر من نصف قرن[١٥]. أما في لندن ـ حيث لم يكن المسؤولون على علم بمشاركة إيرونسايد في الانقلاب ـ فقد قوبل مجرى الأحداث في فارس أولاً بالحيرة ثم بالقنوط.. ففي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١، بعد مضي خمسة أيام فقط على استيلاء الحكومة الجديدة على السلطة في طهران، ألغت هذه الحكومة رسمياً الاتفاق الانكليزي ـ الفارسي. وفي اليوم نفسه أرسلت الى الممثل الدبلوماسي الفارسي في موسكو توجيهاً بتوقيع معاهدة (هي الأولى منذ توليها السلطة) مع روسيا السوفياتية. هذان الحدثان التوأمان

(١٢) المرجع نفسه، ص ٣٧٧.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٣٨٦.

(*) مع ذلك استولى رضا خان على العرش في عام ١٩٢٥ فعزل أحمد شاه، الذي كان آنذاك يقيم في باريس، ونصب نفسه مكانه متخذاً اسم رضا شاه بهلوي. وفي عام ١٩٣٥ غيّر رضا شاه اسم المملكة من فارس الى إيران.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٣٨٨.

(١٥) البروفسور ريتشارد هـ. اولمان، من جامعة برنستون، في العمل المستشهد به أعلاه.

اللذان وقعا في ٢٦ شباط (فبراير) كانا مؤشراً لانقلاب في موقف فارس، إذ انتقلت من الحماية البريطانية من روسيا الى الحماية الروسية من بريطانيا. وقعت هذه الأحداث في الوقت عينه عندما وقعت روسيا معاهدة مع أفغانستان، البلد المسلم، وقبل شهر واحد من الابرام النهائي لمعاهدة روسيا مع تركيا الكمالية. ونلاحظ أن الحكام الجدد في تركيا، وفارس، وأفغانستان ـ البلدان الثلاثة الحاسمة التي كانت موضوع النزاع مع روسيا خلال اللعبة الكبرى مدة تزيد على قرن من الزمان ـ فاوض كل منهم موسكو على معاهدة في أول خطوة له في السياسة الخارجية. اضافة الى ذلك، كانت أول معاهدة عقدتها تركيا الكمالية مع دولة اسلامية هي المعاهدة التي أبرمتها مع أفغانستان، وجرى التفاوض على هذه المعاهدة في موسكو بتشجيع من روسيا. وقد تكاتف جميع المسلمين الذين أسبغت روسيا حمايتها عليهم حديثاً، تحت رعاية روسيا، ضد بريطانيا. كانت نصوص المعاهدات التي عقدت موجهة ضد الامبريالية، ولم تترك اللغة التي صيغت بها المعاهدات مجالاً للشك في أن الامبريالية البريطانية هي المقصودة. ومرة أخرى استحوذ على المسؤولين البريطانيين احساس بأن الثورات العديدة في الشرق ضد بريطانيا مرتبطة ببعضها بعضاً.

كان اللورد كورزون قد قال في عام ١٩١٨: «ان القوة الكبرى التي يجب أن نخشاها أكثر من سواها في المستقبل هي فرنسا»، ولكنه ادعى في عام ١٩٢٠: «ان الخطر الروسي في الشرق هو أكبر مما لا يقبل المقارنة من أي شيء آخر حدث في زمني للامبراطورية البريطانية»[١٦]. ومرد ذلك ليس الى كون روسيا قوية على نحو خاص، فالحرب، والثورة، والحرب الأهلية حصدت أعداداً كبيرة من الناس بحيث لا يصح القول ان روسيا قوية. وانما مرد ذلك الى أن البلشفيك كان ينظر اليهم على أنهم مصدر الهام لقوى خطرة في كل مكان من الشرق. لقد ذهب جمال باشا، زميل أنور في حكومة حزب تركيا الفتاة، الى افغانستان في عام ١٩٢٠ بتشجيع من روسيا ليعمل مستشاراً عسكرياً. ومهمته هذه ألقت الضوء على الأمر الذي كانت الحكومة البريطانية تخاف منه أشد الخوف. ان جمعية الاتحاد والترقي، وتأثير ألمانيا المستمر حتى في حال الهزيمة، والحركة الاسلامية، والبلشفية، وروسيا ـ هذه القوى كلها تعاضدت وكانت تتأهب للانقضاض على الامبراطورية البريطانية وهي أقصى مرحلة من مراحل الضعف.

إذاً كان السوفيات يساندون القومية الفارسية ضد بريطانيا. وقد فعلوا ذلك لأن كامينيف اعتقد أن الضغط على الوضع البريطاني في فارس قد يساعد الجماعات الثائرة في العراق المجاور على مقاومة الحكم البريطاني في تلك البلاد. وفي أثناء ذلك، أخذت القومية التركية بقيادة مصطفى كمال وبالهام من (حسب اعتقاد البريطانيين) حركة تركيا الفتاة، تهدد بتمزيق معاهدة الصلح التي فرضها لويد جورج على الامبراطورية العثمانية. في الوقت عينه نزل المشاغبون العرب في

(١٦) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الاوسط: السياسة الامبراطورية في اعقاب الحرب ١٩١٨ - ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ٢١٤.

مصر وفلسطين الى الشوارع. ونزل ابن سعود في شبه الجزيرةالعربية وفيصل في سورية الى ميدان القتال بجيوشهما لمقاومة ما أعدته بريطانيا من اتجاهات لمصيرهما. أما بالنسبة لبريطانيا ـ التي كانت في الحضيض اقتصادياً، وفي وضع العجز عن التعامل مع الاضطرابات الخارجية ـ فكانت متاعب الشرق الأوسط ساحقة، وبدا لها أن هذه المتاعب أثيرت عن قصد من عدو متفان في العداء لها ـ روسيا السوفياتية.

الجزء الحادي عشر

روسيا تعود
الى الشرق الأوسط

الفصل الاول

إزالة الأقنعة عن
وجوه أعداء بريطانيا

(١)

صحيح ان السوفيات شجعوا القومية الفارسية، وساندوا القومية التركية، وعملوا على تقديم العون للثورة في العراق، ولكن الروس لم يكونوا مصدر إلهام - ولم يوجهوا - أياً من هذه الحركات. ان اقتناع بريطانيا المتزايد بأن روسيا البلشفية لها ضلع في مؤامرة دولية بعيدة المدى فجرت الثورة في سائر أنحاء الشرق الأوسط، انما كان وهماً مضللاً. فالذي حدث كان سلسلة من انتفاضات ليس بينها تنسيق، وكثير منها كانت بنت ساعتها، وجذورها في ظروف محلية فردية. ومع أن السوفيات حاولوا الاستفادة من هذه الحركات المحلية، فان البلشفية والبلشفيك لم يكن لهم دور هام فيها. ولكن كان ثمة جانب من الصواب في الاحساس البريطاني أن بريطانيا وقعت في نزاع مع الدولة الروسية الجديدة، وان البلشفيك - أملاً منهم في استغلال المقاومة المحلية للحكم البريطاني - ينظرون الى الشرق الأوسط باعتباره مسرح عمليات لهذا النزاع.

كان الاعتقاد العام بين المسؤولين البريطانيين وغيرهم من المسؤولين في الدول الحليفة، ان مساعدة المجهود الحربي الألماني لم تكن مجرد أثر عابر من آثار الانقلاب البلشفيكي، بل كانت هي غايته الدافعة. فالألمان، بتحريض من ألكسندر هيلفاند، كانوا قد موّلوا البلشفيك وأعادوا لينين ليتولى قيادتهم. ولعل لينين لم يكن ليبالي سواء أساعد تحقيق برنامجه أم أساء الى أي من التحالفين الراسماليين المتصارعين. ولكن وجود بينة تثبت التمويل الألماني، قد أظهر أن لينين كان راغباً في مساعدة ألمانيا وعازماً على ذلك. ولذلك كان ينظر أولئك المسؤولون الى البلشفيك على أنهم جواسيس للعدو، وكانوا يعتبرون النظريات الشيوعية التي يؤمن بها البلشفيك انها مجرد تورية أو دعاية أو أمراً خارجاً عن الموضوع. وبالتالي، فان هذه النظرة الى البلشفية انسجمت مع الريب التي تكونت لدى المسؤولين البريطانيين، وخصوصاً من كان منهم في الشرق الأوسط، قبل الحرب بزمن طويل، وظلت تراودهم - الريب التي وضعت البلشفية التي تستمد

الالهام من ألمانيا، في سياق نظرية أقدم زمناً تقول بوجود مؤامرة يهودية دولية موالية لألمانيا.

لقد بدا أن الأحداث التي وقعت في الامبراطورية العثمانية في مطلع القرن العشرين، توفّر الاثبات لكون اليهود مناصرين لألمانيا. ونحن نذكر أن جيرالد فيتزموريس أبلغ حكومته ان أعضاء حزب تركيا الفتاة هم أدوات في أيدي اليهود. ومع أن تقرير فيتزموريس كان زائفاً، وهذا ما يعرفه المؤرخون الآن، فقد كان الاعتقاد في حينه أنه صحيح. فلما تولت جمعية الاتحاد والترقي السلطة ونقلت الامبراطورية العثمانية في فلك ألمانيا، رأى المسؤولون البريطانيون في سياسة جمعية الاتحاد والترقي مثالاً على فاعلية التحالف اليهودي مع ألمانيا.

وكان اعتقاد قدامى الموظفين البريطانيين في الشرق الأوسط الذين أسهموا في هذه النظرة ـ أمثال وينغيت وكلايتون ـ أن الاسلام سلاح يستطيع أن يشرعه السلطان ـ الخليفة في القسطنطينية حسب مشيئته. فعندما سيطر أعضاء حزب تركيا الفتاة المفترض انهم يهود على الباب العالي، اعتقد الرسميون البريطانيون ان الاسلام، ومعه الامبراطورية العثمانية والحركة الطورانية، انتقلت الى أيدي التجمع الألماني ـ اليهودي.

وفي هذا السياق رأى المسؤولون البريطانيون في الثورة الروسية الثانية أحدث مظهر لمؤامرة أكبر. كان اليهود بارزين بين القادة البلشفيك، ولذلك رأى كثيرون داخل الحكومة البريطانية أن استيلاء البلشفيك على السلطة عمل ليس من وحي الألمان فحسب بل بتوجيه من اليهود أيضاً.

وعندما حدثت الانتفاضات في الشرق الأوسط بعد الحرب، كان من الطبيعي أن يكون تفسير المسؤولين البريطانيين لهذه الانتفاضات انها جزء من مخطط شرير رسمه المتآمرون القدامى. لقد صورت المخابرات البريطانية البلشفية، والمال الدولي، والقوميين العرب والقوميين الأتراك، والاسلام وروسيا انهم عملاء لليهودية الدولية ولألمانيا البروسية، الشريكتين اللتين تديران المؤامرة الكبرى. وكان في ذهن الرسميين البريطانيين ان أعداء لدودين مثل أنور ومصطفى كمال انما يمارسون لعبتهم في الجانب نفسه، وكان هذا رأيهم في العرب واليهود أيضاً.

وبطبيعة الحال كان المسؤولون البريطانيون يعرفون أن أعداداً هامة من المسلمين العرب الفلسطينيين، في رد فعلهم على الاستعمار الصهيوني، يعبرون عن مشاعر عداء عنيف لليهود، ولكن هذه الملاحظة لم تلغ بالضرورة رأيهم بأن الاسلام خاضع للسيطرة اليهودية. والاسلام، بالمعنى الذي يخشاه البريطانيون، كان القوة التي يعتمد عليها الخليفة، الذي ينظرون اليه باعتباره بيدقاً يحركه خصوم بريطانيا ـ والغريب في الأمر انهم ظلوا على هذا الرأي حتى بعد أن صار السلطان ـ الخليفة أسيرهم في القسطنطينية. وكان جلياً، حسب نظرتهم الى الأمور، أن العرب غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، ومن هنا انحصر السؤال في ما إذا كان الشرق الأوسط الناطق بالعربية ينبغي أن يحكمه الألمان واليهود، عبر الأتراك، أم ينبغي أن تحكمه بريطانيا. وكان شعورهم أن جاذبية الحكم البريطاني هي في كونه كريماً وصادقاً. أما جاذبية خصوم بريطانيا فهي في كون الحكومة التركية حكومة اسلامية. وهكذا كان الرأي أنه يجري

استغلال الاسلام والبلشفية وكذلك الأتراك والروس من قبل عصبة من رجال المال اليهود والجنرالات البروسيين لالحاق الأذى ببريطانيا.

وفي حين أن نظرية المؤامرة هذه تبدو في ضوء التاريخ الساطع سخيفة الى حد البلاهة، فقد كان يؤمن بها كلياً أو جزئياً عدد كبير من المسؤولين البريطانيين العاقلين والمتزنين والمطلعين في حدود المعقول. علاوة على ذلك، كانت هناك بينة واحدة حقيقية تسند هذه النظرية: انها سيرة حياة ألكسندر هيلفاند. كان هيلفاند فعلاً يهودياً تآمر لمساعدة الألمان ولتدمير الامبراطورية الروسية. وكان فعلاً وثيق العلاقة مع نظام حكم حزب تركيا الفتاة في القسطنطينية. ولعب فعلاً دوراً هاماً في اختيار لينين وارساله الى روسيا للحض على ثورة بلشفية بغية مساعدة ألمانيا في ربح الحرب. وقد تابع فعلاً نسج شباكه التآمرية بعد الحرب. لقد كان هيلفاند مطابقاً للصورة التي كانت في ذهن وينغيت عن اليهودي: غنياً، مفسداً وموالياً للألمان.

إزاء هذه الخلفية يبدو توجه تقويمات المخابرات البريطانية في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة أقل بعداً عن العقلانية مما كانت ستبدو لولا هذه الخلفية. ففي ٥ أيار (مايو) ١٩١٩، بعد نصف سنة فقط من الهدنة التي أنهت الأعمال القتالية في الحرب العالمية الأولى، رفع أحد عملاء المخابرات البريطانية تقريراً الى المكتب العربي، أعده على أساس محادثات مستفيضة أجراها مع عدد من قادة حزب تركيا الفتاة وجدوا الأمان في سويسرا. وقد جاء في التقرير أن انتصار الحلفاء لم يضع حداً لأعمال اثارة المشاعر من قبل الأعداء ضد بريطانيا. على عكس ذلك، فان النشاط الذي كان يمارسه مكتب الدعاية الاسلامية في برلين في زمن الحرب، مستمر في الهند، ومصر، وفارس وأماكن أخرى، والهدف هو التحريض على «ثورة اسلامية». وقال أيضاً: «ان أعداء بريطانيا العظمى الشرقيين قد اتحدوا ونذروا أنفسهم لهدف الاطاحة بالحكم البريطاني في الشرق، معتمدين على مساندة ألمانيا والبلشفيك الروس...»[1]. وتابع التقرير قائلاً ان الوسيط بين ثوار الشرق الأوسط والبلشفيك هو الكسندر هيلفاند.

ان تفجر أعمال العنف في بلاد الرافدين في العام التالي، قد استدعى كتابة تقارير مخابرات أخرى على المنوال عينه، ولا سيما من قبل الرائد ن. براي، ضابط المخابرات الخاصة الملحق بالدائرة السياسية في وزارة شؤون الهند. والرائد براي هو الذي وزعت خريطته التي شرح فيها المؤامرة المزعومة، على أعضاء مجلس الوزراء في نهاية صيف عام ١٩٢٠ (راجع ص ٥١٧ ـ ٥١٨). كان رأي براي: «ان الحركة القومية والحركة الاسلامية في بلاد الرافدين تستمدان الالهام من برلين ـ عبر سويسرا وموسكو. ويزداد الوضع تعقيداً بالمكائد الايطالية والفرنسية والبلشفية»[2].

(١) كيو، مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ٢٣. الوثيقة م ١/١٩/٩.

(٢) اهارون س. كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ٥٨.

لقد حث براي الحكومة على اكتشاف «المنظمة المركزية الصغيرة نسبياً» وهي منظمة سرية، ومكانها في مركز المؤامرة الدولية البعيدة المدى[3]. وبما أنه لم يكن لهذه المنظمة وجود، فلم يعثروا عليها قط. بالرغم من ذلك، كان الرأي السائد ضمن الحكومة، لمدة ما على أقل تقدير، ان الثورات التي تفجرت في ممتلكات بريطانيا الشرق أوسطية هي نتيجة قوى معادية في الخارج تنسق في ما بينها. لقد كان في وزارة الخارجية البريطانية عدة مسؤولين يرون أن مصدر مختلف المتاعب الشرق اوسطية يجب العثور عليه ضمن بلدان الشرق الأوسط نفسها، ولكن هؤلاء المسؤولين كانوا يمثلون وجهة نظر الأقلية.

وحقيقة الأمر انه كانت هناك قوة خارجية ذات صلة بكل عمل من أعمال العنف التي تفجرت في الشرق الأوسط، وكانت هذه القوة هي الوحيدة التي غشت عنها أبصار الرسميين البريطانيين. هذه القوة هي بريطانيا نفسها. ففي منطقة من الكرة الأرضية اشتهر سكانها بكرههم الخاص للأجانب، وفي عالم الأغلبية فيه هي من المسلمين، كان ينبغي لبلد أجنبي مسيحي أن يتوقع مجابهة العداء إذ حاول أن يفرض حكمه على المنطقة. فالظلال التي رافقت الحكام البريطانيين حيثما ذهبوا في الشرق الأوسط كانت في الحقيقة ظلالهم.

ان ما واجهته بريطانيا في الشرق الأوسط ربما كان سلسلة لا نهاية لها من الثورات المنفصلة عن بعضها بعضاً، وفي الأغلب كانت ثورات محلية وبنت ساعتها ضد السلطة البريطانية. وهذه الثورات لم يوجهها الأجانب بل كانت موجهة ضد الأجانب. ربما لو أن الامبراطورية البريطانية احتفظت بجيش الاحتلال المؤلف من مليون رجل في الشرق الأوسط، لكان سكان المنطقة قد أذعنوا لحتمية الحكم البريطاني وعدم جدوى محاولة تحديه. أما وقد سرحت بريطانيا جيشها، فقد أصبحت سلسلة الثورات في الشرق الأوسط أمراً يمكن التنبؤ به.. بيد أن ممثلي السياسة البريطانية في الشرق الأوسط استمروا في توجيه اللوم في متاعبهم ـ مثلما وجه كيتشنر وزملاؤه اللوم في كل اخفاقاتهم في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٠٨ ـ الى قيادة حزب تركيا الفتاة التي زعموا انها خاضعة للسيطرة اليهودية والنفوذ الألماني، والى التشعبات الدولية لهذه القيادة، وفي المقدمة الاسلام ثم البلشفية، وفي خط يمتد من أنور مروراً بالكسندر هيلفاند وصولاً الى لينين.

(٢)

نشر عرض حقائق يعتمد الاثارة في لندن لأول مرة في عام ١٩٢٠، بقصد كشف أصول هذه المؤامرة العالمية النطاق. هذا العرض تضمنه كتاب عنوانه «الخطر اليهودي» وهو ترجمة الى الانكليزية لكتاب عنوانه «بروتوكولات حكماء صهيون». ونشرت ترجمة فرنسية في باريس في الوقت عينه. ويفهم من «البروتوكولات» انها محضر اجتماعات عقدها يهود وماسونيون في نهاية القرن التاسع عشر وخططوا فيها لاسقاط الرأسمالية والمسيحية واقامة دولة عالمية تحت حكمهما المشترك.

(٣) المرجع نفسه.

كانت «البروتوكولات» قد ظهرت أول ما ظهرت في روسيا، في احدى الصحف عام ١٩٠٣ ثم في كتاب عام ١٩٠٥، وزُعم أن مكتشفها هو سيرجي نيلوس، أحد المسؤولين في عهد قيصر روسيا. ولم تجتذب سوى القليل من الاهتمام الى أن قامت الثورات الروسية في عام ١٩١٧ فلوحظ على نطاق واسع أن كثيرين من القادة البلشفيك هم يهود، وأن العقيدة الشيوعية فيها شبه ما بالعقيدة التي تضعها «البروتوكولات». ولذلك كان ثمة في لندن وباريس عام ١٩٢٠ من تقبلوا مكتشفات نيلوس على انها أصيلة. وهكذا تكون «البروتوكولات» قد فسرت ـ في جملة أمور أخرى ـ الثورات الغامضة ضد بريطانيا في كل مكان من الشرق.

واستمر الأمر على هذه الحال حتى صيف عام ١٩٢١ ـ أي بعد مرور سنة على ظهور «البروتوكولات» في لندن وباريس ـ حتى جاء البرهان على أن هذه «البروتوكولات» مزورة من قبل فيليب غريفز، مراسل جريدة «التايمز» في القسطنطينية، الذي كشف عن انها من تلفيق الشرطة السرية القيصرية. بل ان الشرطة لم تتعنَّ تأليف الوثائق المزورة، وانما انتحلتها، حسبما علم غريفز من أحد اللاجئين الروس البيض يدعى ميخائيل رازلوفليف (الذي لم يكشف عن اسمه حتى عام ١٩٧٨). ورازلوفليف هذا، الذي أفضى بهذه المعلومة لأنه فقط كان «في حاجة ماسة جداً للمال»، اطلع غريفز على أن اجزاء كاملة من «البروتوكولات» محورة عن رواية تهجو نابوليون الثالث كتبها محام فرنسي ونشرت في جنيف عام ١٨٦٤ ثم في بروكسل عام ١٨٦٥[٤]. لقد كانت الرواية عملاً مغموراً، ولم يبق منها سوى بضع نسخ، واطلع رازلوفليف المراسل غريفز على النسخة التي ابتاعها من مسؤول سابق في الشرطة السرية الروسية، ثم عثرت جريدة «التايمز» في لندن على نسخة في المتحف البريطاني. وقال رازلوفليف انه لو لم تكن الرواية الهجائية نادرة التداول، لكان أحدٌ ما قد انتبه الى أن «البروتوكولات» منتحلة فور نشرها. (وتبين لاحقاً أن مقاطع في «البروتوكولات» مسروقة من كتب أخرى أيضاً، من ضمنها رواية من روايات الخيال نشرت في نحو الوقت الذي نشرت فيه الرواية الهجائية الفرنسية).

(٣)

وفقاً لقناعة ذلك الجانب الهام من الرأي العام البريطاني الذي تمثله جريدة «التايمز»، لم يكن المسؤولون عن النكسات التي منيت بها بريطانيا في الشرق الأوسط متآمرين أجانب، بل كانوا موظفين بريطانيين ـ وفي طليعتهم المستعربون البريطانيون. ان مراسلاً خاصاً لجريدة «التايمز» في الشرق الأوسط، أفزعته انتفاضات العراق، أرسل رسالة نشرتها الجريدة في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ وقال فيها: «يقيني المرتكز الى دراسة متأنية، هو أن المكتب العربي في القاهرة، والقيادة العامة للقوات في القاهرة، و«إدارة أراضي العدو المحتلة» في فلسطين، ثم في العام الماضي في سورية، تتحمل مسؤولية ضخمة عن التبديد الراهن للأرواح والأموال البريطانية في بلاد

(٤) جريدة **التايمز**، ١٦ آب (اغسطس) ١٩٨٥، ص ١١

الرافدين». وقال متهماً: «ان الدعاية البريطانية للقومية العربية هي أحد أشد الأخطار جدية التي تهدد السلام العالمي». وقد ندد: «بالمسؤولين البريطانيين الخطرين للغاية الذين ليس عندهم ايمان كبير بقدرة العرب على الحكم، ولكنهم يؤمنون ايماناً شديداً بمهمتنا الامبراطورية»، لتسيير الشؤون العربية خلف واجهة من الاستقلال العربي الاسمي. وقد استثنى من هذا التنديد القلة من المسؤولين البريطانيين الذين يؤمنون ايماناً صادقاً باستقلال العرب. وهو لم يذكر وينغيت، وكلايتون، وهوغارت بأسمائهم، ولكن الوصف الذي قدمه ينطبق عليهم. وهم، حسب روايته، وليس البلشفيك، سبب الاضطرابات في سائر أنحاء الشرق الأوسط.

وفي اليوم التالي نشرت «التايمز» مقالة رئيسة نددت فيها بالاعتقاد الذي تمسك به المكتب العربي منذ زمن طويل. بامكان قيام اتحاد كونفدرالي عربي في الشرق الأوسط على رأسه الملك حسين: «... ان الحلم المضلل باتحاد فدرالي عربي ضخم يجب ألا يخطر بعد الآن في بال أية جهة رسمية». وبعد عام، أي في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، رفضت «التايمز» فكرة المكتب العربي القديمة عن وجود مهمة بريطانية خاصة في العالم الاسلامي. وإذ أبصرت «التايمز» موضوعاً مشتركاً بين العديد من ثورات الشرق الأوسط الاسلامي على الحكم المسيحي الأوروبي، فقد كان رأيها: «ان المشكلة أكبر كثيراً من أن تعالجها دولة أوروبية واحدة بمفردها...».

والخطر الرئيس، كما صورته «التايمز»، يكمن في تمادي بريطانيا في التزاماتها. وكان رأيها أن التحدي الرئيس الذي تواجهه البلاد، هو تحد داخلي وهو تحد اقتصادي، فبريطانيا كانت بحاجة الى استثمار أموالها في تجديد نفسها اقتصادياً واجتماعياً، وكانت مهددة في وجودها نفسه بالميل الحكومي الى تبديد المال على مغامرات شرق أوسطية. وقد نددت «التايمز» بالحكومة لهذا السبب، في مقالة افتتاحية نشرتها في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٢١، قائلة انه: «بينما أنفقت الحكومة ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منذ توقيع الهدنة على أقوام شبه رحّل في بلاد الرافدين، لم ترصد سوى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لاصلاح أكواخ أحيائنا الفقيرة واضطرت الى منع الانفاق بموجب قانون التعليم لعام ١٩١٨».

ولكن بينما كانت «التايمز» تدافع عن رأيها القائل ان الخطر على بريطانيا مصدره الرسميون البريطانيون، ظل كثيرون من هؤلاء الرسميين يركزون على الخطر السوفياتي في الشرق الأوسط وعلى كيفية الرد على هذا التهديد.

الفصل الثاني

التحدي السوفياتي في الشرق الأوسط

كان رؤساء الهيئات الكبرى الثلاث في الحكومة، المكلفون بمعالجة المسألة الروسية في الشرق الأوسط ـ وزارة الخارجية، ووزارة الحربية، ووزارة شؤون الهند ـ مختلفين في ما بينهم بشأن طبيعة التحدي السوفياتي وكيفية الرد عليه.

ان اللورد كورزون، حارس شعلة اللعبة الكبرى الذي أصبح في عام ١٩١٩ وزيراً للخارجية، قد دعا الى اقامة موقع بريطاني عسكري متقدم في الشرق الأوسط تحسباً لروسيا. وقد حث الجيش البريطاني على اتخاذ مواقع للدفاع عن منطقة عبر القوقاز (التي انفصلت عن روسيا) وعن شمال فارس. وادعى هو والوكيل الدائم لوزارة الخارجية، اللورد هاردينج ـ وكلاهما نائب سابق للملك في الهند ـ ان خسارة أية منطقة واحدة في الشرق الأوسط نتيجة عدوان روسي ستؤدي، بدورها، الى خسارة المنطقة التي تليها، في عملية تفاعل على غرار لعبة الدومينو، وقد تؤدي هذه العملية في نهاية المطاف الى فقدان الهند[1].

ولكن وزير الدولة لشؤون الهند، أدوين مونتاغيو، ونائب الملك في الهند، فريدريك جون نابيير شيجر، بارون تشيلمسفورد الثالث، خالفهما الرأي، ففي اعتقاد مونتاغيو وتشيلمسفورد أن روسيا البلشفية تمثل تهديداً سياسياً لا عسكرياً لوضع بريطانيا في الشرق الأوسط، وانه ينبغي لبريطانيا أن تنافس روسيا على كسب تأييد القوى الوطنية في سائر أنحاء آسيا الاسلامية. ولكن بريطانيا، في رأيهما، تنهج بدلاً من ذلك سياسة قد تكون مرسومة صراحة لدفع هذه القوى الى أحضان موسكو، وان وجود الجيوش البريطانية قد ينتظر منه أن يزيد في تنفير هذه القوى.

في مطلع عام ١٩٢٠ كتب مونتاغيو الى كورزون قائلاً: «ان خطر البلاشفة على فارس والهند»، هو الى حد بعيد نتيجة للسياسات التي تتبعها الحكومة البريطانية نفسها، ووصف هذه

(١) ريتشارد اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية ١٩١٧ ـ ١٩٢١**، المجلد ٣: **الاتفاق الانكليزي ـ السوفياتي** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٢)، ص ٣٢٤.

السياسات بأنها معادية للديانة المحمدية. وكتب قائلاً: «كان بوسعنا أن نجعل الحركة الاسلامية تظهر الصداقة لبريطانيا العظمى»، ولكننا، بدلاً من ذلك «جعلناها معادية لها»[٢]. كانت الهند البريطانية، بطبيعة الحال، معارضة لسياسة لندن الشرق أوسطية منذ أن تولى اللورد كيتشنر مسؤولية هذه السياسة في عام ١٩١٤، وما كتبه مونتاغيو في عام ١٩٢٠ انما كان متسقاً مع الانتقادات التي وجهها طوال الوقت الى سياسات حكومته المؤيدة للعرب والمؤيدة للصهيونية، وكذلك مع الانتقادات التي وجهها الى مدرسة كيتشنر التي كانت ترى أن الاسلام قوة يسيّرها ويوجهها أعداء بريطانيا.

أما تشيلمسفورد، فقد وضع في برقيات أرسلها الى مونتاغيو في بداية عام ١٩٢١، المسألة في منظورها التاريخي، منوهاً بأن البريطانيين كانوا حتى عام ١٩١٤ «المنافحين عن الاسلام في مواجهة الغول الروسي»[٣]. أما الآن فان معاهدة سيفر القاسية التي فرضها لويد جورج على الامبراطورية العثمانية التي لا حول لها، والمعاهدة الأحادية الجانب التي فرضها كورزون على الامبراطورية الفارسية الخائرة القوى، بدت كل منهما لمسلمي الهند انها مثال على «تحطيم بريطانيا للاسلام»[٤]. من جهة أخرى، جاءت الحرب بنظام حكم جديد في روسيا يتحدث بلغة الاستقلال الوطني ـ على أقل تقدير في الشرق الأوسط. وكان رأي نائب الملك ان «الدفاع الحقيقي» ضد التوسع البلشفي الروسي في الشرق الأوسط على المدى البعيد، لا يكمن في اقامة مواقع عسكرية متقدمة بل في مساندة «الروح الوطنية» بين الشعوب الاسلامية في المنطقة، وهي شعوب معتقداتها الدينية معادية للبلشفية، ووطنيتها ستقودها الى مقاومة الزحف الروسي[٥]. وتابع يقول انه سيكون خطأ إذا احتفظت بريطانيا بوجود عسكري في الشرق الأوسط، بل حتى بوجود اقتصادي فقط، لأن ذلك قد يحمل القادة المحليين على الاستنتاج أن الخطر الحقيقي على استقلالهم مصدره لندن.

كان الميجر جنرال ادموند إيرونسايد يعتقد اعتقاداً قوياً خلال المدة التي أمضاها قائداً للقوات البريطانية المتبقية في شمال فارس، أن قواته يجب ألا تكون حيث هي. وكان يرى أن طبيعة الأرض الوعرة عند الحدود الشمالية الغربية للهند تشكل خطاً دفاعياً فعالاً، فلا تعود هناك ضرورة لدفاع أمامي عن الهند، في حين أن خط الاتصالات الطويل الذي يتطلبه دفاع أمامي عن الهند من فارس، يجعل هذه الاستراتيجية غير عملية[٦].

في نهاية المطاف، أنهت وزارة الحربية الجدل الذي كان قائماً بين وزارة الخارجية، ووزارة شؤون

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٨.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٢٩.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٢٧.

الهند. فقد حسم الموقف سير هنري ويلسون، رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية، باتخاذ موقف ضد وزارة الخارجية على أساس أنه لا تتوافر لديه القوات اللازمة لتنفيذ السياسة التي ينادي بها اللورد كورزون، أي سياسة المواقع المتقدمة في الشرق الأوسط. وقد عرض في عام ١٩٢٠ على مجلس الوزراء ورقة يذكر فيها أن بريطانيا لا تتوافر لها قوات احتياط لتعزز بها حامياتها في أي مكان من العالم، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك[٧]. ومن وجهة نظره، فإن السياسة الوحيدة المجدية هي الاقتصاد في استخدام الموارد المتوافرة وتركيز قوات بريطانيا العسكرية في المناطق الأكثر أهمية - وليست فارس ولا حدود القوقاز بين هذه المناطق.

وكان رأي ونستون تشرشل وزير الحربية والطيران في أوائل عام ١٩٢٠ انه حتى لو توافرت قوات لارسالها الى فارس وحدود القوقاز، فينبغي ارسالها بدلاً من هاتين المنطقتين الى روسيا لمساندة جنرالات الحكم القيصري في جهدهم لاسقاط الحكومة البلشفية[٨]. وقد دان تشرشل حكام الكرملين الجدد من أفواههم: فقد صوّرهم بأنهم أمميون وثوريون. وفي اعتقاده أن معظمهم لم يكونوا روسيين اطلاقاً - بل كانوا يهوداً. ولذلك اعتقد تشرشل انهم لا يسعون وراء أهداف روسية، سواء أكانت أهدافاً وطنية أم امبريالية. ولكنه أخفق في تفسير سبب التشابه المفضوح بين أهدافهم في الشرق الأوسط وأهداف القياصرة.

لقد أكد محضر اجتماع لأعضاء مجلس الوزراء البريطاني عقد في عام ١٩٢٠ الخطر عينه الذي شعر تشرشل وبعض زملائه، أن البلشفيك يشكلونه في آسيا الاسلامية. فقد جاء في المحضر: «انهم يومياً يتقدمون بخطوات واسعة نحو الشرق، باتجاه بخارى وأفغانستان، انهم ينفذون خطة دعاية منتظمة وعلمية وشاملة في آسيا الوسطى ضد البريطانيين»[٩]. وقال رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية محذراً الوزراء: «ان بحر قزوين سيسقط في أيدي البلاشفة الذين يمكنهم... اثارة الاضطراب في شمال فارس، وسيمتد الاضطراب الى أفغانستان، وهي منذ الآن شديدة الاضطراب، والى الهند أيضاً التي يقال انها اليوم في حالة أخطر مما كانت خلال الثلاثين سنة الماضية»[١٠]. وقد ردد ونستون تشرشل هذه المخاوف فكتب الى رئيس الوزراء يسأله: «ماذا نحن فاعلون إذا اكتسح البلشفيك القوقاز والتحموا مع القوميين الأتراك، وإذا سيطروا على بحر قزوين وقاموا بغزو شمال فارس، وإذا سيطروا على تركستان واشتركوا مع أفغانستان في تهديد الهند من الخارج محاولين اشعال ثورة في الداخل؟»[١١].

كان الرأي العام يرى في حملة الروس البيض المدعومة من بريطانيا في الحرب الأهلية الروسية

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٨) المرجع نفسه، ص ٣٢٦.

(٩) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل، المجلد المرافق، المجلد ٤، الجزء ٢: تموز ١٩١٩ - آذار ١٩٢١، الصفحتان ٩٨٨ - ٩٨٩.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٩٨٩.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٠٢٥.

التي نشبت بين البلشفيك وخصومهم، انها حرب تشرشل شخصياً، فلما تعثرت جيوش الروس البيض في أواخر عام ١٩١٩ ثم تفرقت مشتتة في أوائل عام ١٩٢٠، رأى الرأي العام فيها اخفاقاً آخر من اخفاقات تشرشل المكلفة. وقد كتب اليه رئيس الوزراء قائلاً: «لقد وجدت ذهنك مسكوناً بهاجس روسيا بحيث شعرت أن لديّ سبباً وجيهاً للخوف من ألا تكون قدراتك، وطاقتك وشجاعتك منذورة لتخفيض النفقات»[١٢]. وتحدث رئيس الوزراء بعد بضعة شهور عن تشرشل وروسيا، فكان أقل ضبطاً للنفس. وكتب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات الامبراطورية في مفكرته انه: «يظن أن تشرشل أصابه مسٌّ من الجنون»[١٣].

وبما أن لويد جورج رئيس وزراء ينتمي الى حزب الأحرار ويعتمد على الأغلبية التي يتمتع بها الجناح اليميني لحزب المحافظين في مجلس العموم، فقد شعر انه مضطر للسماح لوزير الحربية في حكومته بأن يساند الروس البيض الى أن يظهر فشلهم بوضوح. ولكن عندما انهار الروس البيض، شعر رئيس الوزراء انه يملك حرية السعي لعقد اتفاق مع الحمر. وهو لم يشعر بخوف من أطماعهم الامبراطورية في الشرق الأوسط، ولم يسبق أن شعر بالخوف في هذا الصدد من أطماع القياصرة.

لقد كان رئيس الوزراء، في اعتقاده بامكانية التوصل الى تسوية مع روسيا، انما يطبق تقاليد حزب الأحرار الذي ينتمي اليه. ان زميليه السابقين، اسكويث وغراي، كانا يعتقدان أن للروس مظالم مشروعة في الشرق الأوسط، مثل افتقارهم الى ميناء على المياه الدافئة، وإذا استجيبت مظالمهم فانهم سيقنعون ولن يتقدموا أكثر من ذلك. وبالروح عينها قال لويد جورج ان التهديد الروسي المزعوم للهند هو من نسج الخيال. وفي اعتقاده أن روسيا البلشفية تفتقر الى الموارد اللازمة لتشكل مثل هذا التهديد، وحتى «عندما تمتلك روسيا التجهيزات الجيدة فان الروس لن يتمكنوا من عبور الجبال»[١٤]. ومع موافقته على أن الدعاية البلشفية في الهند قد تمثل خطراً، فقد قال: «ان المرء لا يستطيع بواسطة طوق عسكري منع الأخطار من الوصول الى بلد من البلدان»[١٥].

خلال عام ١٩٢٠ وأوائل عام ١٩٢١ دخل لويد جورج في مفاوضات مع موسكو بشأن اتفاقية تجارية تمنح نظام الحكم البلشفي اعترافاً على أساس الأمر الواقع وتعيد روسيا الى أسرة الأمم. وقد أبلغ ريدل انه يجب أن يصر على شرط أول للتفاوض، هو وجوب ايقاف الدعاية البلشفية كلها في الخارج، أي في فارس وأفغانستان وأي مكان آخر في الشرق. وكتب ريدل في مفكرته: «ان لويد

---

(١٢) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤، ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٣٣١.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٣٧١.

(١٤) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ١٦٣.

(١٥) المرجع نفسه.

جورج يظن أن لينـين سيـوافق»[١٦]. وقد تبين أن العكس هو الصحيح. فقد ذكرت الحكومة السوفياتية في برقية تعليمات موجهة الى ممثلها: «نحن لا نستطيع أن نوافق على تقديم تنازلات محددة في الشرق الا في مؤتمر سياسي نعقده مع انكلترة، بشرط أن نحصل على تنازلات مماثلة من انكلترة وفي الشرق أيضاً. أما ما هي هذه التنازلات، فأمر سنبحثه عندما يحين الوقت»[١٧]. لقد كان ذلك تلميحاً الى طموحات امبراطورية روسية مستمرة في الشرق الأوسط أبعد مدى بكثير مما ظن لويد جورج.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، المجلد ٣، ص ٤٢٧.

الفصل الثالث

أهداف موسكو

(١)

بينما كان قادة بريطانيا مختلفين في الرأي بشأن العلاقة بين الشيوعية البلشفية والامبريالية الروسية، كان القادة البلاشفة أنفسهم يناقشون طبيعة هذه العلاقة مع كل مضامينها بالنسبة لسياستهم في الشرق الأوسط بعد الحرب.

حتى العقد الذي سبق نشوب الحرب العالمية الأولى، كانت الامبراطورية الروسية تتوسع على حساب جيرانها بمعدل هائل ولمدة طويلة. وكانت الحسابات آنذاك أن الامبراطورية الروسية كانت تستولي على أراضي جيرانها بمعدل خمسين ميلاً مربعاً في اليوم وسطياً على مدى أربعمئة سنة[١]. ومع الاستيلاء على أراضٍ أجنبية، ضمت اليها أيضاً شعوباً أجنبية. وقد أظهر أول احصاء ذي طابع علمي للسكان أجري في عام ١٨٩٧، ان معظم رعايا الامبراطورية الروسية هم من غير الروس. فالشعوب الناطقة بالتركية وحدها كانت تمثل أكثر من عشرة بالمئة من مجموع السكان، والمسلمون كانوا يمثلون ما لا يقل عن أربعة عشر بالمئة، وكان الآن على روسيا لينين أن تقرر هل تحاول أن تستولي من جديد على أراضي الشعوب الاسلامية والشعوب الأخرى غير الروسية التي كان القياصرة قد أخضعوها لحكمهم. كان الرأي الذي دافع عنه لينين على مدى سنوات أن الشعوب غير الروسية يجب أن تتمتع بحق تقرير المصير. ومن الناحية النظرية كان لينين معارضاً حازماً لما أسماه شوفينية «روسيا الكبرى». وقد كتب في عام ١٩١٥ قائلاً: «نحن شغيلة روسيا الكبرى يجب علينا أن نطلب خروج حكومتنا من مونغوليا، وتركستان وفارس...»[٢].

(١) ريتشارد بايبز، **تشكُّل الاتحاد السوفياتي، الشيوعية والقومية ١٩١٧ ـ١٩٢٣**، طبعة منقحة (كامبريدج، مساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٤)، ص ١.

(٢) لينين، **اعمال مجموعة**، المجلد ١٩، ص ٢٥٤، مقتبسة في كتاب: الن س. واينتغ، **السياسة السوفياتية في الصين ١٩١٢ ـ ١٩٢٤** (كتب الغلاف الرخيص لمطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٦٨)، ص ٢١.

وفي عام ١٩١٧ تغلب على مقاومة زملائه في «المؤتمر الديموقراطي الاجتماعي السابع» فجعلهم يوافقون على قرار يعلن ان الشعوب غير الروسية، في الامبراطورية الروسية، يجب ان تكون لها حرية الانفصال.

غير أن الزميل الذي أوكل اليه المسؤولية عن موضوع القوميات، كان ذا ذهنية مختلفة. هذا الزميل هو جوزف رجوغاشفيلي، البلشفيكي من منطقة عبر القوقان، الذي بعد أن أطلق على نفسه عدة أسماء منتحلة أخرى، أطلق على نفسه الاسم الروسي ستالين. ومع أنه كان ظاهرياً يذعن لمدة من الزمن الى آراء لينين في مسألة القوميات، فلم يكن يشاطره هذه الآراء. والحقيقة هي أنه كان شرساً في اختلافه مع لينين حول موضوع القوميات ودستور الاتحاد السوفياتي. كان اقتراح لينين أن تكون كل البلدان السوفياتية ـ روسيا، وأوكرانيا، وجورجيا ومختلف البلدان الأخرى ـ بلداناً مستقلة، وان تتعاون في ما بينها كبلدان متحالفة على أساس معاهدات تعقدها في ما بينها. أما خطة ستالين فكانت تقضي بولاء أوكرانيا وجورجيا وسائر البلدان الأخرى للدولة الروسية ـ وكانت الغلبة لخطته. وفي ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢، وافق المؤتمر الأول لمجالس السوفيات لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتي على تشكيل الاتحاد السوفياتي، والسيطرة فيه لروسيا.

(٢)

ما مدى الأهمية، من الناحية العملية، للاختلافات بين لينين وستالين؟

كان لينين يرى أن الأمم الأوروبية ضمن الامبراطورية الروسية، يجب السماح لها بالاستقلال ـ وفي هذا كان، بالتأكيد، على خلاف مع ستالين. بيد أن هناك بعض ما يثبت بالبينة أنه كان يعتقد في الخفاء بعدم السماح باستقلال قوميات الشرق الأوسط حتى وقت متأخر جداً(*) ـــ وفي هذا كان يختلف عن اعتقاد ستالين بأنها يجب ألا تستقل اطلاقاً، ولكن الرجلين على المدى القصير كانا يصلان الى الشيء نفسه.

ومع أن لينين كان معارضاً لاكراه غير الروس على الرضوخ للحكم الروسي، فانه، شأنه شأن

(*) كتب زعيم بشكيريا، زكي والدي توغان (بعد انقضاء سنوات) أن لينين ابلغه في عام ١٩٢٠ أن المشكلة في البلدان المستعمرة هي أنها تفتقر الى البروليتاريا (الطبقة العاملة). والبروليتاريا وفقاً للنظرية الشيوعية هي الطبقة التي تملي ارادتها وتقود، ولكن فلاحي الشرق لم تكن عندهم طبقة عاملة في الصناعة تتولى القيادة. والحصيلة ان هذا يعني أن شعوب الشرق لم تكن بعد مستعدة لممارسة حقها في الحرية. وحسب أقوال توغان، فان لينين ذكر له انه حتى بعد أن تنجح الثورة الاشتراكية في سائر انحاء العالم، لا بد من بقاء المستعمرات السابقة للدول الأوروبية الكبرى تحت وصاية سادتها السابقين ريثما تنشأ فيها طبقة عاملة في الصناعة[٣].

(٣) اولاف كارو، **الامبراطورية السوفياتية: اتراك آسيا الوسطى والستالينية**، الطبعة الثانية (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٦٧)، ص ١١١.

ستالين، لم يشعر بأي تحرج أو تأنيب ضمير ازاء اكراه غير البلشفيك على الرضوخ للحكم البلشفي ـ وهنا أيضاً لا تبدو سياسة لينين مختلفة من الناحية العملية اختلافاً واسعاً عن سياسة ستالين، بقدر ما يبدو الاختلاف بينهما من الناحية النظرية. فقد استولت روسيا السوفياتية، بقيادة لينين، على الأجزاء غير الروسية من الامبراطورية الروسية السابقة، وفرضت على هذه الأجزاء بقوة السلاح، أنظمة حكم سوفياتية بلشفية محلية. وفي كل حالة أنشئت قوة شرطة سياسية، متفرعة عن الشرطة السرية في روسيا السوفياتية، من قبل حكومة لينين، للمساعدة على تثبيت نظام الحكم السوفياتي المحلي. وهذا يتفق اتفاقاً كاملاً مع ما فعله لينين في روسيا: فقد كان نظام حكمه نظام أقلية استولت على السلطة بالقوة وثبتت نفسها في السلطة باستخدام نحو ربع مليون من رجال الشرطة السرية.

أما في آسيا الوسطى الروسية، فقد كانت الأقلية البلشفية مؤلفة من الروس، في حين أن الأكثرية غير البلشفية كانت من أهل البلاد. وحكم البلشفيك لغير البلشفيك (وفقاً لسياسة لينين) كان يعني عملياً أن يحكم الروس غير الروس (وفقاً لسياسة ستالين).

(٣)

في البداية، وعدت الحكومة البلشفية السكان من أهل البلاد في آسيا الوسطى بأن ينالوا حريتهم. وفي نهاية عام ١٩١٧، بعد الاستيلاء على السلطة في بيتروغراد، أصدر السوفياتيون نداء من أجل تأييدهم، يحمل توقيعي لينين وستالين، ويعترف النداء بحق السكان المسلمين في «أن تنظموا حياتكم الوطنية في حرية تامة»(٤).

ترى، هل يحاول القادة البلشفيك، مع ذلك، أن يستولوا من جديد على مستعمرات القيصر في الشرق الأوسط؟ ان سياستهم في هذا الصدد ستوفر للندن دليلاً هاماً تعرف من خلاله هل هم ثوريون شيوعيون أو امبرياليون روس.

ان الشرق الأوسط الروسي ـ تركستان الروسية(*) ـ هي امبراطورية مستعمرة انتزعها القياصرة من العالم الاسلامي المستقل سابقاً. وتركستان هذه، شأنها شأن الجزائر، والمغرب والسودان وعشر أخرى من المناطق القبلية في أفريقيا وآسيا، كانت قد أُخضعت بقوة الأسلحة الأوروبية الحديثة. وقد وجدت، مثلها مثل المستعمرات الأخرى المشابهة لها، ان السادة الأوروبيين يستغلون اقتصادها لمنفعتهم. وشأنها أيضاً شأن هذه المستعمرات، كانت كارهة لاستيطان

(٤) بايبز، **تشكل الاتحاد السوفياتي**، ص ١٥٥.

(*) كلمة تركستان تستخدم هنا بمفهومها الجغرافي العريض وليس بمفهومها الفني بوصفها البلاد التي كان يحكمها من طشقند حاكم عام في عهد القياصرة.

مستعمرين أوروبيين فيها. فما من شيء يكرهه المسلم الناطق بالتركية أكثر من كرهه للروسي الذي يأتي لامتلاك أرضه.

ان تركستان الواقعة في عمق قلب أوراسيا، هي منطقة ظلت مجهولة لدى العالم الخارجي. والجزء الذي تحكمه روسيا منها، يعادل نحو نصف مساحة أراضي الولايات المتحدة في القارة الأميركية، أي نحو مليون ونصف مليون ميل مربع. وسلاسل الجبال الشاسعة الواقعة على حدودها الشرقية، تمنع عنها السحب المشبعة بالرطوبة القادمة من فوق المحيط الهادي، ولذلك فان معظم أراضيها قاحلة، وأكثرها سهول خالية من الغابات. وفي زمن الحرب العالمية الأولى، كان يمكن تصنيف ما بين ٢٠ و٢٥ بالمئة من سكانها الذين يبلغ عددهم نحو عشرة ملايين نسمة انهم رحّل أو شبه رحل، أما بقية السكان، وأكثريتهم من الناطقين بالتركية، فكانوا يعيشون في تجمعات حول مدن الواحات الخصبة.

لقد جلبت حرب عام ١٩١٤ وثورتا ١٩١٧ البلبلة والفوضى الى آسيا الوسطى، وهذا يعود جزئياً الى اتساع البلاد وطبيعة أرضها وسكانها المختلطين. ثم انها بلاد حدودية، وحتى في أحسن الأزمنة لم تكن تخلو من الاضطراب نتيجة النزاعات القبلية ومقاومة أهل البلاد الأصليين للاستعمار الروسي. وبالرغم من بعد تركستان عن الحرب، فقد كانت ساحة لثورة قبلية على اجراءات زمن الحرب. ثم انها عانت من انهيار الحكومة نتيجة لثورتَيْ بيتروغراد. وقامت صراعات اجتماعية عندما قاومت الطبقة المتوسطة الصغيرة من سكان المدن محاولة الزعماء الاقطاعيين لاعادة تثبيت سلطتهم. وارتفعت رايات العديد من الزعماء والعديد من القضايا، ونزل الكل الى الميدان، فاكتسحت الصحارى والسهول الشاسعة جيوش وعصابات مسلحة وجماعات مغيرة لا يدري أحد من أين جاءت ولا كيف اختفت بلمح البصر.

وقذفت الحرب والثورة ركامهما البشري: لاجئين يبحثون عن سبيل للخروج ومغامرين يبحثون عن سبيل للدخول. وتدفقت من معسكرات أسرى الحرب الذين أطلقوا من الأسر، جماعات من الجنود الألمان والهنغاريين والتشيكيين ومن عدة قوميات أخرى بحثاً عن هدف ما. وثمة أصناف من البشر من العسير سبر أغوار هوياتهم أو مهماتهم أو دوافعهم يملؤون القوافل ومركبات السكك الحديدية المزرية لما أصابها من تكسير، والتي كانت تعبر مترنحة أرض آسيا الوسطى العارية من الشجر. وقد اعتقد نظام الحكم السوفياتي - أو حُمل على الاعتقاد - بأن مؤامرات موحى بها من جهات أجنبية أخذت تترعرع وتبلغ مرحلة النضج تحت شمس تلك المناطق شبه المدارية.

وخلال سنوات الفوضى التي أعقبت الثورة. أعلنت أنظمة حكم جديدة من أهل البلاد الأصليين عن وجودها في سائر أنحاء المنطقة. وتعاملت موسكو معها باعتبارها تحديات لا بد من التغلب عليها. وفي نهاية عام ١٩١٧ أقام مسلمو آسيا الوسطى نظام حكم في خوقند، عاصمة ما كانت ذات يوم امارة أحد الخانات في وادي فرغانة الغربي، لمقاومة مجلس سوفيات طشقند (الذي تألف من مستوطنين روس ولم يكن بين أعضائه مسلم واحد). وبسبب افتقار نظام الحكم في

خوقند الى المال والسلاح، فقد أخذ يبحث عن حلفاء فلم يوفق. وقد أنكر ستالين على نظام خوقند حقه في ممارسة الحكم. وفي ١٨ شباط (فبراير) ١٩١٨ استولى الجيش الأحمر على خوقند ونهبها ودمر معظم المدينة وذبح سكانها. ولكن انبثقت من خرائب المدينة حركة ضعيفة التنظيم، قوامها عصابات نهب وسلب دعيت باسماش أقضت مضاجع الروس سنوات عديدة.

وخلال بضع السنوات التالية، دمرت روسيا السوفياتية مراكز المقاومة الواحد تلو الآخر. وقد علم شعب كازاخستان في عام ١٩١٨ انه لم يكن هناك أمل في الحصول على مساندة من الروس البيض الذين هم أيضاً يقاومون تطلعات أهل البلاد الأصليين. كان شعب كازاخستان قد أعلن الحكم الذاتي وطلب مساعدة القائد القيصري، الأميرال كولتشاك، في الدفاع عن أنفسهم ضد البلشفيك ـ وإذا بهم يكتشفون انه هو أيضاً عدوهم.

على أن التهديد الأخطر للطموحات السوفياتية كان مصدره «الدولتان من أهل البلاد»، خيفا وبخارى، وهما محميتان سابقتان من محميات القيصر في آسيا الوسطى. وبما أنهما دولتان حدوديتان مجاورتان لبلاد فارس وافغانستان والصين، فقد كان لهما حظ الاتصال بالعالم الخارجي، ويمكنهما أن تشكلا بؤرة لتحالفات معادية للسوفيات.

لقد استغلت موسكو حدوث خصام داخلي في خيفا، فاستولى عليها الجيش الأحمر في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ وأقام نظام حكم تحالف مع السوفيات. ومنذ ذلك الحين أمرت موسكو بسلسلة تصفيات في زعامة خيفا مهدت الطريق لدمج خيفا، في نهاية المطاف، في الاتحاد السوفياتي.

بقيت بخارى وحدها. وقد خطر للسوفيات في التعامل مع آخر حصن من حصون المقاومة التركية الأهلية، أن يستفيدوا من أنور باشا، زعيم حزب تركيا الفتاة ـ الذي صورته المخابرات البريطانية انه عضو في المؤامرة التي توجه الحركة البلشفية طوال الوقت.

الفصل الرابع

حادث موت في بخارى

(١)

كانت معلومات المخابرات البريطانية تفيد أن زعماء حزب تركيا الفتاة أعضاء في المؤامرة الألمانية واليهودية المسيطرة على نظام الحكم البلشفي. ولكن بينما كان قادة بريطانيا يحاولون من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ أن يسبروا غور نيات القادة البلشفيك، كان يفعل مثلهم زعماء حزب تركيا الفتاة الطريدون ـ والذين لم تكن لهم سيطرة على البلشفيك، بل ولا يعرفون الشيء الكثير عنهم.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ هرب أنور باشا وجمال باشا وطلعت بك من خرائب الامبراطورية العثمانية بمساعدة الألمان المتقهقرين وفروا عبر البحر الأسود الى أوديسا. بعد ذلك تمكن أنور وطلعت من الوصول الى برلين، وهناك، في أواخر صيف ١٩١٩ قاما بزيارة الى ممثل البلشفيك، كارل راديك في زنزانة سجنه. وراديك هو أحد الوسطاء بين هيئة الأركان العامة الألمانية ولينين في عملية تمويل حزب البلشفيك التي كانت من وحي هيلفاند. وقد سجنته الحكومة الألمانية الجديدة في عام ١٩١٩ في نطاق اخماد الانتفاضة الشيوعية في ألمانيا. ولكنه عومل معاملة شخص ذي شأن وقام بتصريف أعمال سياسية من زنزانته.

كان الاقتراح السياسي المفزع الذي عرضه راديك على زعيمي حزب تركيا الفتاة هو أن ينطلق أنور الى موسكو للتفاوض على ميثاق بين البلشفية الروسية والقومية التركية موجه ضد بريطانيا. ولكن أنور كان طوال عمره خصماً لروسيا ولا تجمعه صداقة مع البلشفيك. غير أن راديك طمأنه الى «أن روسيا السوفياتية ترحب بكل من يساند الحملة على الامبريالية الانكليزية»[1].

كان لأنور صديق حميم في برلين هو الجنرال هانز فون سيكت، المؤسس اللامع للجيش الألماني

(١) ادوارد هاليت كار، **الثورة البلشفية ١٩١٧ ـ ١٩٢٣** (هارموند سورث: بنغوين، ١٩٦٦)، المجلد ٣، ص ٢٤٩، الحاشية ١.

الجديد وقائده ـ وهذا الجيش هو القوة العسكرية المحدودة والمقلصة تقليصاً شديداً التي سمح بها الحلفاء لألمانيا بموجب القيود التي تضمنتها معاهدة فرساي. كان فون سيكت، بالمونوكل الذي يضعه على عينه، وبقسمات وجهه الجهم، نموذج الضابط الألماني المحترف، الذي لجأ الى مشورته زعماء حزب تركيا الفتاة خلال الحرب. والحقيقة انه خلال الأشهر الأخيرة من الحرب كان رئيس أركان الجيش التركي.

وافق فون سيكت على مساعدة أنور في القيام بالرحلة الصعبة والخطرة الى موسكو عبر أوروبا الشرقية التي تسودها الفوضى، إذ كانت القوى الوطنية في بولندا، ولاتفيا، واستونيا، ولتوانيا، وهنغاريا، تخوض المعارك ضد الثوريين الشيوعيين أو البلشفيك الروس، بينما الحرب الأهلية الروسية ما تزال محتدمة. قدم أنور الى فون سيكت تقويماً جديداً للامكانيات التي يوفرها البلشفيك لضرب الحلفاء. وكتب كارل راديك في ما بعد أن أنور: «هو أول من أوضح للعسكريين الألمان أن روسيا السوفياتية قوة عالمية جديدة وصاعدة ينبغي لهم الاعتماد عليها، إذا كانت لديهم رغبة حقيقية في مقاتلة الحلفاء»[٢]. ان هذه الأفكار، التي نقلها أنور إلى فون سيكت قد أثمرت بعد سنوات عديدة، عندما اتجه فون سيكت نحو اقامة تحالف بين الآلة العسكرية الألمانية وروسيا السوفياتية.

أعد ضابط في هيئة أركان فون سيكت الترتيبات لسفر أنور الى موسكو في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ بطائرة شركة يملكها صاحب مصنع للطائرات. ولكن الترتيبات أجهضت، إذ تعطل محرك الطائرة فاضطرت الى الهبوط هبوطاً اضطرارياً في لتوانيا. وبما أن أنور كان يحمل أوراقاً مزورة فلم تكتشف هويته الحقيقية، ولكنه ظل سجيناً مدة شهرين في لتوانيا ـ التي كانت هي ولاتفيا واستونيا في حالة حرب مع روسيا السوفياتية ـ للاشتباه بأنه جاسوس. ولدى خروجه من السجن عاد الى برلين وبدأ محاولة ثانية للوصول الى موسكو، ولكنه هذه المرة اعتقل وسجن في لاتفيا. وقد روى في ما بعد أن ضباط مخابرات استجوبوه مراراً ولكنه نجح في اقناعهم بأنه يدعى ألتمان وانه «شيوعي ألماني يهودي لا أهمية له»[٣]. وأخيراً وصل إلى موسكو في صيف عام ١٩٢٠ أي بعد نحو عام من مغادرته برلين المرة الأولى.

ان رحلته السياسية الطويلة المحفوفة بالمخاطر التي ابتعد فيها عن العداء للشيوعية والعداء للروح الروسية، بدت وكأنها اكتملت. فقد كتب من موسكو الى فون سيكت في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢٠ يحثه على مساعدة السوفيات مدعياً انه:

«يوجد هنا حزب ذو قوة حقيقية، وتروتسكي أيضاً ينتمي الى هذا الحزب الذي ينادي باتفاق مع ألمانيا. وهذا الحزب مستعدٌ للاعتراف بحدود ألمانيا كما كانت عام ١٩١٤. ويرى أعضاء الحزب سبيلاً وحيداً للخروج من الفوضى العالمية الراهنة، ألا وهو التعاون مع ألمانيا وتركيا. ألا يمكن

---

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١٣.

(٣) لوين، **مرايا موسكو** (نيويورك: ت. سلتزر، ١٩٢٣)، ص ١٥٧.

من أجل تعزيز موقف هذا الحزب وكسب الحكومة السوفياتية كلها الى جانب القضية، تقديم مساعدة غير رسمية، وهل بالامكان أيضاً بيعهم السلاح؟»[٤].

في الوقت نفسه أبلغ أنور فون سيكت، «أول أمس عقدنا معاهدة صداقة تركية ـ روسية وبموجبها سيقدم الروس لنا الدعم ذهباً وبكل الوسائل»[٥]. (إذا صح أن القادة البلشفيك كانوا آنذاك عازمين فعلاً على مساعدة أنور لتولي قيادة الثورة التركية، فانهم بدلوا رأيهم في ما بعد عندما علموا بتعقيدات الوضع السياسي التركي).

(٢)

عقد البلشفيك في اليوم الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ «المؤتمر الأول لشعوب الشرق» في مدينة باكو عاصمة أذربيجان الاسلامية المستولى عليها حديثاً. وقد ضم المؤتمر ١٨٩١ مندوباً من مختلف الشعوب الآسيوية، بينهم ٢٣٥ مندوباً تركياً. وكان المؤتمر برعاية الأممية الثالثة (أو الشيوعية) ـ أي الكومنتيرن كما سمي ـ ولكن نسبة مئوية كبيرة من المندوبين لم يكونوا شيوعيين. حضر أنور المؤتمر بصفته ضيفاً على الكومنتيرن الذي مثله في المؤتمر كارل راديك، وغريغوري زينوفييف والهنغاري بيلاكون. وترأس المؤتمر زينوفييف قائد الأممية الشيوعية.

ومع أن أنور ادعى أن لينين استقبله وأن زينوفييف وضعه تحت رعايته في المؤتمر، فقد كانت شهرته الأوسع انه شريك ألمانيا الامبريالية وقاتل الأرمن. كانت بين المندوبين معارضة قوية للسماح له بالمشاركة في المؤتمر. وتم الوصول الى حل وسط يقضي بأن يُتلى بيان باسم أنور في المؤتمر بدلاً من أن يلقيه هو شخصياً. ومع ذلك قوطع البيان بهتافات الاستنكار والاحتجاجات. لقد ادعى أنور في بيانه انه يمثل «اتحاد منظمات ثورية في المغرب، والجزائر، وتونس، وطرابلس، ومصر، وشبه جزيرة العرب، وهندستان»[٦]. موضوعياً كان يتطلع الى تولي قيادة تركيا، ولكن المندوبين الأتراك الذين يؤيدون مصطفى كمال أوضحوا للسوفيات ان مساندة موسكو لأنور ستغضبهم.

وبالرغم من أن الدعوة الى المؤتمر صيغت باللغة الشيوعية، لغة الثورة العالمية، فقد بدا زينوفييف، لدى حضوره المؤتمر، انه يناشد المندوبين المجتمعين أن يساعدوا في صراع قومي قائم بين روسيا وبريطانيا. ففي خطاب الافتتاح صاح بالحضور قائلاً: «أيها الأخوة، ندعوكم اليوم الى حرب مقدسة هي في المقام الأول ضد الامبريالية الانكليزية!»[٧]. ولما كان كثيرون من

(٤) كار، الثورة البلشفية، ص ٣٢٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٦٦، الحاشية ٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٦٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ٢٦٣.

الذين ناشدهم الانضمام الى هذه الحملة غير شيوعيين بل معادين للشيوعية، فقد شعر الكومنتيرن انه مضطر لأن يدفع عن نفسه الاتهام بأنه يستخدمهم بصفاقة كأدوات للسياسة الخارجية السوفياتية. قال كارل راديك مخاطباً المؤتمر: «ان السياسة الشرقية للحكومة السوفياتية ليست مناورة دبلوماسية، وليس هدفها دفع شعوب الشرق الى خط النار ومن ثم الغدر بها بغية الحصول على فوائد للجمهورية السوفياتية... نحن وإياكم نرتبط بمصير مشترك...»(٨). ولكن حضور أنور بصفته ضيف الكومنتيرن هو تكذيب لهذا الكلام، أو هذا على الأقل هو ما قيل في الأوساط الاشتراكية الأوروبية خلال بضعة الأسابيع التي أعقبت انعقاد المؤتمر. فالكومنتيرن، وفقاً لما قاله أحد زملاء لينين السابقين، قد رضخ لاغراء «اعتبار شعوب الشرق بيادق على رقعة الشطرنج في الحرب الدبلوماسية التي تخاض ضد دول الحلفاء»(٩). وادعى أحد الديموقراطيين الاجتماعيين أن البلشفيك تخلوا في باكو عن الاشتراكية لمصلحة سياسة الدولة(١٠).

بعد مرور شهر على انعقاد مؤتمر باكو عاد أنور الى برلين، وشرع في شراء أسلحة ـ ربما لمصلحته، إذ كان يأمل في أن يعود الى الأناضول لينحي مصطفى كمال جانباً ويتسلم قيادة القوات التي تقاوم الحلفاء. كان أنور لا يزال يحظى بالتأييد بين قدامى مناضلي جمعية الاتحاد والترقي، وكان أيضاً يسيطر على منظمة مكانها على حدود منطقة عبر القوقاز. ولم تكن آماله في العودة الى السلطة داخل تركيا بعيدة بالمرة عن الواقع.

كانت مساندة موسكو لأنور أحد البدائل التي تستطيع بواسطتها أن تهدد مصطفى كمال إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، أما في الوقت الراهن فليس لدى البلشفيك ما يكلفون به أنور(*). وسنرى الآن أن عاماً سيمر قبل أن يجد السوفيات مهمة يرسلونه فيها ـ والمهمة هي الذهاب الى بخارى في تركستان المضطربة.

في أثناء انتظار أنور أن تسند اليه مهمة يكلف بها، استقر في موسكو خلال عام ١٩٢١ بصفته ضيفاً على الحكومة السوفياتية. كان حينما يسير في شوارع العاصمة الروسية يبدو شخصية طريفة تلفت الانتباه بطربوشه الكبير الذي لا يتناسب مع قامته الضئيلة. وقد أصبح في رأي الكاتبة الأميركية لويز بريانت، التي عاشت بجواره مدة نصف عام وكانت تراه كل يوم، نجماً من نجوم المجتمع في موسكو. وقد كتبت قائلة: «لا ريب في أنه فاتن، بالرغم من انتهازيته الواضحة

---

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

(١٠) المرجع نفسه، الحاشية ٣.

(*) بيد انه تبين أن جمال باشا، زميل أنور يمكن الاستفادة منه فوراً. ففي عام ١٩٢٠، وبناءً على اقتراح (وعلى أية حال بتشجيع من) موسكو، ذهب جمال الى افغانستان حيث ساعد في تبديد شكوك الافغان في روسيا. ويقال إن ملك الأفغان كتب رسالة الى لينين في نهاية عام ١٩٢٠ قال فيها: «ان سمو جمال باشا اطلعنا على الأفكار

جداً، وقسوته... وانعدام الضمير لديه»[١٣]. وكان شعورها انه متضايق بالرغم مما يلقاه من تبجيل[١٤].

كان نجم أنور الى أفول في موسكو، لأن نجم منافسه مصطفى كمال كان الى صعود. فالتدبير العملي الذي توصل اليه الكرملين مع حكومة مصطفى كمال التركية القومية، أتاح لروسيا السوفياتية أن تسحق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان. ان عداء مصطفى كمال المكشوف للشيوعية ـ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢١ قتل الكماليون سبعة عشر من القادة الشيوعيين الأتراك باغراقهم في البحر الأسود ـ لم يسمح له لينين أو ستالين أن يقف في طريق الاتفاق. وبدا ان موسكو بدخولها سلسلة أحلاف مترابطة مع القادة المسلمين المعادين للشيوعية في تركيا وفارس وافغانستان، انما تسير على الدرب المرسوم في مؤتمر باكو: التخلي عن الأهداف الثورية لمصلحة الأهداف الروسية التقليدية، كما كانت في اللعبة الكبرى. وقد شجع السوفيات تركيا الكمالية الثورية على الدخول في حلف تعقده تركيا، في موسكو، مع أفغانستان التقليدية، الغاية منه (كما تشير المادة الثانية) هي التعاضد في مقاومة استغلال وعدوان الامبراطورية البريطانية.

في صيف عام ١٩٢١ ربح مصطفى كمال النصر الأول في سلسلة انتصارات مذهلة على الجيش اليوناني المدعوم من بريطانيا. كان التيار يجري لمصلحته، وفي خريف ذلك العام ازداد اقتراب السوفيات من عقد حلف معه. ورأى أنور انه يخسر أمام مصطفى كمال.

في صيف عام ١٩٢١ هيأ السوفيات، بطلب من أنور، وسيلة نقل الى القوقاز. وقد أكد أنور لوزير الخارجية السوفياتي انه لا يعتزم أن يشاغبَ هناك على مصطفى كمال، ولكنه حنث بوعده هذا، فما ان وصل الى منطقة عبر القوقاز حتى استقر في باطوم، في جورجيا، على الحدود التركية، وعقد فيها مؤتمراً لأنصاره ثم حاول اجتياز الحدود الى تركيا. ولكن السلطات السوفياتية احتجزته بالقوة. وصار وجود أنور عند الحدود التركية مصدر احراج للقادة السوفيات، ولذلك أبعدوه. لقد

والنيات النبيلة للجمهورية السوفياتية بشأن تحرير العالم الشرقي بكامله[١١]...». ان جمال، بصفته مستشاراً للملك أمان الله خان، ساعد في وضع مسودة دستور جديد وشارك في اعادة تنظيم الجيش. وقد أسرّ جمال الى زميل مسلم أن غايته من اعادة تنظيم الجيش الأفغاني وتعزيزه هي زيادة التهديد السوفياتي للهند[١٢]. واضافة لعمله في الجيش أسس أيضاً منظمة سميت «الرابطة الثورية الاسلامية» المنذورة لتحرير الهند من الحكم البريطاني. ان المكائد التي حاكها مع قبائل الحدود النزاعة الى الحرب قد ساعدت على ابقائها في حالة هيجان ضد بريطانيا. وعلاوة على هذه النشاطات كلها كان وجود جمال بحد ذاته في كابول المطلة على الامبراطورية الهندية المضطربة من موقع استراتيجي له خاصية اضطراب البريطانيين، مدعاة للقلق والهم في سيملا وفي مقر رئاسة الوزارة البريطانية.

(١١) المرجع نفسه،. ص ٢٩٠.

(١٢) ليون ب. بولادا، **الاصلاح والتمرد، في افغانستان، ١٩١٩ ـ ١٩٢٩: اخفاق الملك امان الله في عصرنة مجتمع قبلي** (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٣)، ص ٢٤٨.

(١٣) برايان، **مرايا موسكو**، ص ١٤٩.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

عهدوا اليه، إما بطلب منهم أو بطلب منه، بمهمة في آسيا الوسطى.

كانت موسكو تحاول أن تستكمل في آسيا الوسطى، سيطرتها على السكان المسلمين أهل البلاد الناطقين بالتركية. فطلبت الى أنور أن يساعد في ذلك.

هذه المهمة التي عهد بها اليه هي نقيض كل ما يمثله أنور في السياسة: فقد كان هدفه تحرير الشعوب الناطقة بالتركية من الحكم الروسي. وكانت المهمة أيضاً نقيض ما كان البلشفيك يبشرون به قبل وصولهم الى السلطة: فقد كان ادعاؤهم انهم يحبذون السماح للشعوب غير الروسية في الامبراطورية الروسية أن تملك حرية اختيار طريقها. ان تعليمات السوفيات لأنور، وقد جاءت في أعقاب اعادة الاحتلال الروسي لجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وبعد الكشف عن تحالف موسكو مع القادة المسلمين المعادين للشيوعية، أثارت التساؤل عما إذا كان البلشفيك قد وضعوا في مرتبة ادنى، أو ارجأوا أو حتى تخلوا نهائياً عن المثل العليا الثورية التي نادوا بها. وكانت لأنور بطبيعة الحال آراؤه في هذا الموضوع، ولكنه أخفاها عن مضيفيه البلشفيك فيما كان يتهيأ للانطلاق الى بخارى في آسيا الوسطى.

(٣)

كانت بخارى في صيف عام ١٩٢٠ ـ أي السنة السابقة لايفاد أنور اليها ـ آخر حصن تبقى من حصون استقلال الناطقين بالتركية في آسيا الوسطى. وهي تمتد على مساحة تناهز ٨٥,٠٠٠ ميل مربع على الضفة اليمنى لنهر أوكسوس، عند الزاوية الجنوبية الشرقية لتركستان الروسية، وخلف الحدود الجبلية الجنوبية والشرقية المحاذية لافغانستان والصين، وعدد سكانها يتراوح بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين نسمة، نجحوا في رفع مستوى بلادهم الى ما فوق مستوى المناطق المجاورة المأهولة بسكان أتراك، وهي مناطق قليلة كثافة السكان. كانت بنيتها كمحمية روسيا، قد تلاشت خلال ثورات عام ١٩١٧، وأعاد أميرها، عبدالسيد مير عالم خان، الأخير من سلالة منجيت، تثبيت استقلال بخارى وتثبيت سلطات الحكم المطلق التي كان يمارسها أسلافه. لقد نميت الى السوفيات شائعات عن تواطؤ بريطاني وراء تحدي الأمير لسلطتهم. والواقع أن الهند البريطانية أرسلت فعلاً حمولة مئة بعير من المؤن لمساعدة الامارة. وقد هاجمت روسيا البلشفية بخارى في عام ١٩١٨، ولكن جيشها الصغير، وتعداده رسمياً ١١,٠٠٠ رجل، ربح الحرب القصيرة.

عندما حدث الهجوم البلشفي، كانت بخارى لا تزال ثرية وحسنة التموين. وقد اشتهرت امارة بخارى على مر الزمن بخصوبة واحاتها وظلت عاصمتها ـ وتدعى أيضاً بخارى ـ أهم المراكز التجارية في آسيا الوسطى. وفي أسواقها المسقوفة التي تبلغ سبعة أميال طولاً وتشبه نخاريب النحل، كان النشاط التجاري مستمراً كعادته (وفقاً لأقوال رحالة واحد على أقل تقدير)[١٥]. كانت

(١٥) لفتنانت كولونيل ف.م. بيلي، **مهمة في طشقند** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٤٦).

تعج بتبادل منتجات الحرفيين، والمعادن الثمينة، والجواهر والسجاد، والمنتجات الجلدية، والحرير، والعملات وكل أنواع المأكولات. وكانت بخارى مركزاً لتجارة المخطوطات النادرة، ومركزاً لدور الكتب، وحافظت على مكانتها كأكبر سوق للكتب في آسيا الوسطى.

ولكن أميرها، بعد انتصاره على البلشفيك في عام ١٩١٨ قطع التجارة مع روسيا فوضع بذلك نهاية لذلك الرخاء التجاري. وفي الوقت نفسه أوقف مشروعات الري. ومع حلول عام ١٩٢٠ ساء وضع بخارى الاقتصادي ولم تعد قادرة على توفير الطعام لسكانها[١٦]. وتفجرت النقمة الشعبية والنزاع الاجتماعي، بينما احتجت حركة سميت «حركة بخارى الفتاة» (كانت معارضة للتدخل السوفياتي) وحزب شيوعي أصغر حجماً من الحركة (كان مرحباً بالتدخل السوفياتي) على السياسات المتسمة بالجهل وأساليب القرون الوسطى التي يتبعها حاكم البلاد. وفي الواقع كان الأمير قد أعاد البلاد، من بعض النواحي، الى القرون الوسطى، فقد أعيد استعمال «قاليان منارة»، أو برج الموت، الذي كان المجرمون المحكوم عليهم بالاعدام يقذف بهم من أعلاه في القرن الثاني عشر. وكان الأمير يحكم حكماً مطلقاً من قصوره، وسط غلمانه وحريمه، وبأسلوب لا يقل تعسفاً عن أسلوب أي من أسلافه.

انتهز الجيش الأحمر انعدام شعبية الأمير، فقرر التدخل. وفي صيف عام ١٩٢٠ هاجم بخارى مرة أخرى، وقصفت القوات الروسية بقيادة ميخائيل فرونزي، مدينة بخارى، وفيما كانت جماعة «بخارى الفتاة» تقوم بانتفاضة في المدينة، كان الجيش الأحمر بطائراته وسياراته المصفحة يشق طريقه الى داخل المدينة بتاريخ ٢ أيلول (سبتمبر)، منهياً نظام القرون الوسطى في بخارى. وقد التهمت السنة اللهيب المكتبة التي ربما كانت تحتوي على أعظم مجموعة في العالم من المخطوطات الاسلامية.

أما الأمير فقد تلقى في قصره اتصالاً هاتفياً نبهه الى ما يحدث، فيهرب مع حريمه وحمولة ثلاث مركبات من الذهب والحجارة الكريمة أخذها من خزائنه. تقول قصة رويت في ما بعد ان الأمير كان يترك وراءه عند نقاط على الطريق واحداً من غلمانه الذين يجيدون الرقص، لصرف انتباه مطارديه عنه وابطاء مطاردتهم له. وكانت أولى نقاط توقفه منطقة التلال الشرقية، ومن هناك عبر الحدود لائذاً بأفغانستان.

بعد استيلاء روسيا السوفياتية على مدينة بخارى، أعلنت اعترافها بالاستقلال المطلق لجمهورية بخارى الشعبية. ولكنه كان اعترافاً شكلياً فقط. فقوات فرونزي بقيت في البلاد، وفرضت عليها مصادرات. وكان التدخل السوفياتي في شؤون بخارى مؤشراً الى دمجها في روسيا السوفياتية في نهاية المطاف. لقد قاوم قادة «حركة بخارى الفتاة» السيطرة الروسية وحاولوا تثبيت الاستقلال.

---

(١٦) ادوارد الوورث، **آسيا الوسطى: قرن من الحكم الروسي** (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٦٧)، ص ٢٤٤.

وفي التـلال الواقعة في شرق بخارى، بدأت جماعات الباسماش الموالية للأمير تقوم بمضايقة الفاتحين الروس، ولم تنشأ روابط حقيقية بين مختلف جماعات الباسماش، مع ذلك شكلت هذه الجماعات تحدياً للحكم السوفياتي، وعجز الجيش الأحمر حتى نهاية ١٩٢١ عن قمع هذا التحدي.

(٤)

وصل أنور باشا الى بخارى بتاريخ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١، وقد عهد اليه الروس بدور يؤديه في تهدئة تركستان.

وفيما كان مقبلاً على المدينة عبر بساتين الأشجار المثمرة، ومزارع البطيخ وكروم العنب وجنائن الورود ومزارع الخشخاش والتبغ، تصور نفسه يدخل جنة عدن العقيدة الطورانية التي يؤمن بها: أي الوطن التاريخي للشعوب التركية. كانت بخارى عند فتحها مدينة عمرها قرون، محاطة بأسوار عالية. من الحجر على امتداد ثمانية أميال، في أعلاها فوهات لمقاومة العدو، ومئة وواحد وثمـانـون برج مراقبـة، وعدد أبوابها أحد عشر باباً، وكانت تجسيداً لفن العمارة في الماضي الاسلامي الذي يمجده أنور باشا. ومر زمن كانت فيه أقدس مدن آسيا الوسطى، ومساجدها الثلاثمئة والستون تمثل له عقيدته الدينية التي يشاركه فيها سكان المدينة، رجالاً يمارسون الشعـائر الدينية ونساء يضعن الحجاب. ورجال بخارى يعتمون ويرتدون الأقبية التقليدية المخططة ويسمونها خلاط، في حين وصل أنور ببزة عسكرية أوروبية الطراز. لكنه شعر أن رابطة الاخوة تجمع بينه وبينهم.

بل ان صلات القربى التي تجمعه بهم امتدت الى حكومة بخارى الجديدة. فلم يكن حزب بخارى الفتاة بعيد الشبه عن حزب تركيا الفتاة الذي كان أنور أحد قادته في استانبول. وكان لقادة مصلحين أمثال زكي وليدي طوغان البشكيري اتباع هناك، ولما غادر أنور المدينة بعد دخوله اليها بثلاثة أيام، أخذ معه كبار شخصيات الحكومة: رئيسها وقوميسار الحربية وقوميسار الداخلية. وقد زعم للروس انهم ذاهبون في رحلة صيد. ولكنهم في الواقع يمموا شطر منطقة التلال في شرق بخارى، حيث اتصل أنور بأنصار الأمير. ثم ان الأمير عينه قائداً عاماً، وهكذا تسلم قيادة حزب الباسماش من أجل الاستقلال عن روسيا.

صار أنور بعد أن نال تأييد الأمير وقادة حزب بخارى الفتاة، في وضع يسمح له بالتأليف بين جميع الفئات. وانطلق مبعوثوه سعياً وراء عصابات الباسماش في سائر أنحاء تركستان لتوحيدها تحت رايته. وكان هدفه المعلن انشاء دولة اسلامية مستقلة في آسيا الوسطى. وكعادته شدّد على وحدة الشعوب الاسلامية. ورسالته الاسلامية القوية النبرة أكسبته تأييد رجال الدين، الذين التفوا حوله دعماً لقضيته، كما أكسبته تأييد جار ذي أهمية، هو أمير أفغانستان المسلم.

بيد أن مواطن الضعف في شخصية أنور عادت الى الظهور. كان مغروراً مختالاً هاوياً للأزياء

والأوسمة والألقاب. وقد أمر بصنع خاتم ذهبي يختم به الوثائق الرسمية، وحمل الخاتم لقب «القائد العام لسائر جيوش الاسلام، صهر الخليفة وممثل النبي»[17]. وما لبث أن لقّب نفسه أمير تركستان، وكان هذا تصرفاً لا يقود الى علاقات حسنة مع الأمير الذي كان يدافع عن قضيته. وفي وقت ما خلال النصف الأول من عام ١٩٢٢ قطع أمير بخارى علاقاته مع أنور، ومنع عنه القوات والأموال التي كان في أمس الحاجة اليها. ولم يبادر أمير افغانستان الى نجدته.

حققت ثورة أنور بعض الانتصارات الأولى. فقد شن غارة جريئة على مدينة بخارى أوهنت عزيمة خصومه. ولكن لا يزال هناك خلاف على مدى هذه الانتصارات. وتقول بعض الروايات انه تمكن من السيطرة على معظم أراضي بخارى، بينما تقول روايات أخرى ان أنور كان مجرد زعيم من عدة زعماء يقود عصابة لا يتجاوز عددها ثلاثة آلاف (من مجموع يقدر بستة عشر ألف رجل من الباسماش المنتشرين في البلاد)[18]. والأمر الواضح هو أن نشاطاته، مؤثرة كانت أو غير مؤثرة، سببت قلقاً شديداً للكرملين.

في أواخر ربيع عام ١٩٢٢ كتب أنور الى حكومة روسيا السوفياتية طالباً إليها أن تسحب القوات الروسية وأن تعترف باستقلال دولته الاسلامية في تركستان، وعرض لقاء ذلك السلام والصداقة. لكن موسكو رفضت العرض.

وفي صيف عام ١٩٢٢ قام الجيش الأحمر، تساعده الشرطة السرية، بحملة تهدئة، وكانت مواطن ضعف أنور عاملاً مساعداً في هذه الحملة. ظل أنور القائد العسكري هبة من الله للجانب الآخر، وظل أنور السياسي أخرق بالقدر عينه. لقد أبعد عنه زعماء الباسماش الآخرين، وكثيرون منهم انقلبوا عليه. وما ان حل منتصف فصل الصيف حتى كان الروس قد قضوا على أتباعه فلم يبق منهم سوى فئة صغيرة من الطرائد.

أخذ الجواسيس الروس والدوريات الروسية يقتفون أثره في الشعاب الضيقة، وفي النهاية اهتدوا اليه في مكمنه الجبلي، وسرعان ما طوق الجيش الأحمر قواته. وفجر الرابع من آب (أغسطس) ١٩٢٢ بدأ الجنود السوفيات الهجوم، فتشتت رجال أنور.

لروايات عن موت أنور متعددة[19]، أكثرها اقناعاً تقول انه عندما شن الروس هجومهم قبض على المصحف الذي يحمله في جيبه، وكعادته اندفع الى الأمام مهاجماً. بعد ذلك عثر على جثته

(١٧) فيتزروي ماكلين، **شخص من انكلترا ورحالة آخرون** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٥٨).

(١٨) ريتشارد بايبن، **تشكّل الاتحاد السوفياتي، الشيوعية والقومية ١٩١٧ - ١٩٢٣**، طبعة منقحة كامبريدج، مساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٤)، ص ٢٥٨.

(١٩) ماكلين، **شخص من انكلترا**، الصفحتان ٣٥٧ - ٣٥٨؛ فيتزروي ماكلين، **إلى خلف الما وراء**، (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٤)، الصفحتان ٩٥ - ٩٦، واولاف كارو، **الامبراطورية السوفياتية: اتراك آسيا الوسطى الستالينية**، الطبعة الثانية (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٦٧)، الصفحات ٢٤ - ١٢٥.

المتعفنة على أرض المعركة، وقد انتزع المصحف من بين أصابعه التي جمدها الموت وضم الى محفوظات الشرطة السرية السوفياتية.

(٥)

تصفية روسيا السوفياتية لآخر حركات الاستقلال التركية في آسيا الوسطى، أكملت النهج الذي أظهر أن السلطات البلشفية غير عازمة على الوفاء بوعد السماح للشعوب غير الروسية أن تنفصل عن الحكم الروسي. وصار جلياً أن هذه السلطات تنوي الاحتفاظ بالامبراطورية وبالحدود التي حققها القياصرة.

في صيف عام ١٩٢٠، أبلغ سير بيرسي كوكس، العائد حديثاً من الشرق الأوسط الى لندن، مجلس الوزراء البريطاني، أن البلشفيك سيحتفظون بحدود الامبراطورية الروسية القديمة، ولكن دون ارسال جيوشهم عبر الحدود سعياً وراء فتوحات جديدة[٢٠]. وكان ونستون تشرشل أبرز الذين اعتقدوا في لندن بخطأ رأي كوكس. ولكن أحداث ذلك الزمن سلطت القليل من الضوء في هذا الاتجاه أو الآخر. ومن المؤكد أن الكرملين كان ناشطاً في تخريب الامبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط. ولكن قلما كان هناك اتفاق في الرأي، لا في زمن حكومة لويد جورج ولا في الوقت الراهن، بشأن النيات البعيدة المدى التي كان يضمرها الكرملين وهو يقوم بهذا النشاط.

بيد أن مغامرات أنور باشا بعد الحرب ألقت الضوء على عدد من المسائل التي أثارها المسؤولون البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة، والمتعلقة بالمقاومة التي يواجهونها في الشرق الأوسط. لقد كانت فكرة المسؤولين البريطانيين عن أنور انه شخص ينذر بالشؤم وذو سطوة، وانه يساند مصطفى كمال في مقاومته للحلفاء. غير ان الأحداث بينت أن أنور ومصطفى كمال كانا عدوين لدودين، وأن مصطفى كمال ـ وليس أنور ـ هو الذي كان يستحوذ على الدعم الأقوى داخل تركيا، ولذلك استطاع أن يحصل على أسلحة من روسيا السوفياتية. ان المسؤولين البريطانيين صوروا أنور أيضاً انه صنيعة الآلة العسكرية الألمانية، ولكن بالرغم من أن أنور كان يستطيع أن يلجأ الى أصدقاء شخصيين مثل فون سيكت ليطلب إليهم معروفاً، فقد كان في السنوات التي أمضاها في روسيا يعمل كلياً على مسؤوليته الخاصة. وعندما قام أنور بحملته الأخيرة عام ١٩٢٢، كان الجيش الألماني الجديد بقيادة فون سيكت يعمل سراً مع البلشفيك وليس مع أنور.

ظل أنور سنوات يهدد بريطانيا وروسيا بانتفاضة شاملة للشعوب التركية، فلما أصدر أخيراً نداءه الى الثورة، لم يلق استجابة تذكر. وحتى في وسط العصابات التي قادها، كان الدين

(٢٠) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٢: تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، الصفحتان ١١٦٥ ـ ١١٦٦.

الاسلامي وليس مشاعر الانتماء التركي، هو الرابطة الموحدة. كذلك فان الوحدة الاسلامية التي ظل المسؤولون البريطانيون يكتبون عنها فزعين، قد أظهرت حملة بخارى انها شعار أجوف: فالشعوب العشائرية في الشرق الأوسط لم تتعود على الولاءات الأوسع، ولم يهب أي بلد مسلم - حتى افغانستان الصديقة - لنجدة أنور. صحيح أن المسلمين أهل البلاد في أجزاء مختلفة من تركستان قاوموا المستوطنين الروس، مثلما قاوم المسلمون في فلسطين المستوطنين اليهود، ولكن رد فعل كل فئة من المسلمين، كان محلياً ولغايتها هي فقط: كان المسلمون في سائر أنحاء الشرق الأوسط متشابهين في العمل ولكن غير موحدين في العمل.

عندما سافر أنور الى موسكو كانت وجهة النظر البريطانية انه وشركاءه الروس الجدد عناصر في تجمع سياسي قائم من زمن طويل، وان هذه العناصر تعمل من أجل أهداف سياسية واحدة. والواقع أن أهدافها كانت متباعدة. وقد حاول أنور والبلشفيك أن يستغل كل منهما الآخر فلم ينجحا كلاهما. لقد برهن البلشفيك انهم خبراء في سرعة التقاط أي انسان يرون انه قد يفيدهم - وفي سرعة نبذه بعد انتهاء الفائدة منه. ولكن لندن أساءت الفهم باستمرار وفسرت هذه التحالفات التكتيكية التي دخلها الكرملين بسهولة وصفاقة على انها تجمعات طويلة الأجل. ولعله كان مما يشرح صدر أنور لو علم في الدقائق الأخيرة التي سبقت الاطاحة برأسه على يد الروس، ان المخابرات البريطانية اعتبرته رجل موسكو.

لو كانت المخابرات البريطانية عرفت القصة الكاملة لمغامرات أنور في حينها، لتبين لها أن البريطانيين أخطأوا في آرائهم المتعددة بشأن من يمسك بزمام الأمور في روسيا البلشفية. كان الرأي البريطاني السائد انه يجري تسيير أمور البلشفيك من قبل الجنرالات الألمان في برلين، ولكن عندما وصل أنور الى برلين عام ١٩١٩ تبين له أن الجيش الألماني ليس له اتصال مع روسيا وغير معني أو مهتم بحكام الكرملين الجدد. وكان أنور هو الذي أوحى للجيش الألماني انه قد يستفيد من اقامة علاقة مع نظام الحكم البلشفي، وليس العكس. ولم يشرع فون سيكت في تطبيق ما أوحى به أنور حتى عام ١٩٢١.

وحقيقة ما تبين لأنور، هو أن لينين وزملاءه هم الذين يحددون جدول أعماله: وهذا في المقام الأول ما أخطأ ضباط المخابرات البريطانية في معرفته. فالمسؤولون في الكرملين كانوا يصدرون الأوامر ولم يكونوا يتلقونها. ولم يكونوا أدوات في مؤامرات الغير، وعندما اقتضى الأمر أن تحاك مؤامرات فقد حاكوا مؤامراتهم بأنفسهم. ومع أن ونستون تشرشل أصاب في ملاحظته لكل هذه الأمور، فقد أفسد تحليله بالذهاب الى حد الادعاء أن القادة السوفيات ليسوا روسيين ولا موالين للروس. هذه النظرية كان ينبغي حذفها من الأذهان هي وغيرها من النظريات الخيالية البريطانية بشأن القوة التي تعمل ضد بريطانيا في الشرق الأوسط، وكان ينبغي أن تموت هذه النظرية مع موت أنور باشا في بخارى.

الجزء الثاني عشر

التسوية الشرق أوسطية
لعام ١٩٢٢

الفصل الاول

ونستون تشرشل
يتولى المسؤولية

(١)

ان روسيا التي أزعجها بعد الحرب ظهور حركات استقلالية في آسيا الاسلامية الواقعة على حدودها الجنوبية، قد سحقت هذه الحركات، وفيما كانت تسحقها، وضعت تعريفاً لنفسها عن طريق رسم مستقبل علاقتها مع الشعوب غير الروسية في ما كان سابقاً امبراطورية القياصرة. لقد عزمت على اخضاع هذه الشعوب، قدر استطاعتها، لحكم الدولة الروسية، وأقرت هذه السياسة رسمياً في الثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ عندما وافق المؤتمر الأول لمجالس سوفيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على تشكيل الاتحاد السوفياتي.

لقد أزعج فرنسا أيضاً بعد الحرب ظهور حركات استقلالية في المناطق التي كانت تسعى للسيطرة عليها في الشرق الأوسط الاسلامي، وقد سحقتها في عام ١٩٢٠ كما رأينا في الصفحات السابقة. كانت رغبة كليمنصو أن يحافظ على وضع فرنسا باعتبارها قوة في أوروبا، وكان دائماً يصور السعي وراء امبراطورية في ما وراء البحار بأنه انحراف خطر، ولكن خلفاءه، بغزوهم سورية، حددوا دور فرنسا في السياسة العالمية لما بعد الحرب بمفاهيم أكثر طموحاً وأقل واقعية. لقد أعطى انتداب عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ شرعية رسمية لاحتلال فرنسا لسورية ولبنان.

عند بداية الحرب العالمية الأولى، اتفقت الدول الحليفة الثلاث على أن تقسم في ما بينها الشرق الأوسط بعد الحرب. ولكن بعد فقدان وحدة الهدف في سنوات ما بعد الحرب، سلكت كل دولة طريقها الخاص للتغلب على اضطرابات ما بعد الحرب في آسيا الاسلامية، وحددت كل منها رؤيتها لمصيرها السياسي وهي تسلك هذه الطريق. لقد سلكت كل منها طريقها الخاص الى عام ١٩٢٢ ـ اذ ان وضع بريطانيا ضمن منطقتها في الشرق الأوسط، شأنه شأن وضع روسيا وفرنسا، قد جسدته رسمياً الوثائق التي صدرت في ذلك العام.

ومن بين الدول الحليفة الثلاث كانت بريطانيا هي التي واجهت أوسع التحديات انتشاراً على خريطة الشرق الأوسط بعد الحرب. وكان عليها أن تواجه هذه التحديات وهي في خضم أزمة اقتصادية وفي زمن تبدل سياسي واقتصادي عميق في الداخل. ان السياسة الشرق أوسطية وصولاً الى عام ١٩٢٢ كانت امتحاناً قاسياً لأبرع اثنين من السياسيين البريطانيين وأوفرهم روحياً ابداعية، وهما لويد جورج وتشرشل. ذلك أنه نتيجة لمتاعب بريطانيا بعد الحرب التي رويناها آنفاً، في كل مكان بدءاً من مصر ووصولاً الى افغانستان، كانت سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط في حالة يرثى لها ـ تماماً كما قال ونستون تشرشل دائماً ـ في مواجهتها مقاومة أهل البلاد والنزاع بين السكان والاضطرابات المحلية.

(٢)

كان تشرشل، منذ انتهاء الحرب، هو الأشد انتقاداً داخل الحكومة لسياسة رئيس الوزراء الشرق أوسطية، منذراً بأن بريطانيا في زمن السلم لا تتوافر لها القوات، وأن البرلمان يرفض انفاق الأموال على قهر الشرق الأوسط. ولذلك كان رأيه أنه ينبغي لبريطانيا أن ترضى بشروط يقبلها الأتراك. وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ عبّر بوضوح عن قلقه من أن تقوم اليونان بتدمير نفسها بسبب مغامرتها في أزمير، ومن أن تحالف بريطانيا مع فرنسا قد يتأذى من جراء الغزو الفرنسي لسورية بأعداد هائلة من الجنود الجزائريين. وكان قلقاً خشية «أن يزعج الايطاليون العالم التركي»، وقلقاً من جراء «اليهود، الذين تعهدنا بادخالهم الى فلسطين، في حين انهم يعتبرون إبعاد السكان المحليين على النحو الملائم لهم، أمراً مسلماً به». وقدم تشرشل حجته القائلة إن سياسة الحلفاء في الشرق الأوسط يجب أن تكون عكس ما هي عليه، وحث على اعادة الامبراطورية العثمانية الى حدودها قبل الحرب، واقترح أن تتخلى الدول الأوروبية عن ادعاءاتها في سورية وفلسطين وما ماثلهما من المناطق. وقال: «ينبغي لنا بدلاً من تقسيم الامبراطورية الى مناطق منفصلة مهيأة للاستغلال، أن نعمل معاً للحفاظ على وحدة أراضي الامبراطورية التركية كما كانت قائمة قبل الحرب، على أن نخضع هذه الامبراطورية لشكل من الاشراف الدولي الصارم...»[١].

ان تشرشل المدرك ادراكاً حاداً للأغراض التي هدفت اليها استراتيجية بريطانيا الشرق أوسطية خلال القرن التاسع عشر، دعا الى تبني استراتيجية مماثلة من قبل حكومة لويد جورج. وقال مدافعاً عن رأيه في مذكرة قدمها الى مجلس الوزراء في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠: «ينبغي أن نتوصل الى اتفاق مع مصطفى كمال وأن نتوصل الى سلام جيد مع تركيا» لكي نكف عن جفاء «القوى التركية والمحمدية وهي قوى دائمة وضرورية. ولذلك يجب علينا أن نعيد خلق

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٢: تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ٩٣٨.

ذلك الحاجز التركي الذي يصد الطموحات الروسية والذي كان دوماً بالغ الأهمية لنا»[٢].

بعد ذلك بوقت قصير، أكد تشرشل في رسالة وجهها الى رئيس الوزراء عن استيائه لأنه مضطر بصفته وزيراً للحربية، أن يطلب إلى البرلمان مبالغ ضخمة من أجل اخضاع الشرق الأوسط، في حين أن ما استوجب هذا الانفاق هو فقط «روح الانتقام من الأتراك» لدى لويد جورج. وكتب يقول: «يبدو اننا أصبحنا الأشدّ عداء للأتراك والأكثر موالاة للسلطة البلشفية في العالم، مع اننا، كما أرى، يجب أن نكون عكس ذلك تماماً». وبعد أن نوه بأن الفضل في بقاء الحكومة يعود فقط الى تأييد حزب المحافظين، ذكّر رئيس الوزراء بأن المحافظين مرتبطون بسياسة القرن التاسع عشر التقليدية، سياسة مساندة تركيا ضد روسيا.

«ان نجاحك الكبير كله وسلطتك الشخصية الطاغية هما نتاج الارتباط بين أتباعك من حزب الأحرار من جهة وحزب المحافظين من جهة أخرى... أما الآن ـ مع ضعفنا الشديد نحن الأحرار المشاركين في حكومة الائتلاف داخل دوائرنا الانتخابية ـ فمن المؤكد اننا نزيد من مصاعبنا عندما نتبع سياسات ازاء الأتراك والبلشفيك تتعارض تعارضاً أساسياً مع نزعات وتقاليد المحافظين»[٣].

وانتقل تشرشل من السياسة الداخلية الى السياسة الخارجية، فكتب أوسع نقد معلل يبديه للسياسة البريطانية الشرق أوسطية، في مذكرة الى مجلس الوزراء بعد مرور نحو اثني عشر يوماً، فأكد: «ان مجرى الأمور قادنا الى أن نكون في آن واحد فاقدين تعاطف القوى الأربع جميعها التي تمارس تأثراً محلياً»، في الشرق الأوسط: الروس، واليونان، والأتراك والعرب. ان السياسة الناجحة تقتضي بدلاً من ذلك «أن نثير الفرقة بين القوى المحلية بحيث يكون لنا في أي حال بعض الأصدقاء إذا كان لنا بعض الخصوم، فهذا ما فعلناه دائماً في ماضي تاريخنا. فعندما كانت روسيا عدوتنا كانت تركيا صديقة لنا، وعندما كانت تركيا العدوة كانت روسيا الصديقة»[٤]. ووفقاً لتحاليل تشرشل، لا تود روسيا لينين، ولا تستطيع يونان الملك قسطنطين، أن تساعد بريطانيا على تحقيق أهدافها. والنهج العملي الوحيد، في رأيه، هو التحالف مع الأتراك والعرب.

كتب سير هنري ويلسون، رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية في مفكرته، تأييداً لأقوال تشرشل، ان تشرشل: «أعد ورقة جيدة لمجلس الوزراء مبيناً فيها اننا الآن مكروهون من البلشفيك والأتراك واليونان والعرب، وهذه حتماً سياسة سيئة، وانه ينبغي لنا أن نصادق الأتراك والعرب وأن نعادي البلشفيك وأن نتجاهل اليونانيين. وقد كانت هذه وجهة نظري طوال الوقت»[٥].

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٤٩.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٦١.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٢٦٧.
(٥) المرجع نفسه، ص ١٢٦٩.

على الصعيد الاداري، اتهم تشرشل بريطانيا (على غرار ما فعل سير مارك سايكس في الأيام الأولى للحرب العالمية؛ بأن سياستها الشرق أوسطية لم تعد متماسكة نظراً لعدد الدوائر الحكومية التي تدير مناطقها وعملياتها في معزل عن بقية الدوائر. وقد كرر القول للجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء، ان هذا قد حدّ من احراز تقدم نحو خفض النفقات. وفي ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ قرر مجلس الوزراء، بناء على اقتراح تشرشل، انشاء دائرة مختصة بالشرق الأوسط ضمن وزارة المستعمرات، لتكون مسؤولة عن منطقتي الانتداب المضطربتين، فلسطين (ومن ضمنها شرق الأردن) والعراق.

لم يوافق اللورد ميلنر، وزير المستعمرات، وقد ساءت حالته الصحية وهبطت معنوياته، أن يحمل هذا العبء الجديد من المسؤوليات، فبادر الى الاستقالة من الحكومة. وبتاريخ الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٢١ عرض لويد جورج وزارة المستعمرات على تشرشل فوافق، بعد تردد، على قبولها. وأعدت الترتيبات لانتقال الوزارة من اللورد ميلنر الى خلفه في السابع من شباط (فبراير)، لكن تشرشل شرع فوراً في الانشغال بترتيبات وشؤون دائرة الشرق الأوسط.

حاول تشرشل في الحال أن يوسع سلطات وزارته الجديدة، وسعى للحصول على سلطات عسكرية فضلاً عن السلطات المدنية الكاملة، وحاول ادخال شبه جزيرة العرب كلها في اطار وزارته. كذلك فانه عبر عن آراء حاسمة في مستقبل مصر. لقد احتج مراراً اللورد كورزون، وزير الخارجية، على تعديات تشرشل على اختصاصاته. واشتكى كورزون من أن: «ونستون... يريد أن يحوز كل شيء في وزارته الجديدة وأن يكون شبه وزير خارجية للشؤون الآسيوية»(٦). وقد ادعى مسؤول في وزارة الحربية أن تشرشل يفكر في اقامة «شبه وزارة حربية خاصة به»(٧).

لقد عين رئيس الوزراء، بناء على اقتراح تشرشل، لجنة خاصة تمثل عدة وزارات برئاسة سير جيمس ماسترسون سميث (وهو موظف متفرغ لوظيفته خدم تحت رئاسة تشرشل) لدراسة ـ وتوسيع، حسبما كان يأمل تشرشل ـ سلطات دائرة الشرق الأوسط الجديدة في وزارة المستعمرات.

لقد أقبل تشرشل، الذي لم يعد يتحدث عن اعادة الامبراطورية العثمانية الى ما كانت عليه، على مسؤوليته الجديدة بذهن منفتح وبرغبة جلية في الحصول على الارشاد من أكفأ موظفي الحكومة في برنامج يهدف الى خفض النفقات مع محاولة الحفاظ على الالتزامات.

(٣)

مع حلول عام ١٩٢١ كانت حكومة الهند قد انحازت الى وجهات نظر القاهرة، بتأثير من

(٦) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٥٢٨.

(٧) المرجع نفسه، ص ٥٢٣.

جيرترود بل في بغداد. فحكومة الهند، شأنها شأن القاهرة، صارت تؤمن بالحماية بدلاً من الحكم المباشر، وأخذت تساند أبناء الملك حسين المرشحين لقيادة العرب. وهذا ما وضع حداً لحرب أهلية طويلة في الصفوف البريطانية، وكان من حسن حظ تشرشل أن قدامى البريطانيين المشتغلين بشؤون الشرق الأوسط، صاروا الآن يتكلمون بصوت واحد، وهذا يعني أنه، خلافاً للوزراء السابقين، لن يقع بين نارين من نيران المسؤولين البريطانيين.

مدّ تشرشل يده الى أجهزة موظفي الوزارات الأخرى لتهيئة جهاز موظفين حسن التوازن وواسع الخبرة لحمل مسؤولياته الشرق أوسطية الجديدة. وفيما كان يجري تجميع هذا الجهاز، اعتمد تشرشل على المعلومات والمشورة والتوجيه المهني التي زوده بها سير آرثر هيرتزل، مساعد وكيل وزارة الدولة لشؤون الهند، وهو موظف محترف خدم في وزارة شؤون الهند منذ عام ١٨٩٤. رفض هيرتزل العرض الذي تقدم به اليه تشرشل ليرأس دائرة الشرق الأوسط الجديدة، ورشح بدلاً منه لهذا المنصب موظفاً محترفاً آخر هو جون ايفلين شاكبرو، الذي سبق أن عمل تحت رئاسة هيرتزل وخدم في وزارة شؤون الهند منذ عام ١٩٠٠. وكتب هيرتزل الى تشرشل قائلاً ان شاكبرو هو: «في الحقيقة من الطراز الأول ـ سديد الرأي، هادئ دائماً، دقيق جداً ولا يضن بجهده: ربما كانت علته الوحيدة ميله الى الحذر الزائد عن الحد»(٨).

وقع اختيار تشرشل على هيوبرت وينثروب يونغ، من وزارة الخارجية، ليكون مساعد شاكبرو. كان يونغ ضابطاً برتبة رائد خلال الحرب، وكان مسؤولاً عن النقل والامدادات في قوات فيصل العربية. وقد وافقت لجنة ماسترسون سميث بحماسة على تعيينه، وتعيين شاكبرو. ورأت اللجنة أن شاكبرو «خير رجل» لهذا المنصب وأن خدمات يونغ «جوهرية»(٩). بيد أن اللجنة أبدت تحفظات شديدة على مرشح آخر اقترح تشرشل تعيينه، وهذا المرشح هو توماس ادوارد لورنس، الذي اقترحه تشرشل مستشاراً للشؤون العربية. وقالت اللجنة محذرة تشرشل أن لورنس «ليس ذلك النوع من الرجال الذي يتلاءم بسهولة مع أي جهاز رسمي»(١٠).

وحقيقة الأمر أن لورنس كان قد اكتسب سمعة عصيان رؤسائه والقفز من فوق رؤوسهم الى سلطات أعلى. وكان هو أيضاً في طليعة منتقدي السياسة البريطانية ازاء عرب بلاد الرافدين ـ وهذه سياسة صارت الآن ضمن مسؤولية تشرشل. وقد كتب لورنس مقالاً عن العراق في صيف عام ١٩٢٠ في جريدة «صاندي تايمز» قال فيه:

«حكومتنا أسوأ من النظام التركي البائد. انها تبقي على أربعة عشر ألف مجند محلي، وتقتل مئتي عربي وسطياً في السنة من أجل المحافظة على الهدوء. اننا نحتفظ بتسعين الف رجل مع طائرات وسيارات مصفحة وزوارق حربية وقطارات مصفحة. لقد قتلنا في انتفاضة هذا الصيف نحو

---

(٨) المرجع نفسه، ص ٥٢٤.

(٩) المرجع نفس، ص ٥٢٧.

(١٠) المرجع نفسه.

عشرة آلاف عربي. وليس في مقدورنا أن نحافظ على هذا المعدل: انه بلد فقير، قليل الكثافة السكانية...»[11].

ان توماس، الذي كان ذات يوم موظفاً من مرتبة دنيا في المكتب العربي في القاهرة، أصبح الآن من المشاهير بفضل جهود أميركي يدعى لويل توماس. وهذا الرجل، توماس، مقدم عروض ناشىء في الخامسة والعشرين من عمره، ومن أوهايو، وكان حتى ذلك الحين قد طرق الأبواب في أميركا الشمالية بحثاً عن الشهرة والثروة والمغامرة، واشتغل في عمل اضافي مدرباً على القاء الخطب في الجموع، في مدينة برنستون، ثم وفر في نهاية عام ١٩١٧ مبلغاً من المال يكفي للسفر الى انكلترا ومنها قصد جبهة الحرب في الشرق الأوسط وبرفقته مصور، بحثاً عن قصة خيالية ذات لون محلي يمكنه تسويقها. والتقى لورنس يرتدي لباساً عربياً، فقرر أن يجعل منه بطل قصة مثيرة كان على وشك أن يكتبها ـ قصة العرب أتباع الحسين وفيصل ودورهم في الحرب ضد تركيا. وهذه القصة أرادها أن تكون الأساس لعرض مسرحي ـ تخضع فيها الحقيقة للقيم الترفيهية ـ وفي هذا العرض يقدم توماس صورة للورنس على أنه ملهم وقائد ثورة عربية دمرت الامبراطورية العثمانية.

كان العرض الذي قدمه توماس عبارة عن محاضرة مرفقة بالصورة، وعنوانه «الحملة الصليبية الأخيرة» وكان افتتاح العرض في مسرح سنشوري (مسرح القرن) في نيويورك، في آذار (مارس) ١٩١٩، بدعم من جريدة «غلوب» النيويوركية. وبعد بضعة أسابيع نقل العرض الى حديقة ميدان ماديسون، وهي مكان فسيح يتسع للجموع التي كان توماس يأمل في اجتذابها. ثم ان متعهداً انكليزياً عمل على نقل العرض الى لندن، حيث جرى تقديمه في أكبر القاعات: دار الأوبرا الملكية في (كوفنت غاردن) وقاعة (ألبرت هول).

لقد كان العرض تحفة فنية من حيث الجلبة الدعائية، وضرب رقماً قياسياً في مجال العروض. فقد استمر تقديمه في لندن ستة شهور وشاهده فيها نحو مليون انسان. ثم أخذ توماس يطوف بالعرض حول العالم. ان هذا العرض جعل لويل توماس الشاب ثرياً ومشهوراً، وجعل من «لورنس العرب» بطلاً عالمياً[*].

---

(١١) رسائل ت. ا. لورنس، أعدها للطباعة ديفيد غارنت (لندن: جوناثان كيب، ١٩٣٨)، ص ٣١٦.

(*) بعد بضع سنوات ألّف توماس كتاباً بعنوان «مع لورنس في شبه جزيرة العرب»، استند فيه الى قصة العرض، مكرراً هذه القصة التي رواها للملايين من مشاهدي عروضه في أنحاء العالم. لقد حفل الكتاب بالثناء على جراة لورنس في أثناء خدمته ـ وكثير مما تضمنه غير صحيح ـ معتمداً على المبالغات المجازية. كانت «النشرة العربية» تصدر في ست وعشرين نسخة، فجعلها لويل توماس في كتابه تصدر في أربع فقط[١٢]. كان جيش فيصل يضم ٣,٥٠٠ رجل، يضاف اليهم بضعة آلاف قاتلوا بقيادة أشقاء فيصل خلال الحرب، فلما قام لويل توماس بعملية الجمع كانت الحصيلة جيشاً عربياً قوامه ٢٠٠,٠٠٠ رجل[١٣].

لقد القى لويل توماس كلاً من كيتشنر، ووينغيت، وكلايتون، وداوني، وجويس، ويونغ ومسؤولين بريطانيين آخرين ذوي أهمية في الظل، وقدم توماس ادوارد لورنس الشاب باعتباره الرجل الذي أشعل بمفرده ثورة الحجاز =

صدق الجمهور رواية لويل توماس. وهكذا، حينما أصبح لورنس مستشاراً لونستون تشرشل طغى تعيينه في منصبه على كل التعيينات الأخرى. وذاع صيته، وأجاز قصصه الخيالية على انها تاريخ[١٦]، وادعى لورنس في السنين التالية فضلاً لنفسه في انجازات تشرشل وزير المستعمرات تفوق ما يستحق.

ولكن تأثير لورنس غير المباشر على السياسة كان كبيراً، إذ ان تشرشل صدق روايته لاحداث الثورة العربية، لا سيما أن تشرشل كان يفتقر الى اطلاع شخصي على أحداث الثورة، لأنه لم يكن له ضلع في شؤون الشرق الأوسط خلال الحرب بعد عام ١٩١٦. وبسبب جهله لمدى مبالغة لورنس ومساعدي لويد جورج في رواية الدور الذي قام به عرب فيصل في كسب الحرب، فقد كان تشرشل مستعداً لقبول اطروحة لورنس القائلة ان بريطانيا مدينة بالكثير لفيصل وأتباعه.

(٤)

منذ عام ١٩١٨ انقلبت آراء كثيرين من قادة بريطانيا ازاء الشرق الأوسط انقلاباً تاماً. ففي تلك الأيام الهوجاء، عندما كانت الحرب تدنو من نهايتها المظفرة، بدا أمراً هاماً الاستيلاء على كل بقعة من الشرق الأوسط والاستئثار بها ما دامت فيها فائدة استراتيجية. أما بعد عام ١٩١٩ فقد ضج البرلمان والصحافة في المطالبة بالانسحاب من هذه المواقع النائية التي يكلف الاحتفاظ بها مبالغ طائلة(*).

لقد تجاوب تشرشل مع المزاج السياسي المتغير، منذ اليوم الذي تسلم فيه منصبي وزير الحربية

= وقادها. وزعم كتاب توماس أن لورنس كان في صحراء شبه جزيرة العرب في شباط (فبراير) ١٩١٦ محرضاً على اشعال ثورة الحجاز[١٤]، مع أن لورنس كان موظفاً في عمل وراء طاولة في القاهرة آنذاك، وزار شبه جزيرة العرب لأول مرة في شهر تشرين الأول (اكتوبر)من ذلك العام[١٥].

(١٢) لويد ثوماس، **مع لورنس في شبه الجزيرة العربية** (نيويورك ولندن: سنشوري، ١٩٢٤)، ص ٣٠٨.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٣١.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٤٠٧.

(١٥) جون ا. ماك، **امير اضطرابنا: حياة ت. ا. لورنس** (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٧٦)، ص ٢٧٦.

(١٦) ديزموند ستيوارت، **ت. ا. لورنس** (نيويورك ولندن: هاربر دراو، ١٩٧٧)؛ ماك، **امير اضطرابنا**، وفيليب نايتلي وكولين سيمبسون، **اسرار حياة لورنس العرب** (لندن: توماس نلسون، ١٩٦٩).

(*) لقد كتب سير هيو ترنشارد، قائد سلاح الجو الملكي الى قائد هذا السلاح في الشرق الأوسط بتاريخ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ قائلاً: «ان برقياتك العديدة جداً تبعث في نفسي الخوف من انك لم تستوعب الجو السائد هنا. هذا الجو هو: الاقتصاد في النفقات بأي ثمن...»[١٧].

(١٧) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٨٤١.

ووزير الطيران في بداية عام ١٩١٩(*). فلما انتقل الى وزارة المستعمرات في بداية عام ١٩٢١، جعل مرة أخرى من خفض النفقات أولويته الأولى. فقد أعلن بصفته وزيراً للمستعمرات: «ان كل شيء آخر يحدث في الشرق الأوسط هو ثانوي بالقياس الى تقليص النفقات»[١٩]، فكان يختبر كل الاقتراحات والبرامج بهذا المقياس الذي يفوق كل مقياس آخر. ان الأرقام النهائية تبين لنا مقدار نجاحه: فمع حلول شهر أيلول ١٩٢٢ كان تشرشل قد أنقص خمسة وسبعين بالمئة من نفقات بريطانيا الشرق أوسطية، أي من خمسة وأربعين مليون جنيه الى احد عشر مليون جنيه سنوياً[٢٠].

كان تشرشل محبذاً لمهادنة فرنسا ـ رغبة في توفير المال المترتب على معارضتها ـ وكان ميالاً الى تنصيب فيصل وأشقائه ـ الأشراف، أو الهاشميين ـ حكاماً محليين لجانب كبير من العالم العربي، لأن ذلك يوفر لبريطانيا استراتيجية تتسم باقتصاد في النفقات: إذ ان هذه الاستراتيجية تمكن «حكومة جلالته من ممارسة الضغط على منطقة عربية لتحقيق أهدافها في منطقة أخرى»[٢١]. كان اعتقاده أن توجيه الضغط الى أحد أفراد الأسرة يمكّن بريطانيا من انتزاع تنازلات من سائر الأعضاء، فإذا حكم كل فرد من الأسرة مملكة، عندها يكفي أن تهدد بريطانيا احدى الممالك فقط لجعل سائر الممالك تعود الى الطاعة.

كان من حين الى آخر يفكر في انسحاب جزئي أو كامل من الشرق الأوسط، وبتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٢١ أبرق الى المندوب السامي في بلاد الرافدين قائلاً انه ما لم يكن حكم هذه البلاد ممكناً بكلفة أقل، فان على بريطانيا أن تنسحب منها الى جيب ساحلي[٢٢]. وفي وقت آخر، أخذ بما أعتقد انه اقتراح خرج به لويد جورج، فاقترح بدوره التخلي كلياً عن فلسطين وبلاد الرافدين الى الولايات المتحدة[٢٣].

(*) كان برنامجه يقتضي بتقليص الالتزامات دون هوادة في سبيل تخفيض النفقات. والحقيقة هي انه خفض الميزانية العسكرية تخفيضاً جذرياً حتى ان الفزع دب في قلب كبير مستشاريه لشؤون الجيش. وقد كتب رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية في مفكرته في العام التالي، ان برنامج تشرشل: «مؤلف من تخفيض للحاميات العسكرية لأسباب مالية، بغض النظر كلياً عما إذا كانت القوات المتبقية خاضعة أيضاً للتقليص». واستنتج في مفكرته: «ان ونستون... يلعب دور الغبي ويتجه مباشرة الى كوارث»[١٨]. والواقع ان تشرشل لم يفعل أكثر من أن ينسجم مع المزاج السياسي لزمنه باصراره على خفض النفقات مهما كان الثمن بالمعنى غير المالي. لقد وضع تشرشل الاعتبارات المالية فوق كل الاعتبارات الأخرى، اللهم الا عندما يتعلق الأمر بروسيا البلشفية ـ المجال الوحيد الذي كان فيه تشرشل، بآرائه وسلوكه، يذكّر العالم السياسي بتجاوزاته واسرافه في الماضي.

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٠٧٦.

(١٩) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٦٣٨.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٨٩٤.

(٢١) المرجع نفسه، ص ٥٤٥.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٥١١.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٥٩٢.

وعندما قبل تشرشل منصب وزير المستعمرات، كتب الى رئيس الوزراء قائلاً: «أشعر ببعض المآخذ في ما يخص العواقب السياسية التي ستلحق بي نتيجة موافقتي على أن آخذ على عاتقي عبء ومعرة ورطة بلاد الرافدين»[٢٤]. كان يحاذر أن يلام بسبب اخفاق سياسة بدأها آخرون، كما حدث له في حملة الدردنيل. ومن جهة أخرى، كان عكس طبيعته أن يأمر بتراجع تحت ضغط القوة، ولذلك كان توجهه أن تبقى بريطانيا في فلسطين وبلاد الرافدين، لأن عدم البقاء هو تفريط بالتزامات تعهدت بها بريطانيا، سواء أكانت هذه الالتزامات صواباً أم غير ذلك.

عندما شغل تشرشل منصب وزير المستعمرات، جاء معه الى الوزارة بمفهوم استراتيجي عريض لكيفية اخضاع الشرق الأوسط دون نفقات باهظة. فعندما كان وزيراً للحربية والطيران، اقترح تخفيض نفقات الشرق الأوسط بواسطة حكم بلاد الرافدين بالطائرات[*] والسيارات المصفحة. وكتب في ذلك الحين أن بضع قواعد جوية محمية حماية جيدة سوف تمكّن سلاح الجو الملكي «من القيام بمهامه في كل جزء من أجزاء المحمية وتطبيق السيطرة، في مكان أو آخر، دون الحاجة الى الاحتفاظ بخطوط مواصلات طويلة تستنفد الجنود والمال»[٢٥].

لقد أقر تشرشل أن هذه الاستراتيجية لن تحمي بلاد الرافدين من غزو، وان غايتها الوحيدة هي «الحفاظ على الأمن الداخلي»[٢٦]. وهذا يعني أن تشخيص تشرشل لمتاعب بريطانيا في الشرق الأوسط، هو أن منشأ الاضطرابات منشأ محلي. وعندما اقترح تبني وضع عسكري قليل الفائدة في مواجهة الروس أو الألمان المستعيدين قوتهم أو الأتراك، فقد كان اقتراحه يعني ضمناً اعترافه بأن التهديد الذي تواجهه بريطانيا في بلاد الرافدين ليس ناشئاً عن هذه الجهات[*].

كانت استراتيجية تشرشل تنطوي ضمناً على مفهوم قديم العهد لامبراطورية مغايرة للرؤية المثالية التي كانت رؤية كل من سمطس، وايميري، وهوغارت، وتوماس ادوارد لورنس، تلك الرؤية التي كان لها دور في الايحاء الى بريطانيا بأن تسعى للسيطرة على آسيا العربية. كان لورنس لا يزال متشبثاً برؤيا دومنيون شرق أوسطي عربي حر ينضم طوعاً الى الكومونولث البريطاني شريكاً على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين. كانت له عبارة كثيراً ما استشهد بها إذ كتب في عام ١٩١٩ يقول: «ان طموحي الشخصي أن يكون العرب أول دومنيون أسمر لنا

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٥٠٩.

(*) قام تشرشل، بصفته وزيراً للطيران منذ عام ١٩١٩ ـ بالتعاون مع سير هيو ترنشارد، رئيس أركان سلاح الجو والذي يعتبر أباً لسلاح الجو الملكي ـ بدور قيادي في استكشاف المضامين الثورية للقوة الجوية في السياسة البريطانية بعد الحرب.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(٢٦) المرجع نفسه.

(*) كان خوف تشرشل الدائم أن تؤدي سياسات لويد جورج المعادية للأتراك، الى هجوم تركي على العراق بينما القوات البريطانية غير مجهزة لمواجهته.

وليس آخر مستعمرة سمراء لنا»[٢٧]. أما استراتيجية تشرشل الهادفة الى قمع ثورة أهل البلاد، فكانت تدل على أن بريطانيا تبغي أن تحكم رعاياها العرب بالاكراه لا بالاقناع. وكانت هذه الاستراتيجية صدى لتجاربه في حملة كيتشنر في السودان ولسهولة اخضاع الأسلحة الأوروبية الحديثة سكاناً محليين مسلحين فقط بأسلحة تقليدية.

وقد استرشد في فرض استراتيجيته بتجربة أحدث، هي كارثة الدردنيل، حيث كان تقويض سياساته على أيدي مرؤوسيه في لندن وضباط قواته في الميدان. وهذا ما جعل تشرشل يتحمل عناء شديداً لجعل كبار المسؤولين في وزارته يشعرون ان برنامجه يبدأ بهم ـ وهي حيطة تدل على فطنة، إذا أخذنا في الحسبان المعارضة القوية من قبل وزارة الحربية والمندوب السامي في بلاد الرافدين لاستبدال الطائرات بالجنود.

قال تشرشل في برقية وجهها الى سير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في بلاد الرافدين: «ان المسائل المطروحة لا تسوى بتبادل البرقيات. لا أستطيع أن أجد الوقت لزيارة بلاد الرافدين. لذلك أقترح عقد مؤتمر في مصر يبدأ في الأسبوع الأول أو الثاني من آذار (مارس)... ويستمر أسبوعاً. سوف يصحبني كبار موظفي دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات»[٢٨].

ثم استدعى تشرشل موظفي وزارته الموجودين في المنطقة من فلسطين والخليج الفارسي لموافاته في المؤتمر. وفي ١٨ شباط (فبراير) ١٩٢١ أرسل الملاحظات التي دونها بشأن بلاد الرافدين الى جون شاكبرو، وعهد اليه بمسؤولية محورية هي مسؤولية اعداد جدول أعمال لمؤتمر حول بلاد الرافدين وفلسطين.

(٥)

كانت مصر التي وقع عليها اختيار تشرشل مكاناً لعقد المؤتمر، ملائمة جغرافياً وغير ملائمة سياسياً: فقد كان المصريون يعرفون شعور تشرشل أن مصر يجب الا تنال الاستقلال. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١ كتب الى زوجته: «ان الشعب في مصر منفعل بسبب مجيئي، ويبدو أنهم في مصر يظنون أن لمجيئي علاقة بهم. وهذا، بطبيعة الحال، ظن خاطىء. ليست لي مهمة في مصر ولا سلطة لي لمعالجة أية مسألة مصرية. يجب أن أوضح ذلك تمام الايضاح، وإلا فانهم سيزعجوننا بالمظاهرات والوفود»[٢٩].

غير أن اللنبي، الذي كان آنذاك المندوب السامي البريطاني في مصر، لم يصدر نفياً رسمياً لقدوم

(٢٧) **رسائل ت. ا. لورنس**، ص ٢٩١.

(٢٨) جيلبرت، **تشرشل، المجلد المرافق**، ص ١٣٣٤.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ١٣٦٧.

تشرشل من أجل التشاور في شؤون مصرية. أما وزير الخارجية، اللورد كورزون، فقد وجه الى تشرشل رسالة مكتومة في ٢٤ شباط (فبراير) يحثه فيها على نقل مكان المؤتمر الى القدس. وقال كورزون ان وجود تشرشل في القاهرة قد يسيء في لحظة دقيقة الى جهود اللنبي والحكومة المصرية الرامية الى التوصل الى اتفاق. بيد أن تشرشل أبى أن يغيّر ترتيباته[٣٠].

وهكذا انعقد مؤتمر القاهرة حسب الخطة المرسومة، ولكن مكان انعقاده أظهر التباين الحاد بين السياسة التي يتبعها تشرشل وتلك التي ينادي بها اللنبي: كان تشرشل يخطط للوقوف في وجه القومية العربية، ولم يكن هذا موقف اللنبي. ان اللنبي، بالرغم من وزن الرأي السائد في مجلس الوزراء، وخلافاً لرغبات رئيس الوزراء ورغبات تشرشل ـ وانسجاماً مع توصيات كان قد تقدم بها سابقاً اللورد ميلنر ـ ثابر في جهوده لاعطاء مصر قسطاً من الاستقلال بواسطة وضع نهاية للحماية البريطانية على مصر.

تغلب رأي اللنبي بعد أن هدد بالاستقالة، فأصدرت الحكومة البريطانية من جانب واحد، ما سمي اعلان اللنبي في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢، الذي أقر باستقلال مصر رسمياً (ولكن مع تحفظات بعيدة المدى، من بينها تمكين بريطانيا من الاشراف على سياسة مصر الخارجية واستخدامها بغير قيود أرض مصر للقيام بتحركات عسكرية). كان اللنبي يفضل عقد معاهدة على اعلان أحادي الجانب. ولكن ما من حكومة مصرية كانت مستعدة للموافقة على وثيقة تحتفظ لبريطانيا بمثل هذا العديد من السلطات.

ويظهر أن تشرشل خشي أن يؤدي اقرار اللنبي باستقلال مصر، ولو كان استقلالاً اسمياً، الى هدم سياسته الرامية الى الاحتفاظ بالبلدان الأخرى الناطقة بالعربية. وقد حدث بمصادفة جغرافية أن وضعت تفاصيل سياستي اللنبي وتشرشل في مدينة القاهرة، فكان بينهما شبه في المضمون، إذ كانتا كلتاهما تمثلان قرارات بريطانية متخذة من جانب واحد بشأن كيفية ادارة العالم العربي ـ ولم يوافق القادة العرب على أي منهما.

(٦)

انعقد مؤتمر القاهرة رسمياً في فندق سميراميس صباح السبت ١٢ آذار (مارس) ١٩٢١. وخلال الأيام التي تلت هذا التاريخ، عقدت أربعون أو خمسون جلسة. وبحسب أحد الاحصاءات، حضر المؤتمر أربعون مسؤولاً. لقد كتب توماس ادوارد لورنس الى أخيه الأكبر قائلاً: «كل من له علاقة بالشرق الأوسط موجود هنا»[٣١].

كان الموضوع الأول ـ والرئيس ـ في المؤتمر، هو كيفية تخفيض أكلاف احتلال بلاد الرا

(٣٠) المرجع نفسه، ص ١٣٧٧.

(٣١) المرجع نفسه، ص ١٤٠٥.

وقد انبثقت عن المؤتمر لجنتان لدراسة المسألة، احداهما سياسية والثانية عسكرية، وكان عمل اللجنتين يجري على أساس جدولي أعمال أعدهما تشرشل ومعاونوه في الباخرة وهم في طريقهم لحضور المؤتمر. وخصصت اللجنتان أيامهما الأربعة الأولى للعمل من أجل اعداد خطة بشأن بلاد الرافدين.

كان تشرشل ومعاونوه بحذقهم، قد توقعوا المشورة التي يتقدمها المسؤولون العاملون في المنطقة. وقد كتبت في ما بعد جيرترود بل، التي جاءت من بغداد مع رئيسها سير بيرسي كوكس، «ان تشرشل مثير للاعجاب، وعلى أتم استعداد لمقابلة كل شخص في منتصف الطريق، وكان أيضاً أستاذاً في ادارة لقاء سياسي كبير وفي توجيه اللجان الصغيرة التي تفرعت عن المؤتمر. ولم يكن أقل الظروف ملاءمة لنا أن نجد، سير بيرسي وأنا، وقد جئنا ببرنامج محدد، ان ما جئنا به يتفق تمام الاتفاق» مع ما اقترحه تشرشل[٣٢].

مساء ١٥ آذار (مارس) أرسل تشرشل برقية وصلت الى لندن في اليوم التالي، أبلغ فيها رئيس الوزراء: «ان جميع السلطات توصلت الى اتفاق بشأن جميع النقاط، السياسية منها والعسكرية»[٣٣]. كان هذا في حد ذاته انجازاً عظيماً.

في الأساس كان في خطة مؤتمر القاهرة أربعة عناصر. أحدها أن يعرض عرش بلاد الرافدين على فيصل، مع بذل كل جهد لجعل العرض يبدو وكأنه جاء من السكان أهل البلاد وليس من بريطانيا. ومن أجل المحافظة على وجود بريطاني في البلاد، ينبغي للعسكريين أن يأخذوا باستراتيجية قواعد سلاح الجو التي اقترحها تشرشل، ولكن ـ بما أن قائد سلاح الجو، سير هيو ترنشارد، قدّر المدة اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بعام ـ فيجب على بريطانيا أن تزيد من اعتمادها على فيصل في المحافظة على الهدوء في البلاد خلال تلك المدة. ومع أن الخبراء البريطانيين كانوا على خلاف شديد في ما بينهم بشأن استيعاب المناطق الكردية(*) في شمال غرب العراق في دولة العراق الجديدة أو جعلها بدلاً من ذلك كردستان مستقلة، فقد كان الاتفاق بينهم مؤقتاً على بقاء هذه المناطق كياناً منفصلاً ضمن سلطة المندوب السامي البريطاني في بلاد الرافدين. واضافة الى الأكراد، هناك جماعات أخرى ذات هوية متميزة ولها احتياجات تطرح مشاكل. فهنالك خصوصاً في الشمال الغربي جماعات صغيرة ليس أمامها مكان تقصده، ومن هذه الجماعات المسيحيون الآشوريون (النساطرة) الذين طردوا من بيوتهم في تركيا خلال

---

(٣٢) هـ. ف. ف. وينستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص ٢٣٥.

(٣٣) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ١٣٩١.

(*) الأكراد شعب قبلي مشتت يقطن الهضاب والجبال التي تتداخل فيها حدود العراق وايران وأرمينيا الروسية وتركيا. والأكراد معظمهم مسلمون سنة ولغتهم هي احدى مجموعات اللغات الايرانية، ويعتقد أنهم من أصل هندي ـ أوروبي. كان عددهم في عام ١٩٢١ نحو مليونين ونصف مليون، ولكن لا توجد أرقام يركن اليها. وقد يكون عددهم الآن سبعة ملايين. ولا يزالون يكافحون من أجل الحكم الذاتي، وهم مصدر قلق راهن لحكومتي العراق وتركيا.

الحرب بسبب تعاطفهم مع الحلفاء. وقد شعر أعضاء مؤتمر القاهرة أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً يذكر لهذه الجماعات المشردة المكافحة من أجل البقاء.

أما وقد اختار مؤتمر القاهرة حلاً هاشمياً للعراق، فقد فعل الشيء عينه ـ ولكن على أساس موقت لشرق الأردن. كانت منطقة شرق الأردن موبوءة بالاضطراب، وكان رأي رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية أن بريطانيا لا تستطيع البقاء فيها، إذا لم ترسل فوجين اضافيين «وهما بطبيعة الحال غير متوافرين»[٣٤]. وعندما كان المؤتمر يعقد جلساته في القاهرة، وصلت أنباء مفزعة مفادها أن عبدالله، شقيق فيصل، وصل الى مدينة عمان في شرق الأردن، يصحبه ثلاثون ضابطاً ومئتا بدوي، والظاهر انه كان في طريقه الى سورية لمهاجمة دمشق. ولكن عبدالله ادعى انه جاء الى عمان لتغيير الهواء واستعادة عافيته بعد أن أصيب باليرقان. ولم يصدق أحد روايته.

كان الحل الذي ارتآه تشرشل، في الواقع، هو استمالة عبدالله: أن يعرض عليه منصباً في شرق الأردن إذا ما امتنع عن مهاجمة سورية الفرنسية. (نتذكر هنا أن بريطانيا كانت تخشى أن ينتقم الفرنسيون بمهاجمة فلسطين البريطانية إذا هاجم العرب الفرنسيين في سورية منطلقين من أرض فلسطين البريطانية). والمنصب الذي رأى تشرشل أن يعرضه على عبدالله هو منصب حاكم موقت مكلف باستعادة النظام. وكان تشرشل يأمل في أن يحقق أهدافاً أخرى من خلال الاستفادة من عبدالله في استعادة النظام في شرق الأردن. لقد أحضر تشرشل معه الى مؤتمر القاهرة مذكرة أعدها معاونوه في نهاية شباط (فبراير) وهي تعالج مطالب العرب واليهود في فلسطين. كانت المذكرة من اعداد شاكبرو ويونغ ولورنس، وكان تفسيرها للتعابير الجغرافية المستخدمة في مراسلات مكماهون ـ الحسين عام ١٩١٥ انها تعني أن منطقة الاستقلال العربي، لن تمتد غرباً الى ما بعد نهر الأردن. وبما أن اعلان بلفور لم يتضمن أي تحديد جغرافي، فقد استنتج مستشارو تشرشل أن بريطانيا تستطيع أن توفق توفيقاً تاماً بين تعهداتها في زمن الحرب، وأن تفي بهذه التعهدات، إذا أقامت وطناً قومياً يهودياً في فلسطين غربي نهر الأردن، وكياناً عربياً منفصلاً في فلسطين شرقي نهر الأردن[٣٥]، وبامكان عبدالله، في حال تنصيبه في مركز ذي سلطة في شرق الأردن، أن يكون على رأس انشاء هذا الكيان العربي.

ظهرت في مؤتمر القاهرة عدة اعتراضات هامة على خطة تشرشل المتعلقة بشرق الأردن، فقد أشار سير هربرت صاموئيل، المندوب السامي في فلسطين، وسكرتيره العام، ويندهام ديدز، الى أن عصبة الأمم أدخلت شرق الأردن في منطقة فلسطين (وعصبة الأمم كانت تعرض على بريطانيا أن تكون دولة الانتداب على المنطقة) فليس مسموحاً لبريطانيا منفردة أن تفصل شرق الأردن عن بقية أرض فلسطين. ان ما كان يخشاه صاموئيل هو أن تستخدم منطقة شرق الأردن العربية المنفصلة قاعدة للتحريض على الأعمال المعادية للصهيونية في غرب فلسطين[٣٦]. وأعرب لويد

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

(٣٥) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٥٣٨.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

جورج عن خوف آخر، فان ما أقلقه هو أن يرى الفرنسيون ـ الذين كان فيصل بالنسبة لهم شخصاً غير مرغوب فيه ـ ان رعاية بريطانيا لشقيقين هاشميين ـ أحدهما في بلاد الرافدين والآخر في شرق الأردن، والمنطقتان كلتاهما على عتبة سورية عملاً استفزازياً. وقد أرسل رئيس الوزراء برقية الى تشرشل في ٢٢ آذار (مارس) ذكر فيها: «ان مجلس الوزراء... بحث اقتراحاتك بشأن شرق الأردن وكانت هناك مآخذ كثيرة عليها. ان هناك شعوراً بأن تنصيب شقيقين في الوقت نفسه في منطقتين ملاصقتين لمنطقة النفوذ الفرنسي، سوف ينظر اليه من قبل الفرنسيين بكثير من الريبة وسوف يفسرونه بأنه خطر على وضعهم في سورية، وسيعتقدون اننا خططنا له عمداً»(٣٧).

كان رئيس الوزراء يتفهم الأسباب التي حدت بونستون تشرشل أن يقترح «حلاً عربياً لا فلسطينياً» لمشكلة شرق الأردن(٣٨)، ولكنه خاف أن تؤدي أية محاولة لاقامة كيان عربي منفصل شرقي نهر الأردن، الى زج بريطانيا في ارتباطات وورطات جديدة مكلفة.

لقد نجح تشرشل في اقناع مجلس الوزراء انه لا يمكن اقامة أية حكومة اطلاقاً في شرق الأردن من دون ارسال قوة عسكرية بريطانية، صغيرة على أقل تقدير، الى المنطقة. وأشار الى أنه من غير المتوقع أن يبقى عبدالله في البلد أكثر من بضعة شهور، ولكن عبدالله يمكنه على أساس تجريبي أن يساعد في تثبيت النظام، ثم يساعد في اختيار شخص من أهل البلد ليشغل منصب الحاكم. لقد وافق تشرشل على الأخذ بفكرة الحل الوسط التي يطرحها لويد جورج بشأن شرق الأردن: «مع الاحتفاظ بالطابع العربي للمنطقة وادارتها، فتُعامل على أنها محافظة عربية أو أنها ملحقة بفلسطين»(٣٩).

كانت وجهة نظر تشرشل ان عبدالله سيساعد على ضبط الحركات المعادية لفرنسا والصهيونية، وإلّا فان هذه الحركات ستقيم مقرها في شرق الأردن. كان رأيه أن الحل الهاشمي يساعد على حل هذه المشاكل ولا يؤدي (كما يقول النقاد) الى خلقها. وقد رأى توماس لورنس أن عبدالله يصلح أن يكون وكيلاً مثالياً لبريطانيا في المنطقة لأنه «شخص لا يتمتع بسلطة كبيرة، وليس من أهل شرق الأردن، ولكنه يعتمد على حكومة جلالته في الاحتفاظ بمنصبه»(٤٠).

كانت هناك مشكلة أخيرة في رد فعل آل سعود المنافسين للهاشميين، إزاء هذا الارتقاء بآل هاشم ومنحهم تكريماً جديداً. وكان الحل الذي اقترحه تشرشل هو رفع الدعم المالي لابن سعود الى ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً(٤١).

(٣٧) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ١٤٠٨.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ١٤١٣.

(٤٠) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٥٥٣.

(٤١) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق** ص ١٤١٤.

اختتم مؤتمر القاهرة جلساته في ٢٢ آذار (مارس)، وعند منتصف ليل ٢٣ آذار (مارس) غادر تشرشل القاهرة بالقطار الى فلسطين. ولدى وصوله عقد أربعة اجتماعات مع عبدالله وتوصل الى اتفاق معه. قال تشرشل في مذكرة أعدها لمجلس الوزراء: «ان موقف عبدالله كان معتدلاً وودياً وأشبه بموقف رجل دولة». وموقفه من المتظاهرين العرب المعادين للصهيونية «موقف صحيح بالمطلق، فهو يؤنب المتظاهرين، ويقول ان البريطانيين أصدقاؤه، وان الحكومة البريطانية ستفي بوعودها لليهود والعرب على السواء»(٤٢). وقد وافق عبدالله على أن يحكم شرق الأردن ستة أشهر، وان يتلقى النصح من ضابط بريطاني بصفته كبير الضباط السياسيين، مع دعم مالي بريطاني، ولكن دون قوات بريطانية. ووافق أيضاً على المساعدة في انشاء القواعد الجوية التي، وفقاً لخطة تشرشل، سيرتكز عليها الاشراف البريطاني في نهاية المطاف.

كانت آمال بريطانيا المباشرة المعلقة على عبدالله في تهدئة الأردن، لا تقل عن آمالها المعلقة على فيصل في تهدئة العراق. ومن كاب ديل، في الريفييرا الفرنسية، حيث توقف تشرشل في طريق العودة الى الوطن، كتب الى اللورد كورزون قائلاً: «لقد تبين لي أن عبدالله قد انحاز كلياً الى أسلوبنا في معالجة المشكلة العربية. آمل ألا يحز أنصاره عنقه. انه شخص مهذب ومحبب الى النفس»(٤٣).

ضمن تشرشل لدى عودته الى لندن تأييد مجلس الوزراء ومجلس العموم لسياسته الشرق أوسطية. وبما أنه كان قد ضمن في القاهرة تأييد الموظفين البريطانيين في المنطقة، فقد حظي بدعم قيادة بلده موقتاً على أقل تقدير ـ في محاولته أن يفرض مخططه الجديد على الشرق الأوسط. ولكن جريدة «التايمز» أشارت في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢١ الى وجود «جو غير مريح، هو جو قلب الأمور عاليها سافلها في البنية التي يسعى اليها»، وأشارت الى أن محاولته الذكية للتوفيق بين المطالب المتضاربة واعطاء شرعية لمطالب دون أن تتوافر لديه الامكانيات لتحقيق ذلك، قد قادته الى القبول باسم بريطانيا، بأعباء طارئة لا يمكن الوفاء بها عندما يحين وقت سدادها.

في أثناء ذلك، وفيما كان مؤتمر القاهرة يقترب من نهايته، كان المسؤولون البريطانيون يستعدون لادارة المسرح لعملية اختيار فيصل ملكاً لدولة العراق التي كانت على وشك أن تخرج الى حيز الوجود، على أن يبدو الأمر وكأن فيصل قد اختير اختياراً حراً وعفوياً من قبل شعوب العراق. وكان المسؤولون البريطانيون قد تلقوا ما يطمئنهم الى أن فيصل مستعد للتعاون.

---

(٤٢) المرجع نفسه، ص ١٤٢٨.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ١٤٣٢.

(٧)

قبل أن يتسلم تشرشل منصب وزير المستعمرات، استغل العلاقة الوثيقة بين توماس ادوارد لورنس وفيصل من أجل التعرف الى وجهات نظر فيصل. كان لورنس قد أبلغ سكرتير تشرشل الخاص في منتصف كانون الثاني (يناير) أن فيصل مستعد للدخول في مباحثات مع بريطانيا دون أي ذكر لسورية التي احتلتها فرنسا، وأن فيصل وافق على التخلي عن كل مطالب والده في فلسطين. وكتب لورنس: «ان فائدة هذه الأرضية الجديدة التي يقترحها للمباحثات، هي أن كل مسائل التعهدات والوعود، ما تم الوفاء به منها وما حنثنا به، ستكون ملغاة، وستبدؤون معه بحثاً جديداً يتناول المواقف القائمة فعلاً الآن وخير السبل للقيام بعمل بنّاء انطلاقاً منها»[٤٤].

في أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة، أعدّ لورنس، وكوكس، وجيرترود بل، وغيرهم من أعضاء اللجنة السياسية، جدولاً زمنياً لترشيح فيصل لعرش العراق. كانت خطتهم تقضي بأن يسافر فيصل الى مكة ومنها يرسل برقيات الى كبار الشخصيات في العراق، وأن يقول في برقياته ان أصدقاء له قد حثوه على الذهاب الى العراق، وانه بعد أن تداول في الأمر مع والده وأشقائه، قرر أن يعرض خدماته على شعب العراق.

لدى انفضاض مؤتمر القاهرة، أرسل لورنس برقية عاجلة الى فيصل، الذي كان في لندن، قال فيها: «الأمور سارت بالضبط كما كنا نأمل. أرجو التوجه في الحال الى مكة بأسرع وسيلة ممكنة... سألتقيك على الطريق وأشرح لك التفاصيل. لا تقل شيئاً سوى انك ذاهب لتقابل والدك، ولا تعطِ بأية حال أي تصريح للصحافة»[٤٥].

في الوقت نفسه تقريباً، تسلم سير بيرسي كوكس رسالة مزعجة من الضابط الذي أوكل اليه الأمور في بغداد. قالت الرسالة: «منذ رحيلك تبدل الوضع تبدلاً كبيراً». ان سيد طالب، الزعيم السياسي الكبير في البصرة، توصل الى اتفاق مع النقيب، وجيه بغداد الكبير المتقدم في السن، وبموجب هذا الاتفاق يساند أولهما ترشيح الثاني لقاء اعطائه فرصة في خلافته. ان كليهما «يطالبان بأن يكون حاكم العراق عراقياً. وثمة مؤشرات تدل على أن هذا المطلب يلقى قدراً كبيراً من التأييد، ولا ريب عندي في أن ترشيح فيصل سيواجه مقاومة شديدة»[٤٦]. سارع كوكس للعودة إلى بغداد لاقناع المرشحين المتنافسين بالانسحاب من المنافسة ـ وأحد هؤلاء المتنافسين هو ابن سعود، المعترض على ترشيح أحد الهاشميين، ولكنه استرضي بالمال وغير ذلك صنائع المعروف البريطانية.

في أثناء ذلك جال سيد طالب في العراق. والتقى زعماء العشائر وألقى خطباً في الجماهير، مؤكداً

---

(٤٤) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٥١٦.

(٤٥) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ١٤١٤.

(٤٦) اهارون كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ١٤٠.

الحاجة الى التعاون مع بريطانيا ومردداً في الوقت عينه ان شعاره هو «العراق للعراقيين!»(٤٧)، وجاء في تقارير ضباط المخابرات البريطانية المتسمة بالفزع ان طالب يلقى «استقبالاً رائعاً حيثما ذهب»(٤٨).

كان سيد طالب قد تلقى دعوة مضى على تسلمه اياها وقت طويل، لحفلة شاي في منزل بيرسي كوكس في بغداد في منتصف نيسان. وعند وصوله، وجد اعتذاراً من كوكس عن عدم وجوده في منزله، تاركاً زوجته للاهتمام بالضيوف. فلما غادر طالب المنزل بعد حفل الشاي، اعتقله أحد الضيوف المدعويين معه الى منزل كوكس، بأمر من سير بيرسي كوكس، مضيفه الغائب عن منزله. ثم نفي طالب الى جزيرة سيلان في المحيط الهندي. في اليوم التالي لاعتقال طالب، أعلن سير بيرسي كوكس في بلاغ رسمي انه أمر بعملية النفي حفاظاً على القانون والنظام في مواجهة تهديد طالب بالتحريض على العنف(*).

بالرغم من ذلك استمرت المقاومة لترشيح فيصل، ولكنها اتخذت أشكالاً أخرى. فقد كانت هناك اقتراحات مختلفة، أحدها يدعو لقيام جمهورية، وآخر يدعو الى تعيين حاكم تركي، وثالث لابقاء ولاية البصرة منفصلة عن ولاية بغداد، ورابع لابقاء الأمور على حالها تحت ادارة سير بيرسي كوكس بصفته مندوباً سامياً.

في هذه الأثناء سافر فيصل، بتوجيه من مستشاريه البريطانيين (بناء على طلبه)، من لندن الى الحجاز حيث سوى الأمور مع والده، ومن ثم غادر، على نفقة بريطانيا الى البصرة، فنزل الى البر في ٢٤ حزيران (يونيو). وخلال وجوده على المركب، تلقى النبأ السار ان القيادة الرسمية في العراق ـ مجلس الوزراء في بغداد برئاسة النقيب ـ قد دعته ضيفاً على الأمة.

جهاراً، استمرت الحكومة البريطانية متمسكة بالقصة الخيالية الرسمية، أي انها محايدة وغير منحازة. وفي السر، كان كوكس يطلب الى فيصل أن يخرج ويقوم بحملة لكسب التأييد الشعبي لكي تتمكن بريطانيا من الادعاء انها قبلت قرار الشعب(٤٩).

في ١١ تموز (يوليو) وافق مجلس الوزراء بالاجماع، على قرار يعلن فيصل ملكاً دستورياً للعراق. وفي ١٦ تموز (يوليو) سمح المجلس باجراء استفتاء للموافقة على خياره، وفي ١٨ آب (أغسطس) أعلنت وزارة الداخلية ان فيصل حقق نصراً كاسحاً في الاستفتاء الذي يتطلب الاجابة بـ «نعم»

---

(٤٧) المرجع نفسه، ص ١٤٥.

(*) انه أمر مشكوك فيه أن يكون قد ورد على لسان طالب اي تهديد. ما حدث فعلاً هو ما يلي: أولم طالب مأدبة عشاء لمراسل جريدة ديلي تلغراف، وخلال المأدبة قال طالب كلاماً بما معناه انه إذا لم تكن بريطانيا منصفة وغير منحازة في تعاملها مع المرشحين المتنافسين، فقد تهب العشائر الى الثورة مرة أخرى. والروايات عن كلماته الفعلية متباينة. الرواية التي سمعها كوكس مصدرها جيرترود بل التي لم تكن حاضرة المأدبة.

(٤٨) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(٤٩) المرجع نفسه، ص ١٥٦.

أو «لا». وفي ٢٣ آب (أغسطس) كان الاحتفال بتتويج فيصل، وحلت تسمية «العراق» محل «بلاد الرافدين» لمملكة فيصل الجديدة.

غير أن فيصل بدأ حتى قبل تتويجه، يزعج البريطانيين باصراره على الاستقلال الرسمي واعتراضه على انتداب عصبة الأمم، الذي كان وصاية. واقترح تحديد العلاقات بين العراق وبريطانيا بمعاهدة بين البلدين. فادعى البريطانيون انهم لا يملكون حقاً شرعياً لتغيير وضع العراق من دون تفويض من عصبة الأمم، لكنهم وافقوا على التفاوض بشأن معاهدة ما دامت المعاهدة تأتي على ذكر الانتداب. وقد اعترض فيصل على تضمين المعاهدة أية اشارة الى الانتداب. وهكذا استمرت المفاوضات أكثر من سنة، مسببة الغضب والأسى في لندن.

في أواخر صيف عام ١٩٢٢ كتب تشرشل الى لويد جورج قائلاً: «ان فيصل يلعب معنا لعبة دنيئة جداً وغادرة»(٥٠). وقال تشرشل لرئيس الوزراء انه وزملاءه الوزراء يجب أن يجتمعوا ليبحثوا الوضع ويقرروا هل يعزلون فيصل، أو هل تنسحب بريطانيا من العراق. وبعد بضعة أيام، قال تشرشل في اجتماع لأعضاء مجلس الوزراء:

«ان الملك فيصل يخلق صعوبات كبيرة ويربك الوضع في العراق. لقد اعترض على الانتداب ولكنه أبدى استعداداً للموافقة على معاهدة، غير أنه ليس مستعداً للاعتراف بالانتداب كأساس لها لأنه يرى في نظام الانتداب لطخة للعراق. وما من حجة أثمرت معه، ومؤخراً استمال المتطرفين الذين يعتبرونه الآن ولي أمرهم»(٥١).

بعيد ذلك، كتب تشرشل الى رئيس الوزراء قائلاً: «أشعر بقلق عميق بشأن العراق. المهمة التي ألقيتها على عاتقي أصبحت في الواقع مستحيلة». وقال: «يندر أن تجد صحيفة واحدة ـ سواء أكانت من صحف المحافظين أم الأحرار أم العمال « ـ » غير معادية باستمرار» لبقاء بريطانيا في العراق. وأضاف: «من صميم قلبي لا أرى ما الذي نستفيده من العراق»(٥٢). واقترح أن نرسل انذاراً نهائياً الى فيصل، فإذا لم يقبله «سأترك البلاد فعلاً»(٥٣).

ورد رئيس الوزراء قائلاً: «وفقاً للمبادىء العامة، أنا ضد سياسة الهروب، في العراق أو في أي مكان آخر...»(٥٤). وأشار أيضاً الى الاعتقاد السائد باحتمال اكتشاف احتياطي كبير من النفط في المنطقة: «إذا تركنا البلد فقد نجد بعد عام أو عامين اننا سلمنا الفرنسيين والأميركيين حقلاً من أغنى حقول النفط في العالم...»(٥٥).

---

(٥٠) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ١٩٦٦.

(٥١) المرجع نفسه، ص ١٩٦٧.

(٥٢) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٨١٧.

(٥٣) المرجع نفسه.

(٥٤) المرجع نفسه، ص ٨١٨.

(٥٥) المرجع نفسه.

ولذلك ثابر سير بيرسي كوكس على المفاوضات. وبعد أن جرت عدة أزمات سياسية دراماتيكية في مجـراهـا، أفلح في عقد معاهدة، في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢، تضمنت العديد من الأحكام الهامة للانتداب. كان مقرراً أن تستمر المعاهدة عشرين عاماً، ولكن نتيجة للمعارضة في العراق، جرى بعد نصف سنة تعديلها بانقاص مدتها من عشرين عاماً الى أربعة أعوام، مع ذلك استمر الهيجان العراقي من أجل استقلال أوفى، بينما تذمرت جريدة «التايمز» في لندن، لأن المعاهدة ليست منصفة لبريطانيا، إذ فرضت عليها عبء التزامات أثقل من أن تحتمله.

والحقيقة هي أنه كان مطلوباً مباشرة من بريطانيا أن تحمي العراق من قوة ابن سعود المتنامية. ان هذا العاهل العربي، العدو بالسلالة للهاشميين، كان يهدد فيصل وأخاه عبدالله. وقد شعرت الحكومة البريطانية انها ملزمة بحمايتهما. وفي نهاية عام ١٩٢٢، وفي اجتماع عقد في مرفأ يدعى عقير، فرض سير بيرسي كوكس على ابن سعود اتفاقية تحدد حدود المملكة السعودية مع الكويت والعراق.

ان السياسيين العراقيين، بالرغم من حاجتهم الى الحماية البريطانية، نشطوا لتثبيت وضعهم. لقد كانت المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لعام ١٩٢٢، شأنها شأن اعلان اللنبي عن استقلال مصر رسمياً في العام نفسه، دليل تبدل في المناخ السياسي للشرق العربي[*]. فلم تمنح مصر ولا العـراق أكثر من حكم ذاتي محدود، ومع ذلك كان معترفاً بهما كيانين يتمتعان بكل مؤهلات الدولة. وفي كلا البلدين كان الزعماء السياسيون يهيجون النفوس من أجل الاستقلال، ولم يكن بوسع الملكين اللذين عينتهما بريطانيا الاحتفاظ بمنصبيهما الا باتباع الأسلوب نفسه.

(٨)

ظل شرق الأردن، شأنـه شأن العراق، موضوع قلق في وزارة المستعمرات. ولكن في حين بدا

(*) احدى علامات ذلك الزمن اقتراح تقدم به سير بيرسي كوكس في مطلع عام ١٩٢٢ لارسال الآثار المكتشفة في سامراء، البلدة العريقة الواقعة على نهر دجلة، الى المتحف البريطاني قبل أن تتولى الحكم في العراق حكومة من اهل البلاد[٥٦]. كان قناصل ورحالة وعلماء آثار اوروبيون على مدى أكثر من قرن يأخذون الى بلادهم آثاراً وقطعاً فنية من مواقع في الشرق الأوسط دون اي عائق. وفجأة خشي كوكس أن يكون هذا الوضع قد وصل الى نهايته في العراق. وعلى شاكلة ذلك، وفي الوقت نفسه تقريباً، عندما حقق هوارد كارتر، اكتشاف القرن في وادي الملوك في مصر، بعثوره على موقع ضريح الملك توت عنخ أمون، فعل كارتر ما لم يضطر قط علماء الآثار من قبل الى فعله. فقد دخل مع شركائه ليلة ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ الى الضريح سراً وأخذوا ما حلا لهم من مواد، وأعادوا ختم الضريـح ثم قاموا بتمثيل ما ادعوا انه دخولهم الأول الى الضريح لمصلحة السلطات في المملكة المصرية النـاشئـة، في اليوم التالي. ومنذ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) اصبح يتولى مسؤول من مصلحة الآثار المصرية الحراسة طوال الوقت، فلم يعد بامكان الاجانب أن يأخذوا أجزاء أخرى من كنز توت عنخ أمون[٥٧].

(٥٦) وينستون، **جيرترود بل**، الصفحتان ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٥٧) توماس هوفنغ، **توت عنخ آمون: القصة التي لم تُروَ** (نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٧٨)، الصفحة ٨٩ وما يليها.

فيصل ممعنا في استقلاليته، بدا عبدالله ممعناً في الخمول. لم يصمد الحل الهاشمي لمشاكل شرق الأردن.

أحد أسباب استخدام عبدالله من قبل بريطانيا، هو الحجة القائلة أن استخدامه يردعه عن مهاجمة سورية الفرنسية. وادعى لورنس في ما بعد انه طمأن تشرشل قائلاً: «أنا أعرف عبدالله. لن تجد حاجة الى اطلاق رصاصة واحدة»[٥٨]. لقد كان هذا الأمير العربي الأريب والخامل لا يميل عادة الى زج نفسه في اختبارات قوة. فلم تمض أسابيع على استخدام عبدالله حاكماً مؤقتاً، حتى بدأ المراقبون البريطانيون يستنتجون انه أضعف من ان يحكم. وظهر التحدي لسلطته في شهر نيسان (ابريل) عندما أرسل مندوبين عنه للتوسط في خلاف عشائري فكان مصير مندوبيه القتل. وعوضاً عن سحق الفتنة بنفسه، ناشد المندوب السامي البريطاني أن يقوم بسحقها. وقد استجاب المندوب السامي باعطائه الاذن باستخدام الطائرات والسيارات المصفحة، علماً أن تنصيب عبدالله في عمان كان أساساً لتجنب الحاجة الى استخدام القوات المسلحة البريطانية.

في الوقت نفسه تقريباً، قدم سفير فرنسا في لندن احتجاجاً على وجود عبدالله في شرق الأردن قائلاً ان وجوده يمثل تحريضاً على العنف ضد الفرنسيين في سورية. وكان الرد البريطاني أن الأمر عكس ذلك، وان عبدالله يمنع حدوث هذا العنف. وسرعان ما ظهر انه عاجز أو غير مستعد لأن يمنع هذا العنف. ففي أواخر حزيران (يونيو) كمن أربعة رجال وحاولوا اغتيال الجنرال هنري غورو، الفاتح الفرنسي وحاكم سورية. والمعلومات التي تلقاها تشرشل من المندوب السامي البريطاني في فلسطين هي: «ان الشبهة تقع على أهالي شرق الأردن»[٥٩]. وقدمت السلطات الفرنسية احتجاجاً على اخفاق بريطانيا وعبدالله في منع مثل هذه الهجمات. وزاد احتجاج السلطات الفرنسية عندما شوهد القتلة المزعومون يتجولون بحرية في شرق الأردن.

لم يكن المندوب السامي البريطاني مرتاحاً الى نتائج تجربة عبدالله، ونقل شعوره هذا الى تشرشل في شهر حزيران (يونيو)، فأبلغ تشرشل أن أحد الأسباب العديدة للسخط الشعبي هو أن أهالي شرق الأردن ينظرون الى شركاء عبدالله السوريين على أنهم مبذرون وعديمو الكفاءة[٦٠]. وفي الوقت نفسه كتب القائد العام للجيش البريطاني في مصر وفلسطين: «ان عبدالله شرق الأردن هو انسان مخادع... وإذا شئنا أن نجعل منه شيئاً نافعاً فيجب أن نعطيه رجلاً انكليزياً كفؤاً وقوياً يقوم بتسيير كل أموره، وقوات بريطانية لدعمه»[٦١]. وبعيد ذلك قال هيوبرت يونغ في تقرير الى شاكبرو: «ان ما نواجهه هو إما أن نستمر في الانفاق على عبدالله الذي تردى نفوذه الى حد التلاشي تقريباً، والذي لم يعد بديلاً حتى لوحدة صغيرة من المشاة، أو أن نتحلى

---

(٥٨) من ت. ا. لورنس إلى كاتب سيرة حياته ليدل هارت (نيويورك: دبلو اي، دوران، ١٩٣٨)، ص ١٣١.

(٥٩) كليمان، **أسس السياسة البريطانية**، ص ٢١٥.

(٦٠) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

(٦١) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

بالشجاعة فنرسل قوة صغيرة الى ذلك البلد. ولو مؤقتاً...»[٦٢].

كان لورنس الوحيد في الحكومة البريطانية الذي ظل آنذاك يرى من الناحية العملية، مجالات للافادة من عبدالله في شرق الأردن ـ ولو انها مجالات مؤقتة. «ان مجموع كلفته يقل عن كلفة فوج واحد. ونظام حكمه لا يسبب لنا أية اساءات، بغض النظر عن الحل النهائي الذي ننفذه، بشرط الا يتمتع بشعبية كبيرة وألا يكون بالغ الكفاءة»[٦٣]. وبما أن الحكومة البريطانية لم تكن بعد قد حزمت أمرها بشأن فصل شرق الأردن بصورة دائمة عن فلسطين ـ إما بجعله كياناً قائماً بذاته، أو بالسماح للملك حسين بضمه الى الحجاز ـ فان الفكرة القائلة ان نظام حكم عبدالله الموقت يؤخر ساعة الحسم، كانت فكرة جذابة. بيد أن ادعاء لورنس أن الحل المستند الى بقاء عبدالله هو الحل الأقل كلفة، كان يمثل الحجة التي تستهوي ونستون تشرشل أكثر من غيرها.

أظهر عبدالله عزمه على مساعدة بريطانيا، بتوقيعه على معاهدة انكليزية ـ هاشمية أحضرها لورنس معه الى الشرق الأوسط. لقد جاء لورنس بصفته ممثل تشرشل المطلق الصلاحية، وأمضى شهوراً في الحجاز محاولاً اقناع الملك حسين بالتوقيع على المعاهدة. كانت الغاية من المعاهدة أن تكون تسوية شاملة لكل المطالب التي تقدم بها الحسين لنفسه وللعرب منذ الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى. وتضمنت أحكام المعاهدة تأكيداً لاعتراف بريطانيا به ملكاً للحجاز، وستدفع له معونة سنوية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ جنيه، ومقابل ذلك تطلب إليه الاعتراف بالانتداب الفرنسي على سورية والانتداب البريطاني على فلسطين. كان الحسين يقول أحياناً انه سيوقع على المعاهدة، ثم يبدل رأيه. ويقول لورنس ان الحسين طلب في وقت ما: «الاعتراف بسيادته على سائر الحكام العرب في كل مكان»[٦٤]. وكان اعتقاد لورنس ان هذا الرجل الطاعن في السن في مكة، أصبح التعامل معه مستحيلاً. وقد حصل لورنس على توقيع عبدالله، ولكن رفض الحسين التوقيع على المعاهدة، جعلها بلامعنى. مع ذلك يبدو أن لورنس كان شاكراً لعبدالله محاولته أن يكون نافعاً.

بعد مضي بضعة شهور على توليه منصب حاكم شرق الأردن، أخذ عبدالله يغير رأيه بشأن خطط المستقبل. كان في أول الأمر قد أوحى للبريطانيين أنه ينوي البقاء مدة قصيرة في شرق الأردن، لأن المنطقة غير هامة له نسبياً، نظراً لطموحاته الكبيرة في أماكن أخرى. غير أن لورنس أبلغ رؤساءه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ أن عبدالله عازم على البقاء. لقد كان عبدالله طامحاً الى اعتلاء عرش سورية، والظاهر أن تطورات جديدة شجعته على الاعتقاد بأن فرنسا قد تكون مستعدة للتفاوض على مصالحة تتيح له تحقيق هدفه. ولذلك مال الى البقاء على مقربة من سوريا.

(٦٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

(٦٣) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(٦٤) ماك، **امير اضطرابنا**، ص ٣٠٦.

في الوقت نفسه لم تعد الحاجة ملحة لاستبدال حاكم أكثر فعالية بعبدالله. ذلك أن سانت جون فيلي، وهو شخصية بريطانية ذات بأس ـ وأحد كبار مستكشفي شبه الجزيرة العربية ـ أصبح المستشار الرسمي الجديد لعبدالله. وأهم من ذلك، أن صديق لورنس، الكولونيل ف. بيك، بدأ في تشكيل قوة بدوية من جنود نظاميين بقيادة بريطانية، وأصبحت هذه القوة لاحقاً ـ بقيادة خلفه، جون غلوب ـ الجيش العربي المرهوب. وبدا أن وضع القانون والنظام يتحسن وفقاً للخطوط التي رسمها لورنس، أي من دون انفاق مبلغ اضافي كبير من المال. وبدأ لورنس يعتقد أن بقاء عبدالله هو، في نهاية المطاف، فكرة حسنة.

ولكن مساندة عبدالله ـ القادم من شبه جزيرة العرب ـ كحاكم لشرق الأردن، والمحافظة على شرق الأردن كمحمية عربية لا يستطيع اليهود الاستيطان فيها لاقامة وطنهم القومي، يعنيان الخروج على سياسة اعلان بلفور التي تقضي بتشجيع الوطن القومي اليهودي. فإذا كانت بريطانيا عازمة عزماً حقيقياً على جعل فلسطين بلداً يهودياً، فلن يكون بداية ميمونة، منع اليهود من الاستيطان في خمسة وسبعين بالمئة من البلد أو تسليم الادارة المحلية الى شخص من شبه جزيرة العرب، وليس الى يهودي. ان اعلان بلفور قد وجد تجسيداً له في انتداب عصبة الأمم الذي عهد بفلسطين الى بريطانيا، وفي المدة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ كان صك الانتداب ـ الذي يفوض بريطانيا أن تكون وصية على فلسطين، ويجعل مهمتها انشاء وطن قومي يهودي، مع حماية حقوق غير اليهود ـ يأخذ طريقه من عصبة الأمم الى البرلمان البريطاني للموافقة عليه. ولما كان قرار تشرشل الموقت هو عدم التشجيع على ـ أو حتى السماح ـ اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين الشرقية، يناقض أحكام الانتداب، فقد قرر أن يغير أحكام الانتداب، ولذلك أعيدت صياغتها بحيث تنص على أن بريطانيا غير ملزمة بتطبيق سياسة اعلان بلفور شرقي نهر الأردن.

لقد شعر الزعماء الصهيونيون بالقلق، لأن تقليص حدودهم الشرقية، من شأنه أن يوهن برنامجهم، لا سيما أن بريطانيا عندما تفاوضت مع فرنسا لتعيين الحدود بين فلسطين من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى، تنازلت عن أرض تقع على حدودهم الشمالية. وقد كتب حاييم وايزمان الى تشرشل في أوائل عام ١٩٢١ ان الاتفاق مع فرنسا: «حرم فلسطين من الوصول الى الليطاني، وحرمها امتلاك أعالي نهر الأردن ونهر اليرموك، وسلبها السهول الخصبة شرقي بحيرة طبريا، هذه السهول التي كانت تعتبر حتى الآن أحد أهم الأماكن الواعدة لاستيطان يهودي واسع النطاق». ثم جاء على ذكر شرق الأردن، فكتب قائلاً: «ان حقول جلعاد، ومؤاب، وأدوم مع نهر أرنون ونهر جابوك... مرتبطة تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً بفلسطين، وعلى هذه الحقول يعتمد الآن الى حد كبير نجاح الوطن القومي اليهودي بعد أن سلخت سهول الشمال الغنية عن فلسطين ومنحت الى فرنسا»[٦٥]. وقد أرسل القاضي براندين، زعيم الصهيونية الأميركية رسالة برقية الى بلفور قبيل نهاية عام ١٩٢١ مشدّداً على الموضوع عينه، ومتأسياً لفقدان مياه نهر

(٦٥) كليمان، **اسس السياسة البريطانية**، الصفحات ٢٨٥ ـ ٢٨٨.

الليطاني (في ما هو الآن لبنان) ولافتاً الانتباه الى الأهمية الاقتصادية لسهول شرق الأردن[٦٦].

مع ذلك لم يقم الزعماء الصهيونيون بحملة قوية لمعارضة فصل شرق الأردن ادارياً. ذلك انهم اعتبروا هذا الفصل ـ وليس من دون سبب ـ مجرد اجراء موقت. وهكذا نظرت وزارة المستعمرات الى الأمر. لقد كانت وجهات نظر كبار المسؤولين مختلفة، غير أن شاكبرو أوجز الاتفاق الذي توصل اليه هو وزملاؤه، فقال انه تقرر عدم السماح للصهيونية بالدخول الى شرق الأردن في الوقت الراهن، ولكن مع عدم ايصاد الباب في وجهها نهائياً»[٦٧].

لم يتبيّن لتشرشل ان ابقاء عبدالله في شرق الأردن سيورط بريطانيا في الحرب الدينية الشرسة القائمة في شبه جزيرة العرب بين آل سعود وآل هاشم. ولكن «الاخوان الوهابيين» المتعصبين عبروا الحدود غير الواضحة المعالم في الصحراء لمهاجمة عبدالله في عام ١٩٢٢، ولما تمض سنة واحدة على وصوله الى الأردن. لقد وصلت قوة من المغيرين جماعة «الاخوان» تقدر بما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف الى نقطة تبعد عن عمان (الآن عاصمة الأردن) مسيرة ساعة واحدة على ظهور الجمال، فسحقتها الطائرات والسيارات المصفحة البريطانية(*). وقد جرّت تطورات السنين اللاحقة بريطانيا الى القيام بدور في حكم شرق الأردن والدفاع عنه، أكثر مباشرة مما انتوى تشرشل أن يكون هذا الدور، وما لبث المسؤولون البريطانيون أن أخذوا يرون في عبدالله مشكلة، لا حلاً لمشكلة.

بالرغم من ذلك فان مجموعة الترتيبات التي أعدتها وزارة المستعمرات باعتبارها ترتيبات موقتة وإدارية فقط، اتخذت مع الزمن شكل واقع سياسي دائم. وقد استقر الأمير القادم من شبه جزيرة العرب وحاشيته الأجنبية، في عمان وأصبحوا عاملاً جديداً ودائماً في السياسة المعقدة لنظام الانتداب على فلسطين. والاقتراح الذي كان لا يفتأ يتكرر بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، كان يصطدم بمشكلة ان خمسة وسبعين بالمئة من البلاد قد أعطي الى أسرة عربية غير فلسطينية. ان منطقة شرق الأردن المحدثة أصبحت في ما بعد دولة الأردن المستقلة، وانجرفت تدريجاً الى الوجود ككيان منفصل عن بقية فلسطين. والحقيقة، اننا كثيراً ما ننسى الآن أن الأردن كان جزءاً من فلسطين.

---

(٦٦) المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

(٦٧) المرجع نفسه، ص ٢٣٣.

(*) ان بريطانيا بحمايتها عبدالله، إنما جزأت في الواقع عالم عرب الصحراء بين أسرتين مالكتين متخاصمتين، وجعلت من الحدود الأردنية خط التجزئة. والبلدان الوحيدان اللذان لا تزال تسميتهما في عام ١٩٨٨ تدل على انهما ملك عائلي هما المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. والحد الدولي بينهما لا يزال هو خط التجزئة بين أسرتي شبه الجزيرة العربية المالكتين.

الفصل الثاني

تشرشل ومسألة فلسطين

(١)

واجه تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات في السنتين ١٩٢١ و١٩٢٢ وفي أثناء معالجته المشاكل المزعجة في فلسطين غربي نهر الأردن، صعوبة أكبر مما واجه في تعامله مع شرق الأردن والعراق. كانت المسألة في فلسطين هي مسألة الصهيونية التي الهبت المشاعر الهاباً شديداً، الى حد انه لم يكن من السهل دائماً أن يتذكر المرء ما هي المشكلة في الواقع. لقد صور الصهيونيون فلسطين ـ وبصورة صحيحة كما نعرف الآن ـ انها بلد قادر على اعاشة ما لا يقل عن خمسة أو عشرة أضعاف الناس الذين كانوا يعيشون فيها آنذاك. ولذلك كان هناك متسع لقدوم ملايين المستوطنين اليهود دون تشريد أحد من السكان العرب الذين ربما كان عددهم ٦٠٠,٠٠٠ نسمة.

في ذلك الوقت لم يكن العديد من اليهود مستعدين للاستيطان كطلائع في فلسطين، ولكن الصهيونيين كانوا يأملون، والعرب كانوا يخشون، أن يقدم على ذلك العديد من اليهود، ولهذا صار حق اليهود في دخول البلاد دون قيد، المسألة المركزية في السياسة الفلسطينية. لقد ادعى أصدقاء الصهيونية ـ وبرهنوا في ما بعد ـ أن المشروع اليهودي يمكنه أن يغني البلاد، ولكن كان ثمة من اقنع الفلاحين العرب الفقراء بأن المطلوب إليهم هو اقتسام القليل الذي يملكونه مع الغرباء.

وقد رأينا سابقاً أن أعمال شغب عربية معادية للصهيونية، حدثت في فلسطين قبل سنة من تسلم تشرشل منصب وزير المستعمرات في شهر شباط (فبراير) ١٩٢١. ولم يمض وقت طويل على محاولته حل مشاكل الشرق الأوسط خلال مؤتمر القاهرة في آذار (مارس) من ذلك العام، حتى تفجر الوضع في فلسطين مرة أخرى. فقد حدثت أعمال شغب في يافا في اليوم الأول من أيار (مايو) ١٩٢١، وكانت بداياتها أعمال نهب تطورت الى أعمال قتل: فخلال اليوم الأول قتل الغوغاء العرب خمسة وثلاثين يهودياً. وخلال أسبوع أريقت فيه الدماء، امتد القتال الى سائر

أنحاء البلد، إذ حاصر العرب المستعمرات الزراعية اليهودية خارج المدن الرئيسة. كانت أعمال الشغب العربية التي بدأت في يافا هي في الأصل تفجراً للغضب على فئة صغيرة من الشيوعيين اليهود الذين شقوا طريقهم الى وسط المدينة لمنافسة مظاهرة سبقتهم وقامت بها مجموعة أكبر مؤلفة من الاشتراكيين اليهود. ولذلك تشكل لدى البريطانيين انطباع بأن الاضطرابات كانت في أساسها بلشفية. وقد ادعى الكابتن برونتون، الذي خدم مدة ما في الادارة العسكرية، ان الذين تسببوا في أعمال الشغب هم «اليهود البلاشفة» وأكد أن: «انفجارات اليوم قد تصبح ثورة في الغد»[1].

لقد كان رد فعل المندوب السامي سير هربرت صاموئيل، على الهجمات العربية، ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين مؤقتاً، فخاف الزعماء الصهيونيون أن تؤدي مكافأة العنف العربي من قبل صاموئيل الى ضمان تجدد العنف، والى أن يكون الانتداب البريطاني على فلسطين انتداباً عاصفاً.

لقد تباطأت ادارة صاموئيل في استعادة النظام. وفي ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢١ ذكرت جريدة «التايمز»: «أن الأمن العام، ولا سيما في الشمال مفقود من سائر الوجوه العملية. فالغارات تشن يومياً تقريباً من شرق الأردن...»، وادعى مراسل جريدة «التايمز»: «ان الثقة بالسلطات مفقودة لدى اليهود والعرب على السواء» وأضاف: «ان السكان الأكبر سناً يقولون ان الأمن العام كان أفضل كثيراً في عهد الأتراك».

ومع أن أعمال الشغب العربية بدت وكأنها قد تتكرر، واصل الزعماء الصهيونيون سعيهم للتفاهم مع العرب والتعبير عن ثقتهم بأن معظم العرب يحبذون السلام والتعاون(*).

(٢)

في زعم تشرشل ان احدى المشاكل الكبيرة التي واجهها في محاولة اخماد أعمال الشغب العربية مع الاستمرار في تنفيذ البرنامج الموالي للصهيونية، هي أن القوات البريطانية التي يعتمد عليها لم تكن مستعدة لتطبيق سياسته.

---

(١) اوكسفورد. كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط، أوراق سي. دي. برونتون.

(*) قال ناحوم سوكولوف عند افتتاحه المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في صيف عام ١٩٢١ ان اليهود: «مصممون على العمل بسلام مع الأمة العربية». وإذ أكد الروابط التاريخية بين الشعبين قال انهما بالتعاون قادران: «على خلق حياة جديدة تتصف بمنتهى الكمال لشعوب الشرق»، وان: «مصالحهما متطابقة...»، وقد اعتبر أعمال الشغب العربية الأخيرة من صنع جماعة صغيرة من المجرمين، وأكد للسكان العرب أن اليهود: «لا يأتون الى الأرض المقدسة بروح التسلط. انهم بالجد والسلام والاعتدال سيفتتحون مصادر جديدة للانتاج ستكون بركة لهم وللشرق كله»[2].

(٢) ورد كلامه في جريدة **التايمز** ٢ أيلول ١٩٢١.

كانت حالة العداء للصهيونية أمراً يسهل فهمه على البريطانيين في فلسطين: فقد عاش العرب في البلاد عصوراً عديدة وهم لا يريدون تغيير حياتهم أو أرضهم. ثم ان الجنود والمسؤولين البريطانيين يعملون يومياً وسط العرب، وهؤلاء يعبرون لهم عن هذا الرأي. واليهود بطبيعة الحال يعيشون أيضاً في فلسطين، وعلاقتهم بالأرض أعمق عمراً، ولكن جزءاً كبيراً من قضية الصهيونية، على قوتها، لم يكن ملموساً بالكامل: فهي من ناحية قضية تاريخية، ومن ناحية اخرى نظرية، ومن ناحية ثالثة خيالية (بمعنى أن المشروع اليهودي لن يجلب مستوى معيشة اعلى كثيراً لجميع سكان البلاد إلا في المستقبل). وكانت القضية الصهيونية تستند أيضاً الى معاناة اليهود في أماكن مثل روسيا وبولندا. ولكن أعضاء الادارة البريطانية في فلسطين لم يروا بأعينهم قط هذه المعاناة ولم يكونوا بالضرورة مطلعين عليها.

يقول فلاديمير جابوتنسكي، المناضل الصهيوني الذي أسس الفيلق اليهودي في جيش اللنبي، ان العسكريين البريطانيين رأوا أن الصهيونية نظرية «خيالية» بعيدة المدى تهدف الى معالجة علل العالم، وبالتالي لا تقوم على أساس سليم. ويقول جابوتنسكي ان هذه الخطط الخيالية لتحسين العالم، جاءت معاكسة لنزعات الانكليزي العادي المنتمي الى الطبقات الحاكمة[٣].

وأشار جابوتنسكي أيضاً الى أن الادارة في فلسطين ملأى بالمستعربين المحترفين. وهؤلاء (كتب يقول) مغرمون بالعالم العربي (كما تصوروه في أذهانهم) الى حد انهم تحملوا عناء دراسة اللغة العربية وتأهيل أنفسهم للخدمة المدنية، وكانوا مستعدين لمغادرة بريطانيا من أجل تمضية حياتهم المهنية في الشرق الأوسط العربي. ومن الطبيعي انهم لا يرغبون في رؤية طابع فلسطين العربي وقد تغير.

لقد مس جابوتنسكي مساً خفيفاً، ودون تشديد، ما قد يكون السبب الرئيس للمعارضة البريطانية لسياسة اعلان بلفور: السبب هو أن هذه السياسة تسبب المتاعب. فليست لها شعبية لدى العرب الذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان، في حين أن مهمة الادارة الاستعمارية البريطانية هي الحفاظ على هدوء السكان وارضاؤهم. ثم ان العسكريين والمدنيين البريطانيين في فلسطين، لديهم من الأسباب ما يدعوهم للاعتقاد أنهم يستطيعون أن ينعموا بحياة هنيئة وسلمية خلال خدمتهم في بلاد تشعر بالرضى، لولا السياسة التي تبنتها لندن، لأسباب لا يمكن فهمها فوراً، وهذه السياسة تسبب التوتر والعنف بين السكان وتعرض الادارة المحلية البريطانية للمصاعب والخطر.

ومما يدعو للسخرية، أن السخط في أوساط البريطانيين أدى الى زيادة المصاعب والخطر، لأنه شجع المقاومة العربية والتعنت العربي. في حين أن لندن لم تكن مستعدة للرضوخ. لقد حدثت

(٣) فلاديمير جابوتنسكي، **قصة الفيلق اليهودي**، ترجمة صامويل كاتز (نيويورك: برنارد اكرمان، ١٩٤٥)، الصفحتان ١٦٨ ـ ١٦٩.

واقعة معينة قدر لها أن تؤدي الى عواقب دائمة؛ انها تدخل الادارة في فلسطين في اختيار زعيم ديني للسكان المسلمين.

بداية هذه الواقعة كانت وفاة مفتي القدس في ٢١ آذار (مارس) ١٩٢١. والمفتي موظف مهمته الافتاء في الشريعة الاسلامية، ومفتي القدس هو كبير رجال الافتاء في منطقته. غير أن الادارة البريطانية التي أنعمت عليه بلقب يبدو انه من ابتكارها، سمته المفتي الأكبر وزعيم المسلمين في فلسطين[٤]. ووفقاً للقانون العثماني، الذي دمجه البريطانيون في قانونهم، تختار الحكومة المفتي الأكبر الجديد من بين ثلاثة مرشحين تسميهم الهيئة الانتخابية الاسلامية.

لم يكن أمين الحسيني، وهو سياسي مثير للشغب، في أواسط العشرينات من عمره، سبق أن حُكم بالسجن عشر سنوات (ثم صدر عفو عنه) بسبب دوره القيادي في أعمال الشغب التي وقعت عام ١٩٢٠، واحداً من المرشحين الثلاثة، ومع ذلك عُين في منصب المفتي الأكبر الجديد نتيجة مكيدة دبرها موظف عنيف في عدائه للصهيونية يدعى آرنست رتشموند، وهو عضو في مكتب سكرتارية المندوب السامي البريطاني.

رتشموند مهندس معماري خدم قبل الحرب في ادارة الأشغال العامة المصرية، وكان مديناً بوظيفته في فلسطين الى رونالد ستورز، صديقه الحميم الذي قاسمه في القدس منزلاً واحداً بعض الوقت. كان عمله في ادارة فلسطين موظف ارتباط مع المسلمين، ومهمته (على حد تعبير الجنرال جيلبرت كلايتون) «أن يكون الى حد ما نظيراً للمنظمة الصهيونية»[٥]، يقول مسؤول في وزارة المستعمرات في لندن ان رتشموند كان «عدواً يجهر بعداوته للسياسة الصهيونية» التي تتبعها الحكومة البريطانية[٦]. وقد شن حملة على هذه السياسة، وبعد ذلك بسنوات ـ أي في عام ١٩٢٤ ـ كتب الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين قائلاً: ان المندوب السامي وموظفيه، ودائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات في لندن، واللجنة الصهيونية في فلسطين، باتباعهم الصهيونية، «إنما يقعون تحت سيطرة والهام روح لا يمكنني إلا أن أعتبرها شريرة»[٧].

عندما ضمن ريتشموند منصب المفتي الأكبر وزعامة المسلمين الفلسطينيين لأمين الحسيني في عام ١٩٢١، لا بد أنه كان يعتقد بأنه وجه ضربة الى الصهيونية. ولكن الزمن أظهر انه وجه ضربة أقسى وأعمق أثراً تدميرياً الى عرب فلسطين الذين كان المفتي الأكبر سيقودهم الى درب مسدود ومليء بالدماء. فالمفتي الأكبر، وهو مغامر يريد كل شيء أو لا شيء، قد جازف بأراضي العرب وأرواحهم، عندما رفع الرهان في الصراع العربي ـ اليهودي الى حدود تدمير أو طرد أحد

---

(٤) ايلي كدوري، **رواية تشاثام هاوس ودراسات شرق اوسطية اخرى**، طبعة منقحة (هانوفر ولندن: مطبعة الجامعة في نيو انغلاند، ١٩٨٤)، الفصل ٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه.

الطرفين - اليهود أو العرب. ان طريق المفتي الأكبر قادته في النهاية الى ألمانيا النازية والى التحالف مع أدولف هتلر. ومع أن أمين الحسيني لم تكن له السيطرة على فلسطين العربية - إذ كان له منافسون كثيرون على زعامته - فإن منصب المفتي الأكبر منحه ميزة في التنافس على ولاء السكان العرب في فلسطين المنقسمين على أنفسهم انقساماً شديداً.

ليس بالامكان اطلاقاً ان نعرف هل كان مسلمو فلسطين سيتبعون زعماء آخرين لو استخدمت الادارة البريطانية سلطتها ونفوذها بطرق أخرى. ولكن في حدود مدى الأثر الذي أحدثته مبادرة ريتشموند المعادية للصهيونية، نجد أن هذه المبادرة لم تكن عوناً للقضية العربية - ولا لقضية تشرشل والحكومة البريطانية في محاولتهما احلال السلام وتحقيق التقدم في فلسطين المضطربة.

(٣)

قارب تشرشل مسألة فلسطين المعقدة والمثيرة للمشاعر والمربكة، ببرنامج بسيط وعقلاني وواضح. كان يؤمن باختبار التجربة الصهيونية ويعتقد انها مفيدة للجميع. وعندما زار فلسطين بعد مؤتمر القاهرة، قال لوفد عربي فلسطيني بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٢١:

«إنه صواب جلي أن اليهود المشرذمين يجب أن يكون لهم مركز قومي أو وطن قومي يستعيدون فيه وحدتهم، وأين يكون هذا الوطن ان لم يكن في فلسطين التي ارتبطوا بها ارتباطاً حميماً وعميقاً لأكثر من ثلاثة آلاف سنة؟ نحن نرى أن ذلك سيكون لخير العالم، ولخير اليهود، ولخير الامبراطورية البريطانية، ولكنه أيضاً لخير العرب القاطنين في فلسطين، ونحن عازمون على أن نجعله هكذا... سيكون للعرب في فلسطين نصيب في الفوائد والتقدم الناجمة عن الصهيونية»(٨).

كان تشرشل على الدوام متعاطفاً مع الأماني اليهودية ومع محنة اليهود المضطهدين من قبل قياصرة روسيا. وكان، مثله مثل بلفور، يشعر أن اضطهاد اليهود في روسيا وأمكنة أخرى، قد خلق مشكلة للعالم بأسره، وان انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين يحل المشكلة.

وكان رأي تشرشل أن هناك ثلاثة أنواع من اليهود الناشطين سياسياً: المشاركين في الحياة السياسية للبلد الذي عاشوا فيه، والذين اتجهوا الى العنف وعقيدة البلشفية الدولية الهدامة، والذين ساروا وراء الدكتور حاييم وايزمان على طريق الصهيونية. وفي رأيه أن المسألة بالنسبة لأغلبية يهود العالم، الذين نشأوا في بلدان مثل روسيا، محرومين المواطنية الكاملة على قدم المساواة مع غيرهم، هي هل يكونون بلاشفة أو صهاينة. وبما أنه هو نفسه وطني متقد الحماسة، فقد اعتبر القومية اليهودية ظاهرة صحية ينبغي تشجيعها.

(٨) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق، المجلد ٤، الجزء ٢، تموز ١٩١٩ - آذار ١٩٢١ (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٧٨)، ص ١٤٢٠.

فقد قال:

«إذا ما حدث ما أرى انه قد يحدث، ان أنشئت في زمن حياتنا على ضفاف نهر الأردن وبحماية التاج البريطاني دولة يهودية قد تضم ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي، فسيكون ذلك حدثاً في هذه المرحلة من تاريخ العالم، وسيكون هذا الحدث كيفما نظرنا اليه، نافعاً، وسيكون على نحو خاص منسجماً مع أصح مصالح الامبراطورية البريطانية»[٩].

هذا ما كتبه تشرشل ـ قبل أن يتسلم منصب وزير المستعمرات ـ في أوائل عام ١٩٢٠.

لم يكن تشرشل غافلاً عن معارضة الصهيونية من قبل عرب فلسطين، ولكنه اعتقد انه يمكن التغلب على هذه المعارضة ببرنامج يجمع بين الحزم في الأساس، والاغراءات الترغيبية، والحلول الوسط. وقد حاول عندما تولى وزارة المستعمرات، استرضاء شعور الفلسطينيين العرب بتخفيف مساندة بريطانيا للصهيونية. وكما أشرنا آنفاً، قرر اختبار الصهيونية أولاً في ربع فلسطين الواقع غربي نهر الأردن فحسب، وعدم اتخاذ قرار في أثناء ذلك بشأن امتدادها لاحقاً الى ثلاثة الأرباع الأخرى ـ الى شرق الأردن. علاوة على ذلك، حاول تشرشل اعادة تعريف الالتزام البريطاني: فقد اقترح اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين بدلاً من محاولة جعل فلسطين نفسها كياناً يهودياً، وادعى ان هذا هو المقصود بصيغة اعلان بلفور. (في حديث خاص جرى في منزل بلفور في صيف عام ١٩٢١، ناقضه بلفور ورئيس الوزراء كلاهما وقالا له: «انهما قصدا دائماً باعلان بلفور قيام دولة يهودية في نهاية المطاف»[١٠].

إضافة الى ذلك، حاول تشرشل تبديد الريب التي ساورت العرب، باظهاره ان مخاوفهم الاقتصادية لا تستند الى أساس. فقد كان يحاجج دائماً بأن المهاجرين اليهود لن يسلبوا العرب أعمالهم ولا أراضيهم، بل هم على العكس سيخلقون فرص عمل جديدة وثروة جديدة تعود بالفائدة على السكان جميعاً.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٢١ قال في مجلس العموم: «ليس هناك في الحقيقة ما يخيف العرب... فلن يسمح بقدوم أي يهودي زيادة عن العدد الذي يمكن توفير معيشته عن طريق الثروة المتزايدة وتنمية ثروات البلد»[١١]. وفي شهر آب كرر القول لوفد عربي جاء الى لندن:

«أخبرتكم المرة تلو المرة انه لن يسمح بقدوم اليهود إلا بحدود ما ينشئون من وسائل لمعيشتهم... ولن يستطيع اليهود أن يأخذوا أرض أحد. ولن يتمكنوا من سلب أي انسان حقوقه أو ممتلكاته... أما إذا شاؤوا أن يشتروا أرض الغير وأراد الغير بيعها لهم، وإذا شاؤوا تنمية

---

(٩) المرجع نفسه، ص ١٠٢٨، الحاشية ١.

(١٠) المرجع نفسه، الجزء ٣: نيسان ١٩٢١ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢، ص ١٥٥٩.

(١١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤، ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب**، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٥٩٧.

وفلاحة مناطق هي الآن بور وتحويلها الى مناطق خصبة، فلهم الحق... (في أن يفعلوا ذلك)»[١٢].

وقـال للوفد[١٣]: «هنالك متسع للجميع... ولا أحد أصابكم بسوء... والمهمة التي أمام اليهود أصعب كثـيراً من مهمتكم. فأنتم لا همّ لكم إلا أن تنعموا بما تملكون، أما هم فمجبرون أن يحاولوا أن يبدعوا من القفار ومن الأراضي البور، ما يقيم أود الناس الذين يأتون بهم»[١٤].

وفي المناسبة نفسها قال للوفد العربي شاكياً انه ليس من الانصاف أن يرفضوا التفاوض: «ليس من الانصاف أن يأتي المرء الى مباحثات وفي ظنه أن أحد الجانبين يجب ألا يعطي شيئاً، وان الجانب الآخر يجب أن يقدم تنازلات كبيرة وهامة، دون ضمانة لأن تكون هذه التنازلات وسيلة للسلام».

(٤)

أمضى تشرشل حياته منغمساً في الثقافة السياسية الأوروبية، فكان أمراً عادياً عند طرح اقتراح ما، أن يحسب حساب حاجات جميع الأطراف المعنية ورغباتها، ومن ضمنها حاجات الخصوم ورغباتهم. وهكذا، عندما فكر كيتشنر وكلايتون وستورز في العامين ١٩١٤ و١٩١٥ في استبعاد فرنسا من الشرق الأوسط العربي بعد الحرب، تنبهوا الى أنه ينبغي لبريطانيا أن تعوض فرنسا عن ذلك بالحرص على حصولها على مكاسب اقليمية في أماكن أخرى من العالم. ومع أن هذا قد لا يكون تقويماً واقعياً لما تقبله فرنسا، فقد كان اقراراً واقعياً بأنه إذا ما حققت بريطانيا مكاسب اقليمية فسوف تصر فرنسا على أن تماثلها.

وعلى غرار ذلك، حدد مصطفى كمال ـ وهو رجل دولة ذو ذهنية أوروبية ـ في تركيا ما بعد الحرب، مطالب اقليمية للقومية التركية ليس فقط على أساس حاجات تركيا، بل أيضاً على أساس فهمه لما قد يقبل به جيران تركيا.

كان هذا نوعاً من حنكة رجل الدولة ألفه تشرشل، ولكنه لم يتبينه في الوفد العربي الذي جاء الى لندن، إذ لم يفعل هذا الوفد شيئاً سوى تكرار مطالبه. كانت فلسطين منطقة مستهدفة بمطالب معقدة ومتضاربة، ولكن الوفد العربي لم يحسب حساباً لأية مطالب أو مخاوف أو حاجات أو أحلام إلا ما كان يخصه. وخلافاً للزعماء الصهيونيين، الذين سعوا لتعويض القومية العربية بمساندة العرب ضد المطالب الفرنسية في سورية، والذين ارتأوا اقامة مناطق حكم ذاتي عربية ضمن فلسطين، وأعدوا خططاً لفوائد اقتصادية وغير اقتصادية تعود على العرب الذين يختارون

(١٢) المرجع نفسه، ص ٦٢٩.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٦٣٠.

(١٤) المرجع نفسه.

العيش ضمن حدود الوطن القومي اليهودي، لم يحاول القادة العرب أن يتوافقوا مع الأماني اليهودية أو أن يحسبوا حساباً للحاجات اليهودية.

لقد تبين أن التعامل مع شرق أوسطيين على شاكلة هؤلاء الناس، هو أشد احباطاً بكثير مما تخيلته لندن في زمن الحرب، عندما أثيرت لأول مرة امكانية ادارة الشرق الأوسط بعد الحرب. ان أعضاء الوفد العربي ـ في نظر تشرشل ـ لم يفعلوا ما يفترض بالسياسيين أن يفعلوا: فلم يكن هدفهم التوصل الى اتفاق ـ أي اتفاق. وكان ظاهراً عدم استعدادهم لتقديم واحد بالمئة من أجل الحصول على تسعة وتسعين بالمئة، ولذلك لم يعرضوا على الجانب الآخر أي حافز لتقديم تنازلات. لقد جادل تشرشل القادة العرب ـ ولكن دون جدوى.

(٥)

كان الوفد العربي الى لندن، برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني(*)، رئيس الهيئة العربية، ممتنعاً في الظاهر عن فهم ما يقوله تشرشل. فما ان يطرح أعضاء الوفد سؤالاً ويجيب عنه تشرشل، حتى يطرحوا السؤال عينه مرة أخرى وكأنهم لم يسمعوا رد تشرشل. وقد أظهر تشرشل امارات الاحباط والغضب ازاء هذا الأسلوب، ولكنه ظل يكرر أجوبته على أمل أن يفهموه في نهاية الأمر. وبهذه الروح كرر القول ان الأرض لن تؤخذ من العرب، ولن يبيع العرب أرضاً الى اليهود إلا إذا شاؤوا بيعها.

نادراً ما كانت الأمور في الشرق الأوسط في واقعها كما تبدو في ظاهرها. ومسألة الأرض في فلسطين مثال على ذلك. فالوفد العربي الى لندن فهم فعلاً ما عناه تشرشل بكلامه عن العرب الذين يشاؤون بيع أرض لليهود، لأن موسى كاظم باشا، رئيس الوفد، نفسه كان أحد الذين باعوا أرضاً لمستوطنين يهود[١٥]. وهذا ما فعله أيضاً الأعضاء الآخرون في الوفود العربية التي جاء بها الى لندن في العامين ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ وفي الأعوام التي لحقتها.

كان الأمير فيصل والدكتور حاييم وايزمان قد اتفقا في عام ١٩١٨ على انه ليست في فلسطين ندرة في الأرض، وانما المشكلة هي أن جزءاً كبيراً من الأرض تسيطر عليه قلة من الملاكين والمرابين العرب[١٦]. والكثرة الساحقة من الفلاحين تكد لتحصل بشق النفس على كفاف المعيشة من حصص في الأرض ضئيلة المحصول، هزيلة التربة، شحيحة الري، في حين أن الممتلكات الكبيرة من الأراضي الخصبة تعود الى الأسر المتنفذة والملاكين الغائبين.

(*) حذار الالتباس بينه وبين قريبه المفتي الأكبر الشاب.

(١٥) كنيث ستي، **مسألة الأرض في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٣٩** (تشابل هيل ولندن: مطبعة جامعة كارولينا الشمالية، ١٩٨٤)، ص ٦٧.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٣٧.

كانت الخطة الصهيونية التي عرضها وايزمان على فيصل عام ١٩١٨ تقضي بعدم التعدي على الأرض التي يفلحها الفلاحون العرب، وبدلاً من ذلك استصلاح الأراضي القفر وغير المفلوحة واستخدام الأساليب الزراعية العلمية لاستعادة خصوبتها. بيد أنه تبين أن كبار الملاكين العرب كانوا تواقين لبيع أراضيهم الخصبة أيضاً الى المستوطنين اليهود ـ بأرباح كبيرة جداً(*). والحقيقة ان مشتري الأراضي اليهود كانوا يعرضون أسعاراً مرتفعة جداً، الى حد أن احدى العائلات العربية في بيروت باعت قطعاً من الأرض في وادي جرزيل الى مستوطنين يهود بأسعار تتراوح بين أربعين وثمانين ضعف سعر الشراء الأصلي[١٧]. لم يكن العرب مجبرين من قبل اليهود على البيع، بل على العكس كانوا يعرضون الكثير من الأرض على اليهود الى أن أصبح العامل الوحيد الذي يحدّ من الشراء هو المال: فلم يكن المستوطنون اليهود يملكون مالاً كافياً لشراء كل الأرض التي عرضها العرب عليهم[١٨].

ولم يقتصر الأمر على العرب غير الفلسطينيين، بل ان الطبقة المتزعمة العربية الفلسطينية نفسها كانت شديدة التورط في بيع الأراضي، مع انها تستنكر هذا البيع في العلن. ان ما لا يقل عن ربع أعضاء القيادة الرسمية المنتخبة للعرب الفلسطينيين باعوا أرضاً للمستوطنين اليهود، إما مباشرة أو عن طريق أفراد عائلاتهم في المدة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٨[١٩].

لعل هذه الصفقات قد ضللت القيادة الصهيونية فجعلتها تسيء فهم عمق المعارضة المحلية الحقيقية للاستيطان اليهودي. ومن جهة أخرى، فان الحكومة البريطانية لم تخطىء في فهم هذا العمق فحسب، بل أخطأت أيضاً في الحكم على طبيعة الرد العربي: أي انها عالجت مسألة الأرض وكأنها مسألة حقيقية وليست مزورة، ولذلك فان تشرشل وزملاءه إما انهم أخطأوا في فهم الأساس الحقيقي لمقاومة العرب للصهيونية أو تظاهروا باساءة الفهم. فمقاومة العرب للاستيطان اليهودي لها جذور عاطفية ودينية، ولها جذور في الخوف من الأجانب، وفي مجموعة المشاعر التي تستحوذ على الناس عندما يتدفق قادمون جدد بقصد تغيير محيطهم. لقد كان عرب فلسطين يدافعون عن نمط حياة مهدد بالخطر. والوفود العربية التي جاءت لمقابلة ونستون

(*) لأسباب مختلفة، هبط الناتج الاقتصادي للممتلكات الزراعية الفلسطينية الى مستويات متدنية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة، ولم تتمكن طبقة الملاكين العرب من المحافظة على مستوى الدخل الا نتيجة فورة شراء اليهود للأرض بأسعار متضخمة. كان الاستيطان اليهودي فرصة للأثرياء العرب، بغض النظر عما يقولونه خلاف ذلك امام الناس، وأما ادعاؤهم أن اليهود ارغموهم على البيع فهو تزوير. والظلامة الحقيقية هي ظلامة الفلاحين العرب الفقراء. ولما كان المزارعون اليهود اشتراكيين فقد كانوا يعارضون استغلال الآخرين، ولهذا السبب كانوا يعملون بأنفسهم. وهكذا عندما كان اليهود يشترون مزارع عربية كانت الأيدي العربية العاملة في هذه المزارع تفقد عملها.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(١٨) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٦٧.

تشرشل، لم تفصح عن هذا الأساس الحقيقي لمعارضة الصهيونية، بل كانت بدلاً من ذلك، تقيم حجتها على أساس أن البلد لا يستطيع اعاشة المزيد من السكان. وقد قبل تشرشل كلامهم على علاته، وقبل قولهم انهم يعترضون لأسباب اقتصادية، ثم أخذ يعمل ليثبت لهم انه ليس هناك ما يسوغ مخاوفهم الاقتصادية.

(٦)

في عام ١٩٢٢ اتخذ تشرشل قراراً كان له أثر دائم، وأظهر أن مخاوف العرب الاقتصادية ليس لها مسوغ، عندما وافق على منح امتياز لمشاريع كهربائية ـ مائية في وادي العوجة ووادي نهر الأردن. وقد منح الامتياز الى بنحاس روتنبرغ، وهو مهندس يهودي من روسيا. وقد كان هذا القرار دافعاً لخطة بعيدة المدى من أجل توفير الطاقة ومياه الري، مما يجعل بالامكان استصلاح الأراضي واستثمارها اقتصادياً وفق مقاييس القرن العشرين. كانت تلك أول خطوة جبارة على الطريق لاثبات الادعاء الصهيوني أن فلسطين تستطيع إعاشة سكان يقدر عددهم بالملايين وليس بمئات الألوف كما يدعي الناطقون العرب.

لقد أعجب تشرشل بصورة خاصة بأن جرى طرح المشروع وتمويله على أساس غير تجاري، وهذا ما جعله يبلغ مجلس العموم أن ليس غير الصهيونيين وحدهم من هم مستعدون لتنفيذ مشروع كهذا على أساس كهذا.

«قيل لي ان العرب بوسعهم تنفيذ المشروع بأنفسهم. فمن يصدق هذا الكلام؟ لو ترك عرب فلسطين وشأنهم لما أقدموا خلال ألف سنة على اتخاذ خطوات فعلية لتوفير مياه الري والكهرباء في فلسطين، ولاكتفوا ـ وهم حفنة من الناس المتفلسفين ـ بالاقامة في السهول القفر التي تحرقها أشعة الشمس، تاركين مياه نهر الأردن تستمر في تدفقها سائبة ودون احتجازها لتصب في البحر الميت»[٢٠].

استمر تشرشل في انذار العرب ـ مثلما أنذرهم منذ البداية ـ بأن عليهم أن يستخلصوا أحسن الفوائد من الوضع القائم، لأن بريطانيا عازمة في كل الأحوال على الوفاء بالتزاماتها. وفي صيف عام ١٩٢١ قال تشرشل للوفد العربي الفلسطيني المتصلب الرأي الذي جاء الى لندن: «ان الحكومة البريطانية تنوي تطبيق اعلان بلفور. وقد قلت لكم هذا الكلام المرة تلو المرة. قلته لكم في القدس. وقلته في مجلس العموم قبل أيام، وأقول لكم الآن. ان الحكومة البريطانية عازمة على تطبيق وعد بلفور. وانها لفاعلة»[٢١].

ولكن موظفي الادارة البريطانية في فلسطين شجعوا الزعماء العرب على الاعتقاد بغير ذلك. كان

(٢٠) جيلبرت، تشرشل: العالم المضروب، الصفحتان ٦٥٥ ـ ٦٥٦.
(٢١) المرجع نفسه، ص ٦٢٨.

تشرشل مكتئباً عندما قدر أن ٩٠٪ من الجيش البريطاني في فلسطين مشحونون بمعارضة سياسة اعلان بلفور[٢٢]. وقد جاء في تعميم وجّهه الجنرال كونغريف، قائد الجيوش البريطانية في مصر وفلسطين، الى جميع الجنود، «يفترض في الجيش رسمياً ألا يشتغل بالسياسة» ولكن له عواطف «وفي حالة فلسطين عواطفه هي بجلاء مع العرب الذين ظهر حتى الآن للمراقب غير المنحاز انهم ضحايا سياسة ظالمة فرضتها عليهم الحكومة البريطانية». وأشار كونغريف الى التفسير الضيق الذي أعطاه تشرشل لإعلان بلفور، فأعرب عن ثقته «بألا تعطي الحكومة البريطانية قط أي تأييد لسياسة المتطرفين الصهاينة التي ترمي الى انشاء فلسطين يهودية ليس للعرب فيها وجود إلا على سبيل التسامح فقط»[٢٣]. وعندما نقل جون شاكبرو هذا التعميم الى تشرشل، أبلغه «ان الجيش في فلسطين لسوء الحظ معظمه معادٍ للصهيونية وسيبقى كذلك مهما قيل له»[٢٤].

في صيف عام ١٩٢١ كتب هيوبرت يونغ، نائب شاكبرو، مذكرة عممها تشرشل على مجلس الوزراء، داعياً فيها: «الى عزل جميع الموظفين المدنيين المناوئين للصهيونية مهما سمت مكانتهم»[٢٥]. ولكن هذه المذكرة لم تعالج مشكلة المسؤولين العسكريين. كما ان وجود سير هربرت صاموئيل وويندهام ديدز على رأس الادارة المدنية، لم يكن له في الظاهر تأثير في التوجه السياسي للموظفين الأدنى مرتبة.

كان هناك ضمن السكان اليهود أيضاً من أصابه القنوط من الحصول على مساندة السلطات البريطانية. وقد قال فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الفيلق اليهودي، ان اليهود مضطرون للدفاع عن أنفسهم، فهذه المهمة لن يؤديها الجيش ولا الشرطة. وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٢ قال مراسل جريدة «التايمز» في الشرق لأدنى: «ان بعض الصهيونيين الأكثر تطرفاً قد ارتكبوا خطأ اجرامياً بتهريب أسلحة الى البلاد وتكوين قوة دفاع سرية تسمى هاغانا».

ومع مرور الزمن، بدأت شخصيات ذات نفوذ في بريطانيا تتساءل عما إذا كانت بريطانيا تملك الامكانيات للاستمرار في احتلال فلسطين، تأييداً لبرنامج صهيوني تبينت صعوبة تنفيذه. لقد كانت جريدة «التايمز» متحمسة في دعمها لسياسة اعلان بلفور التي وصفتها (بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٢٠) بأنها: «السياسة السليمة الوحيدة التي يمكن أن يتبناها الحلفاء ازاء الشعب اليهودي»، ولكن حماستها فترت مع تراكم الصعوبات. وفي ربيع عام ١٩٢٢ نشرت جريدة «التايمز» سلسلة مقالات في ست حلقات بقلم فيليب غريفز، الذي سبق أن خدم في المكتب العربي خلال الحرب، وشرح فيها تزايد الكراهية لبريطانيا في فلسطين، وألقى باللائمة على يهود

(٢٢) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣، ص ١٦٤٧.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٦٥٩.

(٢٤) المرجع نفسه، الحاشية ١.

(٢٥) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٦٢٤.

فلسطين بسبب أعمال الشغب التي تقع ضدهم، أكثر مما وجه اللوم الى الجيش بسبب تعاطفه مع المشاغبين. وكانت حجته ان الجيش البريطاني قد سئم الحرب والحقيقة ان الرأي العام البريطاني سئم الحرب أيضاً.

وفي عدد ١١ نيسان (أبريل) ١٩٢٢ الذي تضمن الحلقة الختامية في سلسلة مقالات غريفن، نشرت جريدة «التايمز» مقالة رئيسة تعبر عن وجهة نظر «دافع الضرائب البريطاني» أعادت فيها الى الذاكرة قيمة التجربة الصهيونية في فلسطين، ولكنها تساءلت هل تستطيع بريطانيا أن تستمر في تأييد هذه التجربة. وقالت: «انها لتجربة مثيرة للاهتمام، ولكن السؤال هو هل حسبنا التكاليف؟».

وهكذا وجد وزير المستعمرات ان سياسة حكومته في فلسطين يجري تقويضها في بريطانيا نفسها بعد أن حظيت في السابق بتأييد واسع. وفي ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ قدم الى مجلس اللوردات اقتراح يعلن أن الانتداب على فلسطين (وهو تجسيد سياسة اعلان بلفور) غير مقبول، فوافق المجلس على الاقتراح بأكثرية ستين صوتاً مقابل تسعة وعشرين. ومع أن قرارات مجلس اللوردات غير ملزمة، فان قراره هذا أدى الى تركيز الانتباه على مناقشة وزارة المستعمرات في مجلس العموم التي جرت مساء ٤ تموز (يوليو). لقد حمل عدد من أعضاء المجلس في كلماتهم على تشرشل لمحاولته وضع اعلان بلفور موضع التنفيذ. وكان كثيرون ممن حملوا على تشرشل مؤيدين سابقين لاعلان بلفور، فاستخدم تشرشل أقوالهم السابقة ضدهم بتأثير واضح. وقد تلا تشرشل اثني عشر بياناً مؤيداً لاعلان بلفور أدلى بها أصحابها عند صدوره. وقال مخاطباً مجلس العموم انه يستطيع أن يقرأ مزيداً من مثل هذه البيانات. وقال مخاطباً معارضيه انهم بعد أن أيدوا القيام بالتزام وطني، لا يحق لهم أن ينقلبوا على الالتزام وأن يهاجموه هو شخصياً لأنه يحاول تطبيق هذا الالتزام[٢٦].

لقد تحدث تشرشل بحرارة، كما فعل في عدد من المناسبات السابقة، عن حاجة بريطانيا الى الوفاء بتعهداتها، وقال مخاطباً مجلس العموم: ان اعلان بلفور صدر، «ليس فقط لما فيه من حسنات، مع اني أرى أن حسناته كبيرة»، بل بسبب الاعتقاد في ذلك الحين بأن الدعم اليهودي «سيكون ميزة جلية وأكيدة» في كفاح بريطانيا لكسب الحرب[٢٧]. ولفت الانتباه إلى انه لم يكن آنذاك عضواً في مجلس الوزراء الحربي، ولم يكن له أي دور في المداولات التي انبثق عنها اعلان بلفور. ولكنه، كغيره من أعضاء البرلمان، أيد باخلاص سياسة مجلس الوزراء الحربي، ولذلك قبل أن يحمل مسؤولية انجاز التزامات قطعها مجلس الوزراء الحربي باسم بريطانيا عندما حان وقت الوفاء بهذه الالتزامات.

جاء خطاب تشرشل على سلسلة المسائل التي تحداه فيها المعارضون، ومن ضمنها امتياز روتنبرغ، الذي أثار معارضة شديدة. فردّ بأنه خفض أكلاف ادارة فلسطين من ثمانية ملايين

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٥٢ ـ ٦٥٣.

(٢٧) المرجع نفسه.

جنيه في عام ١٩٢٠ الى أربعة ملايين في عام ١٩٢١ وإلى مبلغ يقدر بمليونين في عام ١٩٢٢، وان الحكومة البريطانية سوف تتمكن، نتيجة لبرنامج روتنبرغ للتنمية، من استعادة الأموال التي أنفقتها[٢٨].

حقق خطاب تشرشل نجاحاً رائعاً وكانت نتيجة الاقتراع على سياسة الحكومة في فلسطين ٢٩٢ صوتاً مؤيداً و٣٥ صوتاً معارضاً، فأبرق تشرشل الى ديدز في القدس ليخبره أن الاقتراع في مجلس العموم: «انقلاب مباشر على قرار مجلس اللوردات»[٢٩]. بعبارة أخرى، بريطانيا عازمة على قبول الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم.

عندئذ أرسلت الهيئة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني برقية الى وزارة المستعمرات ضمنتها رفضها لأحكام انتداب عصبة الأمم، ورفضها أيضاً للكتاب الأبيض الحكومي الذي عرض فيه تشرشل تخفيض حكومته الكبير لالتزامها بالصهيونية. غير أن الدكتور حاييم وايزمان قبل، نيابة عن المنظمة الصهيونية، وبغض النظر عن مقدار الاحجام عن هذا القول، هذه الأحكام المخفضة كثيراً، على أمل أن توفر اطاراً تنشأ ضمنه أغلبية يهودية في فلسطين، ثم تحقق هذه الأغلبية حكومة ذاتية. وقبل وايزمان أفضل الشروط التي أمكنه الحصول عليها آملاً أن تتحسن هذه الشروط مع مرور الزمن. أما الهيئة العربية فقد رفضت قبول أفضل الشروط التي أمكنها الحصول عليها من تشرشل آملة أن تتمكن، مع مرور الزمن من املاء شروطها.

(٧)

أمعن اثنان من زعماء الصهيونية ذوي النفوذ، هما دايفيد بن غوريون وفلاديمير جابوتنسكي، النظر في مغزى المعارضة العربية وردود الفعل البريطانية عليها وتوصلا (كما كان يحدث لهما في كثير من المرات) الى استنتاجات متناقضة.

ان بن غوريون، زعيم الحركة العمالية الصهيونية، هو من مواليد بولندا وقد استوطن كمزارع في فلسطين عام ١٩٠٦، ولم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، ومع انه عند بداية الحرب العالمية الأولى كان من مؤيدي الامبراطورية العثمانية، فقد انخرط في ما بعد في الجيش البريطاني. كان اشتراكياً مؤمناً أن الاستعداد للعمل وحده هو الذي يمنح المرء الحق في أن يحل في بلد ما، وأن لليهود والعرب على قدم المساواة حق العيش والعمل في فلسطين. كان تفسيره لأعمال الشغب العربية التي وقعت في عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢١ انها أعمال «أناس همج» ضللتهم الادارة البريطانية فاعتقدوا أن العنف يؤتي ثماره[٣٠]. وبما أنه زعيم نقابي عمالي، فقد كانت سياسته

(٢٨) المرجع نفسه ص ٦٥٩.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) شاباتاي تيفيث، **بن غوريون والعرب الفلسطينيون** (أوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٨٥)، الصفحات ٥، ٦، ٣٧، ٤٧ ـ ٥٥، ٧٥ ـ ٨١.

المعلنة أن ينظم العمال العرب، مدعياً أن للعمال والفلاحين العرب واليهود مصالح مشتركة ـ في مواجهة أرباب العمل وملاكي الأراضي ـ وكان هدفه أن يبين للعرب أن الأمر كذلك. وكانت رؤيته لفلسطين انها بلد سيتمتع فيها السكان العرب واليهود بالحكم الذاتي.

في رأي بن غوريون، أظهرت أعمال الشغب عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢١ أن الصهيونيين لم يوضحوا للعرب ايضاحاً كافياً أن حقوقهم الدينية والمدنية لن تنتهك أبداً[٣١]. ولذلك رأى كعادته أن الحل يكمن في التثقيف والتواصل. ومع انه رأى من البداية أن العرب قد لا يقبلون بهجرة اليهود واستيطانهم، فانه لم يتوقف عند هذه الامكانية ولم يشأ أن يصدق انها ستحدث فعلاً. ويعتقد بعض المؤرخين الآن انه لم يكن صريحاً كل الصراحة عندما زعم انه يؤمن بالتعاون العربي اليهودي[٣٢]، ولكن هناك تفسيراً أكثر اقناعاً يقول ان بن غوريون من النوع الذي يعتقد أن التفكير بما قد يضل عن الصواب، ليس مجلبة لأي خير. كان «ذا تفكير بناء» يميل الى الاعتقاد بأن على المرء أن يبدع ويعمل ويترك المستقبل ليهتم بنفسه. كان مؤمناً أن فوائد العمل اليهودي والابداع اليهودي سينال منها عرب فلسطين نصيبهم، وظلت سياسته هي سياسة التعاون مع العرب والادارة البريطانية.

أما جابوتنسكي، الصحفي الروسي المولد الذي أوجد الفيلق اليهودي في جيش اللنبي، فقد كان اعتقاده أن العرب لن يستكينوا ولن يسمحوا لليهود أن يصبحوا أكثرية في فلسطين، ولذلك لا بد من «جدار حديدي» من القوة العسكرية لحماية المستوطنين اليهود في ما هم يعملون لجعل اليهود أكثرية. وفي اعتقاده أيضاً أن البريطانيين أظهروا انه لا يمكن الركون اليهم لتوفير هذه الحماية، فلا مناص بالتالي من أن ينشىء اليهود جيشهم الخاص لحماية انفسهم[٣٣]. كان هذا تقويماً يدل على اليأس، وقد وجد جابوتنسكي نفسه في مصاف الأقلية التي أخذت برأيه.

والمفارقة هي أن بن غوريون الذي حاول عند بداية الحرب العالمية الأولى، أن ينشيء جيشاً يهودياً ليقاتل الى جانب الامبراطورية العثمانية، أخذ الآن يعتمد على الحكومة البريطانية، بينما جابوتنسكي الذي أوجد كتيبة يهودية قاتلت الى جانب بريطانيا، فقد الآن ايمانه ببريطانيا.

وكان أن حدث أن بن غوريون برز في السنين اللاحقة بصفته زعيم النهج الرئيس ضمن الحركة الصهيونية، بينما قاد جابوتنسكي المعارضة ضد الزعامة الصهيونية الرسمية طوال العشرينات من هذا القرن، ثم ـ في نهاية الثلاثينات ـ انشق وأسس منظمته الصهيونية التحريفية المنافسة، مستنكراً قرار تشرشل في عام ١٩٢٢ أن يفصل شرق الأردن عن أرض الوطن القومي اليهودي، ومطالباً باقامة دولة يهودية على كلا جانبي نهر الأردن. ولا تزال الهوة قائمة حتى يومنا

(٣١) المرجع نفسه، الفصول ٥ و ٦ و ٧.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥ ـ و٥٦، وجوزف شيشتمان، **مقاتل ونبي: قصة فلاديمير جابوتنسكي، السنوات الأخيرة** (نيويورك: توماس يوزيلوف، ١٩٦١)، ص ٣٢٤.

هذا في الحياة السياسية لدولة اسرائيل، حيث يدعي حزب العمال أنه وريث بن غوريون، ويدعي حزب حيروت انه وريث جابوتنسكي.

والأمر الآخر المستمر في اسرائيل، ولا سيما في صفوف حزب حيروت، هو الرأي القائل ان الأردن هو، أو ينبغي أن يكون ، دولة عربية فلسطينية: وان فصل عبر الأردن (كما كان يسمى في ذلك الحين) من قبل تشرشل في عام ١٩٢٢ عن بقية فلسطين الخاضعة للانتداب، لم يكن شرعياً.

(٨)

تمت الآن اعادة رسم الشكل السياسي للجزء الناطق بالعربية من الامبراطورية العثمانية. فلم يعد الأتراك حكاماً لهذا الجزء. وفي الشرق جرى تجميع السكان الأكراد والسنة والشيعة واليهود معاً في بلاد رافدين جديدة سميت العراق، يحكمها أمير من شبه جزيرة العرب، وبدا العراق في الظاهر بلداً مستقلاً، ولكن بريطانيا اعتبرته محمية بريطانية. أما سورية ولبنان الذي جرى تكبيره كثيراً فكانا تحت حكم فرنسا. واقتطع من فلسطين كيان عربي جديد وأصبح الأردن، وفي غربي نهر الأردن كانت هناك فلسطين ستحتوي وطناً قومياً يهودياً. كان هذا الرسم أبعد ما يكون عما نادى به تشرشل في ما يتعلق بالامبراطورية العثمانية.

بيد أن تشرشل حقق الأهداف الرئيسة التي وضعها نصب عينيه في الشرق الأوسط عندما أصبح وزيراً للمستعمرات. كان هدفه الذي لا يعلو عليه هدف آخر، أن يخفض النفقات، وقد خفضها تخفيضاً حاداً. علاوة على ذلك، كان يؤمن انه أوجد نظاماً يمكن إدارته على نحو اقتصادي في المستقبل. ان مجموعة القواعد الجوية التي أوجدها والممتدة من مصر الى العراق مكنته من السيطرة على بلدان الشرق الأوسط بحد أدنى من النفقات.

كان هدفه الآخر أن يبرهن أن بريطانيا وفّت بتعهداتها. ومع أنه لم يحقق هذا الهدف بالتمام في ما يخص الصهيونية، فقد حققه في كل ما كان مستحقاً لأسرة الملك حسين. ان توماس لورنس، الذي كان سابقاً أقسى البريطانيين انتقاداً للحكومة في هذا الصدد، قد أبدى رأيه بأن تشرشل حقق استحقاقات أسرة الملك الحسين وأكثر. واستذكر لورنس في نهاية عام ١٩٢٢ المراسلات التي جرت في زمن الحرب بين الحسين وسير هنري مكماهون، الذي كان في ذلك الحين مندوباً سامياً بريطانياً في مصر، بشأن حدود الاستقلال العربي، فكتب يقول: «انه (تشرشل) نفذ كامل تعهد مكماهون (بعض الذين لم يروا هذا التعهد سموه معاهدة) بشأن فلسطين، وشرق الأردن وشبه جزيرة العرب. أما في بلاد الرافدين فقد تجاوز احكام التعهد... لا أريد أن أقدم ايضاحات مستفيضة، لكن لا بد لي من تسجيل اقتناعي أن انكلترا خرجت من المسألة العربية بيدين نظيفتين»[٣٤].

(٣٤) جيلبرت، **تشرشل، المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣، ص ٢١٢٥.

ولكن لم تكن المسألة العربية هي هم تشرشل الأول في الشرق الأوسط، ولو انها كانت مسؤوليته الأولى. كان همــه الرئيس هو البقيــة الناطقة بالتركية من الامبراطورية العثمانية. وكان رأي تشرشل أن سياسة لويد جورج في تلك المنطقة خاطئة وخطرة وتهدّد بتدمير الوضع البريطاني بكامله في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

افـتراق الـحلفاء

(١)

مآخذ تشرشل على سياسة لويد جورج التركية لم يبال بها رئيس الوزراء، لأن لويـد جورج المعتز بموقعه وبمكانته وبسجله الذي أثبت صواب رأيه، عندما كان جميع الخبراء من حوله يقولون بخطئه، لم يلق بالاً إلى آراء زملائه. فقد كان متفرداً في الرأي ومتعجرفاً، لا يستوعب التجمعات السياسية المختلفة، في الداخل وفي الخارج، التي كان يستمد سلطته منها.

وعلى مدى سنين عديدة، كان لويد جورج كوكب النظام الشمسي للحكومات الائتلافية. وبصفته رئيس ائتلاف برلماني يضم المحافظين ومجموعته من حزب الأحرار، ظل يحظى بتأييد أغلبية في مجلس العموم ساندته في منصبه كرئيس لحكومة ائتلافية. وبصفته رئيس وزراء بريطانيا، كان يمـارس أيضـاً زعـامة ائتلاف آخر يضم الامبراطورية وبلاد الدومينون التي تحكم نفسها بنفسها، أي كندا، وتيوفاندلاند، وجنوب أفريقيا، واستراليا، ونيوزيلندا.. هذا الائتلاف الذي انضم الى الحلفاء في القارة الأوروبية لمقاومة دول وسط أوروبا في الحرب العالمية الأولى. وعند حلول عام ١٩٢١ كان لويد جورج الوحيد من بين قادة تحالف زمن الحرب الذي ظل في السلطة. ولم يبدأ هذا النظام من التحالفات في التفسخ الا في ممتلكات الامبراطورية العثمانية التي كانت ما تزال عصية على الخضوع.

كانت روسيا أول دولة أوروبية حليفة انسحبت من ائتلاف زمن الحرب، ثم شرعت تحارب هذا الائتـلاف. بل ان نظام الحكم البلشفي دخـل قبـل انتهاء الحرب في نزاع مع حلفاء روسيا السابقين على طول خط جنوبي ممتد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وانقلبت الحكـومة السوفياتية الى اتجاه معاكس بالدخول في تحالف عمل مع عدوتها في زمن الحرب، تركيا، خلال السنوات التي أعقبت مباشرة توقيع اتفاقات الهدنة، متواطئة مع كل من أنـور باشا ومصطفى كمال، وهي التي أمدت مصطفى كمال بالمال والسلاح مما ساعده على

مواصلة كفاحه ضد الحلفاء. وفي عام ١٩٢١ عقدت الحكومات السوفياتية في روسيا والبلدان التي تدور في فلكها، اتفاقيات شاملة مع حكومة مصطفى كمال التركية، فأقامت حدوداً وأنشأت علاقة عمل في ما بينها.

وفي عام ١٩٢١ أيضاً انتقلت روسيا السوفياتية الى علاقة عمل مع دولة أخرى من الدول العدوة السابقة. فقادة الجيش الألماني الجديد دخلوا، بناء على اقتراح مع أنور باشا، في علاقة سرية مع نظام الحكم السوفياتي. وأنشأ قائد الجيش، الجنرال فون سيكت، صديق أنور، «فرعاً خاصاً هو الفرع (ر)» في وزارة الحربية لادارة هذه العلاقة التي شملت الانتاج الحربي، والتدريب العسكري وتطوير أسلحة جديدة. فصار مسموحاً للضباط الألمان أن يدرسوا على الأرض الروسية أسلحة حرمها عليهم الحلفاء المنتصرون، ولا سيما الدبابات والطائرات[١]، وأقامت المنشآت الصناعية الألمانية مصانع في روسيا لانتاج الغاز السام والقذائف المتفجرة والطائرات الحربية. وأنشأ الجيش الألماني كليات لتدريب قادة سلاح الدبابات والطيارين الحربيين على الأرض السوفياتية. وفي الوقت نفسه أرسلت روسيا السوفياتية ضباطاً الى ألمانيا للتدريب في كلية الأركان العامة. وهذه الترتيبات السرية أقرتها الحكومة الألمانية في الأحكام السرية لمعاهدة رابالو[*] لعام ١٩٢٢. ومن دلالة الوضع الجديد أن الجنرال هانز فون سيكت، الذي عمل في استانبول رئيساً لأركان الجيش العثماني عند نهاية الحرب، وصار قائداً للجيش الألماني منذ عام ١٩١٩، كان يطلع هيئة الأركان العامة الروسية على الوضع العسكري في الدردنيل في عام ١٩٢٢. كان هذا مقياساً لمدى التحول في موقف روسيا منذ حربها في عام ١٩١٤ ضد ألمانيا وتركيا. صارت هذه الأمم الثلاث صفاً واحداً ضد بريطانيا.

(٢)

ايطاليا كانت الدولة الثانية التي انتقلت من جانب الى آخر، فما أن وُقعت الهدنة حتى أخذت تظهر تعاطفاً مع محنة الامبراطورية العثمانية، ولعلها تأثرت بتقليد العلاقة الرفاقية بين الحركات القومية المستمد من تعاليم الوطني الايطالي جيزيبي مازيني في القرن التاسع عشر، ومن رغبةٍ في المحافظة على، وتوسيع، الوجود الاقتصادي الايطالي في تركيا قبل الحرب، كان الكونت كارلو سفورزا، الذي عين مندوباً سامياً ايطالياً في القسطنطينية عند انتهاء الحرب عام ١٩١٨، رجل دولة وعملياً يؤمن بمبادىء ذات سمة انسانية، وقد أخذ على الفور المبادرة في اقامة علاقة عمل مع مصطفى كمال، وفي تشجيع الأتراك على مقاومة مطالب الحلفاء الأكثر

(١) وولتر غويرليتز، **تاريخ هيئة الأركان العامة الالمانية: ١٦٥٧ ـ ١٩٤٥**، ترجمة برايان باترشو (نيويورك: برايغر، ١٩٥٣)، ص ٢٣١ وما يليها.

(*) هذه المعاهدة عبارة عن اتفاق بين روسيا وألمانيا عقد في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٢، نص على اقامة اتصالات سياسية وقنصلية بين البلدين.

تطرفـاً. ولم يكتم الايـطاليون معارضتهم ضمن مجالس الحلفاء لشروط الصلح المقترحة من بريطانيا وفرنسا. وعندما كان السلطان العثماني في عام ١٩٢٠ على وشك التوقيع على معاهدة سيفـر، مرغمـاً على ذلك من بريطانيا وفرنسا، ذكر مسؤول رفيع المستوى في وزارة الحربية البـريطانية أن ايطاليا تحركت لمساندة مصطفى كمال، الرافض للمعاهدة. وقبل التوقيع على معاهدة سيفر بشهر واحد، أنب اللورد كورزون الكونت سفورزا «لموقف عدم الوفاء» الايطالي في الشرق الأوسط[٢].

ومنذ الهدنة فصاعداً، اتسعت شقة الاختلاف بين أهداف ايطاليا وأهداف حلفائها في الشرق الأوسـط. ولم يكن لايطاليا حافز يذكر لتأييد برنامج الحلفاء، لا سيما بعد ارسالهم الجيش اليوناني الى أزمير لاجهاض مطالبة ايطاليا بها. وتراءى للحكومات الايطالية المتعاقبة أن سياسة الحلفاء تهدف بصورة رئيسة الى تحقيق منفعة لليونان ـ ولم تجد روما مصلحة لها في العمل من أجـل هذه الغـاية. وقد أخذت ايطاليا تعامل اليونان، وخصوصاً بعد أن أصبح الكونت سفورزا وزيراً للخارجية في عام ١٩٢٠، معاملة الدولة المنافسة التي يجب مضاهاة مكاسبها، لا معـاملة الحليف الذي تنبغي مساندة مطالبه. وعندما شدّدت ايطاليا على مطالبها، لم تلق مساعدة من الحلفاء. وقد حدث اشتباك مع القوات الكمالية في قونية، في وسط الأناضول، ولّد لدى السلطات الايطالية الشعور بأن ايطاليا سوف تترك وحدها في القطاع الذي تحتله من تركيا، لتـواجـه منفردة زحف القوات الكمالية ـ وانها قد تُهزم. وجاءت الأحوال الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتردية في الداخل فحملت ايطاليا في نهاية الأمر على التخلي عن مطالبها في الأراضي التركية واجلاء قواتها عن الأناضول: كان أملها أن يكافئها نظام حكم مصطفى كمال في أنغورة على هذا التصرف بمنحها امتيازات اقتصادية. وعقد سفورزا اتفاقاً سرياً مع الكماليين تزودهم بموجبه ايطاليا بشحنات كبيرة من المعدات العسكرية إذا منحوها هذه الامتيازات.

واستمر الكونت سفورزا، وزير الخارجية، يضغط على الحكومتين البريطانية والفرنسية لتنقيح معاهدة سيفر، وأنذر اللورد كورزون بأن حكومة أنغورة قد تضطر الى التحالف مع موسكو، ما لم يفلح الحلفاء في التوصل الى تفاهم مع مصطفى كمال ـ وقال ان امكانية التحالف التركي مع موسكو مفعمة بالخطر[٣]. ثم ان الحكومة الايطالية واصلت، لعدد من الأسباب، الافتراق عن السياسة التي تجسدها معاهدة سيفر، ولكنها لم تقدم على أي تحرك مكشوف لمعارضتها، لعدم جراتها على المجازفة بمجابهة علنية مع بريطانيا.

كانت في ايطاليا مطالبة بأسلوب أشد تأثيراً لتحقيق طموحات البلاد. ان الحماسة الطاغية التي استقبل بها استيلاء غابرييل دانونزيو على ميناء فيوم في دلماسيا عام ١٩١٩ ـ كان هذا الكاتب

(٢) صلاحي رامسـدان سونييل، **الدبلوماسية التركية ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية** (لندن: وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، ص ٨٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٧.

الوطني قد سار على رأس أنصاره للاستيلاء على البلدة ـ قد أظهرت أين هي ينابيع العواطف الدافقة التي تنتظر من يستغلها. وقد استخدم بنيتو موسوليني جريدته «بوبولو ديتاليا» لاستغلال المرارة لدى أولئك الذين يشعرون أن ايطاليا مغبونة لحرمانها جوائز النصر. كان موسوليني شخصاً مثيراً للخواطر، وكان لا يفتأ يتنقل في تأييده أقصى مواقف سائر الفئات من اليسار الى اليمين ـ كان بتعبيره الذي جاء على لسانه «مغامراً يسلك كل الطرق» ـ فأطلق التهمة أن ايطاليا تتعرض للاحتيال عليها لسلبها «الغنيمة» في الشرق الأوسط[٤]. وقد أعلن أن «مستقبلاً امبراطورياً عظيماً» ينتظر بلاده التي لها الحق في أن تكون القوة المسيطرة في البحر الأبيض المتوسط[٥]. وكان يرى أن القوة العظمى التي تقطع الطريق على ايطاليا هي بريطانيا، فدعا الى مساعدة القوى المتمردة في مصر والهند وايرلندا.

وعندما أصبح موسوليني، بمساندة أتباعه السياسيين الذين عرفوا باسم الفاشيست، رئيساً لوزراء ايطاليا في عام ١٩٢٢، أخذت خلافات ايطاليا المحلية مع بريطانيا على المطالب الاقليمية في تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط تتطور الى افتراق أعم ودائم. كان برنامج موسوليني السياسي يدعو الى طرد بريطانيا كلياً من البحر الأبيض المتوسط[٦]. وتحولت ايطاليا بقيادته، مثل روسيا، من حليف الى عدو للامبراطورية البريطانية.

(٣)

انسحبت الولايات المتحدة من ائتلاف الحلفاء في المدة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ بعد أن رفض مجلس الشيوخ الأميركي معاهدة فرساي ورفض العضوية في عصبة الأمم، واستنكف عن قبول الانتداب على أرمينيا. لقد حدد وزير الخارجية الأميركي، باسم الرئيس ويلسون، ورداً على مذكرة من السفير الفرنسي، الموقف الأميركي الجديد في مذكرة تاريخها ٢٤ آذار (مارس) ١٩٢٤، وقال فيها: ان الولايات المتحدة لن ترسل من يمثلها الى مؤتمر الصلح ولن تشارك في، أو توقع على، معاهدة الصلح مع الامبراطورية العثمانية، ولكنها تتوقع أن تأخذ المعاهدة في الحسبان وجهات النظر الأميركية. واضافة الى وجهات نظر الرئيس ويلسون في أمور شرق أوسطية محددة، جاءت المذكرة على ذكرها، أصرّت الولايات المتحدة على اتباع سياسة «الباب المفتوح»(*)، وعدم التمييز ضدّ غير الموقعين على المعاهدة، والمحافظين على الحقوق الأميركية القائمة في المنطقة.

شرعت وزارة الخارجية الأميركية عام ١٩١٩ في برنامج يثبت قانونياً الحقوق الأميركية في المناطق

(٤) دنيس ماك سميث، **موسوليني** (نيويورك: كنت فنتاج، ١٩٨٣)، ص ٢٣.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٣.

(*) بعبارة أخرى أن تكون أسواق المنطقة مفتوحة تماماً في وجه رجال الأعمال الأميركيين.

العثمانية المحتلة، ومن ضمنها ليس فقط الحقوق المستمدة من اتفاقات الامتيازات التي تحكم حقـوق الأميركيين وامتيازاتهم في تركيا، بل أيضاً حرية الملاحة في الدردنيل، وحماية الكليات والأنشطة الارسالية الأميركية، واعطاء الولايات المتحدة فرصة كافية للقيام بأنشطة للتنقيب عن الآثار وأنشطة تجارية. وأبرز المصالح التي شددت عليها الولايات المتحدة هي مصالح شركات النفط الأميركية. كانت هذه المصالح هي التي قادت الولايات المتحدة وبريطانيا الى التصادم.

أثيرت مسألة النفط للمرة الأولى نيابة عن شركة (ستاندارد أويل كومباني أوف نيويورك ـ شركة نفط ستاندارد النيويوركية) «سوكوني» التي كانت تقوم بالتنقيب عن النفط في الشرق الأوسط قبـل الحـرب بمـوجب امتيازات حصلت عليها من الحكومة العثمانية ـ أي ترخيص حصري بالتنقيب عن النفـط في مناطق معينة ـ في فلسطين وسورية. ولم تكن لها امتيازات في العراق ولكنهـا رغبت في الحصول على امتيازات هناك، لأنها كانت الممون الرئيس لمنتجات النفط في المنطقة. كانت استراتيجية التسويق التي تطبقها الشركة تقضي بالحصول على موارد لجهازها التسويقي في مكان المبيعات أو بالقرب منه.

أرسلت شركة سوكوني في شهر أيلول عام ١٩١٩ مهندسين جيولوجيين للتنقيب عن النفط في العراق. أحدهما لم يراع الحيطة والحذر فأرسل الى زوجته رسالة ليخبرها: «انني ذاهب الى أكبر امكانيات نفط متبقية في العالم» وان «الفطيرة كبيرة جداً» الى حد انه ينبغي عمل أي شيء لا بد منه من أجل أن «تنال الحقوق التي هي قطعاً حقوق المواطنين الأميركيين»[(٧)]. اعترضت الرقابة البريطانية البريدية في مدينة القسطنطينية المحتلة من قبل الحلفاء، الرسالة ونقلت نسخة عنها الى الحكومة البريطانية في لندن. وعلى الفور وجهت لندن أوامر الى سير أرنولد ويلسون، المندوب السـامي في العـراق بمنع الجيولوجيين الأميركيين من التنقيب. وقد احتجت وزارة الخارجية الأميركية استجابة لطلب شركة سوكوني، ولكن اللورد كورزون، وزير خارجية بريطانيا، تخلص من الأميركيين بحكاية معقولة في ظاهرها وغير صادقة بكاملها: ان القيود المطبقة في زمن الحرب على جميع الجنسيات تحظر هذه النشاطات حتى ابرام الصلح.

كانت شركة (ستاندارد أويل كومباني أوف نيو جيرسي) الثانية التي دخلت في الصورة. كان كبير مهندسيها الجيولوجيين قد استنتج في عام ١٩١٠ ان في العراق امكانية نفطية، ولكن الشركة لم تفعل شيئاً في هذا الشأن حتى انتهاء الحرب. وقد اقترح رئيس الشركة على مجلس الادارة في شباط (فبراير) عام ١٩١٩ بذل جهد للبحث عن النفط في العراق. وبعد مرور شهر أوفدت الشركة رئيس قسم الانتاج الخارجي الى باريس للتداول في الأمر مع الوفد الأميركي الى مؤتمر الصلح.

ثم ان السيد أ. بدفورد، رئيس مجلس الادارة، ذهب الى أوروبا لمعالجة الأمر بنفسه. وكانت مختلف الترتيبات التي جرى التفاوض بشأنها بين بريطانيا وفرنسا في زمن الحرب، لاقتسام

(٧) وليم ستايفرن، **التفوق والنفط: العراق وتركيا والنظام العالمي الانكلو اميركي، ١٩١٨ ـ ١٩٣٠** (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٨٢)، ص ١١١.

ثروة النفط في الشرق الأوسط بعد الحرب، قد ظلت سرية ـ وجرى التخلص من الحكومة الأميركية بتطمينات كاذبة، مفادها انه لم يتقرر شيء بشأن المصالح الأميركية المستثناة ـ وكانت هذه هي الأمور التي جاء بدفورد لاستقصائها. وفي ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، خلال مؤتمر سان ريمو، عقدت بريطانيا وفرنسا صفقة نفط سرية نهائية اتفقتا بموجبها على احتكار كامل الانتاج المستقبلي من نفط الشرق الأوسط في ما بينهما. وقد حصل بدفورد على نسخة من الاتفاق سلمه اياها أحد أعضاء الوفد الفرنسي، فأحالها الى السفارة الأميركية.

ونظراً لضخامة الاحتكار الانكليزي ـ الفرنسي المقترح، فقد اعتبرت الحكومة الاميركية اتفاق سان ريمو مؤذياً ليس فقط لشركة أو أكثر من الشركات الأميركية، بل مؤذياً لمصالح الولايات المتحدة كدولة. كانت الحرب قد ركزت الانتباه لأول مرة على الأهمية الحيوية للنفط بالنسبة للجيش والأسطول، ثم مرت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب بحالة فزع من ندرة النفط. وقد ارتفعت أسعار النفط الخام، وارتفعت أصوات كثيرة تعبّر عن الخوف من نفاذ احتياطي النفط الداخلي. وقد كتب المستشار الاقتصادي لوزارة الخارجية: «انه لأمر جوهري اقتصادياً... الحصول على موارد خارجية مضمونة من النفط» بغية تأمين موارد النفط لخزانات الأسطول التجاري والأسطول الحربي، وبغية بقاء الولايات المتحدة المصدر الرئيس في العالم للنفط والمنتجات النفطية[٨].

في صيف عام ١٩٢٠ نشرت اتفاقية سان ريمو، فاحتجت الولايات المتحدة بعد أن صار بامكانها أن تقر بأنها على علم بالاتفاقية. وكان رد اللورد كورزون وزير الخارجية البريطاني أن بريطانيا تسيطر على ٤,٥ بالمئة فقط من انتاج النفط العالمي، في حين أن الولايات المتحدة تسيطر على ثمانين بالمئة ـ كما أن الولايات المتحدة تستبعد المصالح غير الأميركية من المناطق الواقعة تحت اشرافها[٩]. ورد وزير الخارجية الأميركي بينبريدج كولبي على الرد البريطاني قائلاً أن الولايات المتحدة تمتلك جزءاً فقط من اثني عشر جزءاً من احتياطي النفط المعروف في العالم، وان الطلب على النفط يزيد على المعروض منه، وانه لا سبيل لتلبية الحاجة المتزايدة الى النفط إلا بعدم عرقلة تطوير المصادر الموجودة[١٠].

أدرك المسؤولون البريطانيون انهم أغضبوا الولايات المتحدة، فراودهم الشك في أن مصالح النفط الأميركية كانت وراء التمرد على بريطانيا في العراق ووراء الحركة الكمالية في تركيا. وهناك من زعم أن ضباط الأمن البريطانيين في العراق ألقوا القبض على أحد قادة التمرد وعثروا معه على رسالة من إحدى شركات «ستاندارد أويل» النفطية الأميركية، تبيّن ان القنصل الأميركي في

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٩٥ ـ ١٩٩.

(٩) **لورنس ايفانز، سياسة الولايات المتحدة وتقسيم تركيا، ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكينز، ١٩٦٥)، ص ٣٠٠.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٠٣.

بغداد كان يوزع أموالاً أميركية على الثوار الشيعة في مدينة كربلاء المقدسة[١١].

وواقع الأمر أن القنصل الأميركي في بغداد كان معارضاً للحكم البريطاني في العراق، أما واشنطن فلم تكن معارضة له، بل العكس هو الصحيح: فقد كانت وزارة الخارجية الأميركية وشركات النفط محبذة للهيمنة البريطانية في المنطقة، ذلك أن شركات النفط لم تكن على استعداد للعمل في التنقيب والتطوير والانتاج الا في المناطق التي تحكمها أنظمة تعتبرها الشركات مستقرة ومسؤولة. وقد أبلغ رئيس شركة «نيو جرسي ستاندارد» وزارة الخارجية الأميركية أن العراق هو مجموعة من العشائر المتحاربة، وأن الأمل الوحيد في اقرار القانون والنظام يتمثل في حكومة عراقية تسيطر عليها بريطانيا[١٢]. لقد كان ألن دالس، رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية، أحد مسؤولين كثيرين عبروا عن الأسى لفكرة احتمال تخلي بريطانيا وفرنسا عن الاشراف على المناطق التي فتحتها الدولتان في الشرق الأوسط، وعبروا أيضاً عن الخوف على مصير المصالح الأميركية إذا ما فعلت ذلك بريطانيا وفرنسا[١٣]. وقد ذكر دالس أن غاي ويلمان، محامي شركات النفط الأميركية التي كانت تنشد حصة في تطوير النفط العراقي، يرى أن الشركات التي هو موكلها ستكون في وضع أفضل إذا تفاوضت على شراكة مع المصالح البريطانية، مما لو عملت بمفردها[١٤].

بدأ ينبثق حل للنزاع بين بريطانيا وأميركا في صيف عام ١٩٢٠ عندما أشار مهندسون جيولوجيون على الحكومة البريطانية بأن امكانات النفط في العراق أغنى مما هو معتقد[١٥]. وفي الوقت عينه بلغ وزارة الخارجية البريطانية أن هذه الامكانات - إذا صحت فعلاً - ضخمة الى حد أن بريطانيا تفتقر الى الرأسمال اللازم لكي تتمكن من تطويرها بنفسها، ولذلك لا بد من الاستعانة بالمشاركة الأميركية[١٦]. لهذه الأسباب، ولأسباب سياسية، أُوفِد سير جون كادمان، وهو شخصية هامة في صناعة النفط البريطانية، الى الولايات المتحدة للشروع في محادثات. وفي ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ قام أ. بدفورد، ممثلاً شركة «ستاندارد أويل كومباني أوف نيو جيرسي» بزيارة وزارة الخارجية الأميركية ليبلغها انه نيابة عن سبع شركات نفط أميركية، يقترح اجراء مفاوضات من أجل مشاركة في الشركة ذات الامتياز المملوكة من قبل بريطانيا في العراق. وردت وزارة الخارجية الأميركية قائلة انه ليس لديها اعتراض على ذلك، بشرط عدم

(١١) هـ. ف. ف. وينستون، **المغامرة غير المشروعة** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٢)، ص ٣٤٨.
(١٢) ستايفرن، **التفوق والنفط**، ص ١٢٧.
(١٣) المرجع نفسه، ص ١٢٣، الحاشية ٣٦.
(١٤) المرجع نفسه، ص ١٢٦.
(١٥) المرجع نفسه، ص ٨٩.
(١٦) المرجع نفسه، ص ٩٠.

استبعاد أية شركة نفط أميركية مؤهلة للمشاركة وترغب فيها. وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات(*).

وهكذا حلت بريطانيا خلافها مع الولايات المتحدة. ولكن عبء فرض السيطرة الأوروبية على الشرق الأوسط تركته أميركا ملقى على كاهل بريطانيا، دون مساعدة من أحد.

(٤)

كانت فرنسا، خليفة بريطانيا الكبرى والأقرب، الأخيرة في الخروج من الحلف. ان الخصام الطويل الذي دار حول ما إذا كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو قد احتُرمت، هذا الخصام، شأنه شأن رعاية بريطانيا للمطالب السياسية للأسرة الهاشمية، قد أخذ ضريبته. ومع اعتزال كليمنصو، صارت النظرة الى أريستيد برايان، السياسي اليساري المحنك الذي شغل منصب رئيس الوزرراء مرات عديدة، انه زعيم الذين ظلوا على ولائهم للتحالف مع بريطانيا. مع ذلك حدث الانفصام النهائي بين البلدين عندما تولى هو من جديد رئاسة الوزراء في كانون الثاني (يناير) ١٩٢١.

حدث ذلك لأن برايان لم ير سبيلاً للحفاظ على وضع بلاده في كيليكيا، الولاية الجنوبية في تركيا التي كانت لا تزال محتلة من قبل فرنسا. وقد أصبحت قوة الاحتلال الفرنسية المؤلفة من ٨٠,٠٠٠ جندي عبئاً يستنزف الموارد الفرنسية ولم تعد فرنسا تطيق هذا العبء، فلم يكن البرلمان الفرنسي مستعداً للموافقة على استمرار دفع نفقات قوة الاحتلال. وثبت أن كيليكيا مكان مربك لجيش احتلال فرنسي، إذ انها واقعة بين الأتراك الكماليين وسورية المثيرة للمتاعب. ولذلك أوفد رئيس الوزراء برايان في ربيع عام ١٩٢١ عضو مجلس الشيوخ الفرنسي هنري فرانكلان ـ بويّون، المعروف بميله الى تركيا، الى أنغورا في مهمة مكلفاً بالتفاوض من أجل ايجاد مخرج. كان فرانكلان ـ بويّون، وهو رئيس سابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي، زعيم المجموعة الاستعمارية ومؤمناً أشد الايمان بأهمية تركيا كدولة اسلامية حليفة.

نجح فرانكلان ـ بويّون خلال مهمته الثانية في أنغورا، في خريف عام ١٩٢١، في التوصل الى اتفاق وضع نهاية للحرب بين فرنسا وتركيا، وتضمن اعترافاً فعلياً بنظام أنغورا القومي حكومة شرعية لتركيا. كان اتفاق أنغورا بالنسبة للقوميين الأتراك أعظم انتصاراتهم الدبلوماسية. وقد قال مصطفى كمال: «ان الاتفاق قد برهن للعالم بأسره» ان معاهدة سيفر هي الآن «مجرد خرقة بالية»[١٧]. أما البريطانيون فقد اعتبروا الاتفاق خيانة فرنسية، لأنه كان صلحاً منفرداً أطلق

(*) لم يتم التوصل الى الاتفاق النهائي، المعروف باسم «اتفاقية الخط الأحمر» حتى ٣١ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨.

(١٧) سونييل، **الدبلوماسية التركية**، ص ١٣٨.

أيدي الأتراك لمهاجمة البلدين المعتمدين على بريطانيا ـ اليونان والعراق. وقد تحققت شكوك البريطانيين، إذ سلم الفرنسيون حكومة أنغورا كميات من الامدادات العسكرية[١٨]. وهكذا فان الأتـراك الذين حصلوا على هذه الامدادات من فرنسا، كانوا في حالة حرب مع اليونان التي تدعمهـا بريـطانيـا، وبذلك الفَتْ دول التحالف نفسها متباعدة وعلى طرفي نقيض في الحرب العثمانية التي كانت قد دخلتها معاً كدول متحالفة في عام ١٩١٤.

في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ قدم تشرشل مذكرة الى مجلس الوزراء منبهاً فيها الى نبأ المسـاعدة التي تعتزم فرنسا تقديمها للكماليين الأتراك. وقد قال في المذكرة: «يبدو انه ليس بالامكان أن نصدق هذه المعلومة التي، إذا صحت، ستكون بلا ريب ادانة للحكومة الفرنسية بما لا يمكن وصفه بأرقى الصيغ دبلوماسية إلا انه (عمل غير ودي)»[١٩]. لا بد من أن يكون مفهوماً أن القاموس الدبلوماسي، وهو مرجع في هذه الأمور، يقول: «عندما ترغب دولة في انذار دول أخرى ان قيامها بأعمال معينة قد يؤدي الى حرب، فمن المعتاد أن تذكر هذه الدولة أن عملاً كهذا (سيعتبر عملاً غير ودي)»[٢٠]. ولذلك كان كلام تشرشل في مذكرته تصريحاً شديد اللهجة، إذ أن كلماته تعني ضمناً أن اتفاق أنغورا قد يؤدي الى حرب بين فرنسا وبريطانيا.

كان تشرشل منذ بعض الوقت يخشى أن تتجه تركيا القومية شرقاً لتهاجم نظام حكم فيصل الهزيل في العراق، وكان يعتقد أن فرنسا ـ بسماحها لتركيا أن تستخدم الجزء المار في كيليكيا من سكة حديد بغداد ـ على وشك أن تسهل هذه الخطوة. ووفقاً لما جاء في مذكرة تشرشل: «من الواضح أن الفرنسيين يفاوضون، بواسطة السيد فرانكلان ـ بويّون، لعقد معاهدة لا تهدف الى صيانة المصـالح الفـرنسية في تركيا فحسب، بل لضمان هذه المصالح حيثما اقتضت الضرورة على حساب بريطانيا العظمى. انهم، كما يظهر، يعتقدون أن لدينا ترتيباً مماثلاً مع اليونان معادياً لفرنسا. وهم، بطبيعة الحال، غاضبون جداً بشأن الملك فيصل»، إذ أجلسته بريطانيا على عرش العراق[٢١]. وحسب أقوال تشرشل، ما كان شيء أحب الى فرنسا من رؤية انهيار فيصل والسياسة البريطانية في المنطقة، وهذا يعني أيضاً تدمير ما صنعته بيدها.

لقد أخفق رئيس الوزراء الفرنسي برايان في ادراك مقدار شدة تأثير اتفاق أنغورا على السياسة البريطانية في أوروبا. واتجه برايان في عام ١٩٢١ الى بريطانيا ليضمن حماية فرنسا من تجدّد التحدي الألماني، بعد أن علم أن الحكومة الأميركية هي في الأساس غير متعاطفة مع كامل اتجاه

---

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٣٩. وروبريك هـ. دافيزون، «الدبلوماسية التركية من مودروس إلى لوزان»، في كتاب: غوردون ا. كريـغ وفيلكس جيلبـرت، **الدبلومـاسيون ١٩١٩ ـ ١٩٣٩** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٣)، ص ١٩٣.

(١٩) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣: نيسان ١٩٢١ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ١٦٥٦.

(٢٠) هارولد نيكولسون، **الدبلوماسية**، الطبعة الثالثة (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٤)، ص ١٣٥.

(٢١) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ١٦٥٦ ـ ١٦٥٧.

السياسة الفرنسية بعد الحرب ازاء ألمانيا(*). وخوفاً من وقوع فرنسا في العزلة، تقدم برايان الى لويد جورج وكورزون باقتراح لعقد تحالف ثنائي بين بريطانيا وفرنسا لتأمين فرنسا في وجه ألمانيا. ولكن الزعماء البريطانيين رفضوا النظر في انشاء هذا الحلف ما لم تجد فرنسا حلاً للخصومة الناجمة عن اتفاق أنغورا. وعقب هذا الرفض البريطاني سقطت حكومة برايان.

أصبح رئيس الجمهورية السابق ريمون بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا الجديد. كان بوانكاريه يمثل القطب النقيض لبرايان، فلم يحمل الكثير من المودة لبريطانيا. وكانت دبلوماسيته ترمي الى الاستغناء عن بريطانيا فتسلك فرنسا منفردة مسلك الدولة الكبرى بواسطة خلق شبكة تحالفات مع بلدان أقل قوة في وسط أوروبا وشرقها من ضمنها بولندا، ورومانيا، ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. وزاد التباعد بينها وبين بريطانيا، ايحاؤها لقادة بريطانيا أن فرنسا تهدف الى الهيمنة على قارة أوروبا، مثلما فعلت في عهد لويس الرابع عشر وعهد نابوليون. لقد زالت نهائياً امكانية التحالف بين بريطانيا وفرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٢٢ عندما أوقفت بريطانيا المفاوضات. ومنذ ذلك الحين اتسعت شقة الخلاف بين البلدين.

(٥)

العزلة الدبلوماسية التي وجدت بريطانيا نفسها فيها كانت الى حد ما نتيجة الدبلوماسية الحصيفة التي اتبعها مصطفى كمال. فقد تعمدت حكومة أنغورا أن توقع بين الحليفتين.

بيد أن قرار بريطانيا أن تفرض حكماً أوروبياً على الامبراطورية العثمانية السابقة هو الأمر الأساسي الذي قاد الى فسخ التحالف أو كان على أية حال ـ على فرض وجود عوامل أخرى أسهمت في فسخ التحالف ـ سبباً لانجراف الانشقاق في هذه الاتجاهات الخطرة. وهنا نستطيع أن نلمح بأوضح صورة التباين بين سياسة بريطانيا الشرق أوسطية قبل عام ١٩١٤ وسياستها الشرق أوسطية بعد عام ١٩١٤.

لم يكن الأمر مجرد نجاح بريطانيا في أغلب الأحيان في منع اضطرام نار النزاع بين الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر بواسطة ضمان توصلها الى اتفاق متبادل يردع كلاً منها عن التعدي على الشرق الأوسط. بل ان أسلوبها في تحقيق ذلك أسهم أيضاً في صيانة الاستقرار الدولي. فتكرار احالة المسائل الى مجموعة الدول الأوروبية، وعادةُ التشاور والتعاون المتعدد الأطراف التي نجمت عن ذلك، قد ساعدا في جعل السياسة العالمية أكثر تمديناً. وبهذا المعنى

(*) في أعقاب الهدنة مباشرة بنى المارشال فوش حسابه على أساس تحريك حدود فرنسا مع ألمانيا الى نهر الراين، بحيث توفر الحدود الطبيعية الأمن الذي تنشده فرنسا. ولكن في مواجهة وودرو ويلسون ونقاطه الأربع عشرة اضطرت فرنسا للتخلي عن هذا المطلب مقابل معاهدة ضمان يوقعها حلفاؤها الرئيسيون. ولم توضع المعاهدة أبداً موضع التنفيذ، لأن مجلس الشيوخ الأميركي رفضها في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩. وعلاوة على ذلك، بدأت تتضاءل امكانية توجه فرنسا فعلياً الى الولايات المتحدة في المستقبل طلباً للمساندة.

أسهمت مسألة الشرق الأوسط في الوئام الدولي، بالرغم من الطابع التفريقي المتأصل فيها.

ولكن ما ان وافقت حكومة اسكويث عام ١٩١٥ على مطالب روسيا الاقليمية، حتى صار الشرق الأوسط مصدر خلاف. فإذا ما قُيّض لقيصر روسيا أن يسيطر على الجزء الشمالي من الامبراطورية العثمانية الناطق بالتركية إذن لا بد لبريطانيا - وفقاً لما قاله اللورد كيتشنر - من أن تهيمن على الجنوب الناطق بالعربية. وبالتالي، فان ذلك أدخل في اللعبة مطالبة فرنسا بسورية وفلسطين. وهكذا قاد كل مطلب الى مطلب آخر، واعتقدت كل دولة أن الدول الأخرى تتمادى في مطالبها. وحتى لو أن بريطانيا قسمت بعد الحرب مباشرة الامبراطورية العثمانية بين الحلفاء، بموجب التعهدات التي قطعتها للحلفاء وتطلبت مساومات شديدة، لبقي بعض الخطر أن يقع نزاع بين الدول المتحالفة إذا ما سعت احداها لتحقيق أهداف توسعية. ولكن النزاع صار محتوماً عندما حاول لويد جورج أن يأخذ كل شيء للامبراطورية البريطانية. وازدادت الأمور سوءاً عندما حاول أن يفعل ذلك دون أن تتوافر له الموارد اللازمة لدعم خطوته.

تميل الأحلاف الى الانشقاق عند نهاية حرب. علاوة على ذلك، فقد الشركاء الذين عملت معهم بريطانيا قبل الحرب من أجل الوئام الدولي، السيطرة على السياسة العالمية. إلا أن مسألة الشرق الأوسط هي التي أدت في نهاية الحرب الى الصدامات الأولى بين بريطانيا وحلفائها السابقين: روسيا، وايطاليا، وفرنسا، والولايات المتحدة. كانت المرارة التي ولدتها السياسة الشرق أوسطية هي التي عرقلت جهود بريطانيا لايجاد أرضية سياسية مشتركة مع حلفائها السابقين في أماكن أخرى من العالم، وهذا أدى في نهاية المطاف الى تفسخ الأحلاف.

الفصل الرابع

مأساة يونانية

(١)

كان لويد جورج في العامين ١٩١٩ و١٩٢٠ شديد الاعتزاز إذ يتذكر ان سلطته مستمدة من أحلاف وائتلافات كان يرأسها، ولكن لم يكن يسيطر عليها. لقد هيأت له الأحداث الآن ما يذكره بالماضي، وفيما أخذت تحالفاته الخارجية تؤول إلى الانقسام في عام ١٩٢١، ألفى رئيس الوزراء نفسه معزولاً على نحو متزايد ضمن حكومته بسبب سياسته الحربية ضد تركيا. وبعد ان تغير الملك وتغيرت الحكومة في اليونان، وبعد الاطاحة بفنيزيلوس المؤيد للحلفاء، أخذ بونار لو يحبذ التوصل إلى اتفاق مع الأتراك. ولم يكن تجاهل بونار لو ممكناً، فهو قائد الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد في مجلس العموم، ولو كان بقي في الحكومة لكان نجح في فرض تغيير في السياسة. كان أنصاره يميلون إلى تركيا وكان طوال بقائه في الحكومة لا يفتأ يذكّر لويد جورج بوجهات نظرهم، ولكن بونار لو اعتزل الحياة العامة في شتاء ١٩٢١ بسبب إعتلال صحته، فحرم رئيس الوزراء شريكاً سياسياً كان يستطيع ان يضبط تصرفه. وعندما ترك بونار لو الحكومة ازداد ابتعاد رئيس الوزراء عن التحسس بالشعور السائد في مجلس العموم. لقد كان مدركاً ان زملاءه في مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية ووزارة الحربية، معارضون أيضاً لسياسته اليونانية ـ التركية. ولكنه لم يعط وجهات نظرهم أي اعتبار.

عندما انتهى مؤتمر لندن في آذار (مارس) ١٩٢١ ـ المؤتمر الذي أخفق فيه الحلفاء واليونان والكماليون في التوصل إلى اتفاق ـ أرسل لويد جورج موريس هانكي إلى فندق كلاريدج ليخبر الزعماء اليونانيين المقيمين في الفندق، انه لن يقف في طريقهم إذا شعروا انهم مضطرون لمهاجمة قوات مصطفى كمال[1]. وفهمت الحكومة اليونانية من هذا الكلام، انه إذن لها باستئناف الحرب، فشنّت هجوماً جديداً في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢١. وبالرغم من الأخطاء في

(١) ستيفن روسكيل، **هانكي، رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ١٩٩.

عمل ضباط الأركان والمقاومة الصلبة، تحرك الجيش اليوناني صُعُداً من السهل إلى الهضبة.

لقد صحب ارنولد توينبي، المؤرخ والاستاذ في العلاقات الدولية، الجيش اليوناني بصفة مراسل لجريدة «مانشستر غارديان». وجاء في إحدى رسائله إلى الصحيفة انه بينما كانت مركبته تصعد من السهل «بدأت أتيقن من مدى ضيق هامش مقامرة اليونانيين لتحقيق حسم عسكري في الأناضول، ومدى الظروف المعاكسة التي يعملون فيها لتحقيق انتصار على مصطفى كمال»[٢]. في نهاية الأسبوع صدّ الضابط عصمت، أحد ضباط مصطفى كمال، القوات اليونانية عند قرية اينونو واضطرها للنكوص.

أنحت الحكومة اليونانية باللائمة على القادة العسكريين، وفي ٧ نيسان (ابريل) اجتمع غونـاريس ـ الذي صار الآن رئيساً للوزراء ـ وزملاؤه مع يوانيس ميتكساس، الشخصية العسكرية الفذة في اليونان وطلبوا إليه ان يقود هو الهجوم التالي في الأناضول، لكن ميتكساس رفض قائلاً للسياسيين ان اليونان لا يمكنها ان تربح الحرب في تركيا. وقال لهم انه نشأ عند الأتراك شعور قومي «وهم مصممون على القتال من أجل حريتهم واستقلالهم... ومدركون ان آسيا الصغرى بلادهم واننا غزاة. وليس للحقوق التاريخية التي نستند إليها في مطالبنا أي تأثير عليهم أو على مشاعرهم القومية. أما هل موقفهم صواب أو باطل فتلك مسألة أخرى، فالمهم ما هو شعورهم»[٣].

قال رجال السياسة لميتكساس انه صار مستحيلاً من الناحية السياسية ان تتخلى الحكومة عن الحرب: ومع انهم يبصرون المجازفة التي سيقدمون عليها، شعروا انهم مجبرون على المقامرة بكل شيء في سبيل النجاح في هجوم واحد وأخير، حددوا موعداً له فصل الصيف.

في ٢٢ حزيران (يونيو) أرسل الحلفاء رسالة إلى الحكومة اليونانية يعرضون فيها وساطتهم في الحرب، فردت اليونان برفض مهذب. وقالت اليونان ان الاستعدادات لشن الهجوم ماضية في طريقها ولم يعد إيقافها أمراً عملياً.

لم يترك الملك قسطنطين وغوناريس أمامهما خياراً سوى خيار القيام بحملتهما، وارتبط مصير لويد جورج بمصيرهما. ولم يكن ثمة ما يفعله رئيس الوزراء البريطاني سوى ان يراقب وينتظر بينما الجيشان الأجنبيان يشتبكان في مجاهل الداخل في آسيا الصغرى. وقد ذكرت سكرتيرته وعشيقته في مفكرتها انه:

«كافح كفاحاً عظيماً في مجلس الوزراء، من أجل دعم اليونانيين (معنوياً وليس في ميدان القتال) وكان هو وبلفور الوحيدين المؤيدين لليونانيين في المجلس... وقد كان له ما أراد، ولكنه كان وجلاً

(٢) ارنولد توينبي، **المسالة الغربية في اليونان وتركيا**، إعادة طباعة الطبعة الثانية (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٧٠)، ص ٢٤٧.

(٣) مايكل لويلين سميث، **الرؤيا الايونية: اليونان في آسيا الصغرى ١٩١٩ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٧٣)، ص ٢٠٣.

شديد الوجل ان يفشل الهجوم اليوناني، وان يثبت انه كان مخطئاً. وهو يقول ان سمعته السياسية تتوقف إلى حد بعيد على ما يحدث في آسيا الصغرى... فإذا انتصر اليونانيون كان لمعاهدة فرساي ما يبررها، وينتهي الحكم التركي. عندها ستقوم امبراطورية يونانية جديدة صديقة لبريطانيا وتمد يد المساعدة إلى مصالحنا في الشرق. ولديه قناعة تامة بصواب موقفه هذا، وهو مستعد للرهان بكل شيء على هذا الموقف»[٤].

في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٢١ قام الجيش اليوناني بهجوم ناجح نجاحاً رائعاً على ثلاثة محاور. وقد تعلم القادة العسكريون اليونانيون من الأخطاء التي اقترفوها في كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس)، فلم تتكرر الأخطاء. وتُوج الهجوم بالاستيلاء على اسكي شهر، مركز السكك الحديدية الذي يعتبر المفتاح الاستراتيجي لغربي الأناضول.

استطار لويد جورج فرحاً، فأطلق لبلاغته ولسانه العنان في الحملة على معارضيه. وقد كتب إلى وزير الحربية في حكومته قائلاً:

«سمعت من أوساط يونانية انه تم الاستيلاء على اسكي شهر وان الجيش التركي يتراجع تراجعاً كاملاً. إن هذا نبأ ذو أهمية بالغة من أية زاوية نظرت إلى المسألة. إن مستقبل الشرق سيتقرر إلى حد بعيد جداً من خلال هذا الصراع، مع ذلك فإن وزارة الحربية، حسبما أرى، لم تتعنَّ ان تعرف ما حدث... ان هيئة الأركان أبدت أقصى حالات البلادة في هذه المسألة. ومعلوماتها عن قوة ونوعية كل من الجيشين قد ظهر عندما تم تحرّي الحقائق انها معلومات خاطئة على نحو مخيب للأمل، وقد تم تحري الحقائق بمبادرة من السياسيين الذين ينظر إليهم العسكريون باحتقار».

وأبقى رئيس الوزراء «تحيته» المثلى إلى نهاية كلامه: «أليس لديك في الوزارة دائرة تعرف باسم دائرة المخابرات؟ حاول ان تعرف ما هو عملها. إنها تظهر في رقم كبير عند اعداد تقديرات الميزانية، ولكن لا أثر لها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات»[٥].

بالقرب من اسكي شهر لم يقو الجنرال التركي عصمت، على التأقلم مع التقهقر. عند ذاك أزاح مصطفى كمال العبء عن كاهله، فقال عصمت مرتاحاً إلى أحد رفاقه «الباشا قادم». ووصل مصطفى كمال ليتولى شخصياً مسؤولية اصدار أمر التراجع[٦]. وقد اعترف مصطفى كمال بأن شعبه سيشعر «بصدمة معنوية» عندما يعلم انه عازم على التخلي عن غربي الأناضول للعدو[٧].

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٢٦.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) اللورد كنروز، **اتاتورك: سيرة حياة مصطفى كمال، أبي تركيا الحديثة** (نيويورك: وليم مورو، ١٩٦٥)، ص ٣٠٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣٠٩.

والذي حدث هو ان المجلس الوطني التركي شهد صخباً عندما تكتل أعداء مصطفى كمال السياسيون، من منافسيه الشخصيين، وأتباع أنور، والانهزاميون ضد مصطفى كمال. ثم ان مصطفى كمال بعد مضي وقت ما، دعا المجلس الوطني إلى جلسة سرية، واقترح نهج عمل على غرار نهج امبراطورية روما: ان ينتخبه أعضاء المجلس دكتاتوراً لمدة ثلاثة أشهر، فإذا ما أخفق بصفته قائداً أعلى، فإنه سيتحمل كامل التبعة. إن هذا الاقتراح قد جمع بين مؤيديه الذين يؤمنون بالنصر وبين أولئك المتيقنين من الهزيمة، وبذلك أُقرّ الاقتراح.

سحب مصطفى كمال قواته إلى منطقة تبعد خمسين ميلاً عن عاصمته انغورا، ونشرها وراء منعرج عظيم لنهر ساكاريا. وخلال ما توافر له من الوقت صادر موارد ومؤناً من سائر السكان، فوضع يده على أربعين بالمئة من مخزون الناس من الطعام واللباس، والمصنوعات الجلدية، وصادر الخيول وأخذ أهبته لحرب شاملة. وأصدر أمره إلى قواته بأن تتحصن على المرتفعات والتلال التي تنتصب بارتفاع حاد بمحاذاة ضفة النهر القريبة ممتدة نحو انغورا. وما ان انتصف شهر آب (أغسطس) حتى كان جيشه قد تحصن في هذا الموقع الدفاعي الطبيعي المنيع، محيطاً بمدينة انغورا على مسافة ستين ميلاً وراء منعرج النهر ومسيطراً من أماكنه المرتفعة على مجرى النهر.

بدأ الجيش اليوناني في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٢١ زحف النصر على انغورا. كان رئيس مكتب الإمداد في رئاسة الأركان قد حذر من ان خط المواصلات والنقل الطويل للجيش اليوناني سينقطع إذا تقدم الجيش إلى ما بعد نهر ساكاريا، لكن زملاءه رأوا ان لا سبب للقلق ما داموا لا ينوون التقدم أبعد من ذلك كثيراً[٨]. واعتقد القادة العسكريون اليونانيون انهم قد هزموا العدو ولم يبق إلّا ان يجهزوا عليه. ولذلك وجّهوا دعوة إلى ضباط الارتباط البريطانيين الذين اصطحبوهم لحضور الاحتفاء بالنصر في انغورا بعد انتهاء المعركة.

حدث أول تماس بين الجيش اليوناني الزاحف وقوات العدو في ٢٣ آب (أغسطس)، وبدأ الجيش اليوناني هجومه على طول الخط الدفاعي في ٢٦ آب (أغسطس). وبعد ان عبر المشاة اليونانيون النهر شقوا طريقهم شبراً شبراً في صعودهم، نحو المرتفعات، طاردين أمامهم العدو من خطوط خنادقه على قمم المرتفعات إلى خطوط أعلى منها. واستمر القتال الضاري أياماً ثم أسابيع كانت القوات اليونانية خلالها تتقدم على الأرض بمعدل ميل واحد في اليوم. وفي نهاية المطاف سيطرت القوات اليونانية على المرتفعات الرئيسة لكن النصر أفلت منها. فقد انقطعت عنهم امدادات الطعام والذخيرة بسبب غارات الفرسان الأتراك، وبلغ منهم الإعياء مبلغاً شديداً. وإزاء العجز عن مواصلة القتال، انحدرت القوات اليونانية من المرتفعات وعبرت نهر ساكاريا في طريق العودة في ١٤ أيلول (سبتمبر)، واستمر تراجعها حتى اسكي شهر، التي بدأت منها زحفها قبل شهر، وهكذا انتهت الحملة.

(٨) سميث **الرؤيا الايونية**، الصفحتان ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

أما في انغورا فإن المجلس الوطني المعترف بالجميل رقّى مصطفى كمال إلى رتبة مشير وأنعم عليه بلقب «غازي» ـ وهذه اللفظة التركية الاسلامية تعني «المجاهد في سبيل الدين».

(٢)

بين صيف عام ١٩٢١ وصيف عام ١٩٢٢ ساد الهدوء ساحة المعركة، وخلال هذه المدة سافر غوناريس، رئيس وزراء اليونان، ومعه وزير خارجيته غرباً ينشدان العون من الحلفاء، ولم يلقيا في القارة الأوروبية سوى القليل من التعاطف. أما في لندن فقد جلسا في قاعة إنتظار السفراء في وزارة الخارجية، وقبعتاهما في أيديهما بانتظار ان يجد اللورد كورزون حلاً ما لمشاكلهما. وقد قال لهما لويد جورج: «انا شخصياً صديق لليونان، ولكن... جميع زملائي يعارضونني. ولا أستطيع ان أكون ذا نفع لكما، انه أمر مستحيل، مستحيل»[٩].

لم يعد لدى رئيس وزراء بريطانيا ما يقدمه لليونانيين، ومع ذلك حرّضهم على القتال. كانت سياسته (حسبما هي في الواقع) ان تستمر اليونان في نهجها على أمل ان تتغير الأمور إلى الأفضل. وفي ربيع عام ١٩٢٢ قال لفنيزيلوس (الذي كان يزور لندن بصفته مواطناً عادياً وجاء لمقابلته في مجلس العموم) ان الرأي العام في البلدان الحليفة سيعاود مساندة اليونان لدى اختفاء الملك قسطنطين عن مسرح الأحداث في نهاية المطاف. وقال له: «يجب على اليونان في هذه الأثناء ان تتشبث بسياستها»، مضيفاً: «ان هذا زمن امتحان الأمة اليونانية، فإذا ثابرت الآن ضمنت المستقبل... يجب على اليونان ان تجوب البرية وان تتغذى على المن تقطفه من الصخور، ويجب ان تكافح عبر التجربة القاسية للزمن الراهن». وقال أيضاً: «انه لن يصافح يونانياً يتراجع عن أهداف بلاده في ازمير»[١٠].

وجد لويد جورج نفسه وقد ازداد عزلة، حتى ضمن حكومته، فأخذ وزير الخارجية اللورد كورزون زمام الأمور في يده، وتولى الإشراف الفعلي على الجهود البريطانية لحل الأزمة. وقد اتجه، بالتعاون مع الحلفاء، نحو التوصل إلى تفاهم مع تركيا القومية.

في صيف ذلك العام خشي الملك قسطنطين ان يغدر به الحلفاء، فسحب ثلاث كتائب وفوجين من الجيش اليوناني في الأناضول وأرسلها إلى تراقيا، المنطقة الأوروبية من تركيا مقابل القسطنطينية. عندئذٍ أعلنت حكومته ان اليونان عازمة على احتلال القسطنطينية لوضع نهاية للحرب. وبدافع القنوط كان حسابه ان هذا التهديد سيجبر الحلفاء على اتخاذ اجراء ما لحل النزاع اليوناني ـ التركي، ربما بطريقة ملائمة لليونان. كان يقامر، وحسب ان الحلفاء، في أسوأ الأحوال، سيوافقون على السماح لقواته بالمرور عبر القسطنطينية لكي تلتحم مع جيوشه المنهكة

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٧١.

المدافعة عن ساحل الأناضول. لكن ما حدث هو ان جيش الاحتلال الحليف قطع الطريق على القوات اليونانية.

إن سحب قسطنطين للوحدات اليونانية من ساحل الأناضول في هذه الأثناء، حفّز مصطفى كمال إلى الإسراع في مهاجمة خط الدفاع اليوناني هناك، الواهن والبالغ الامتداد على ذلك الساحل. وقد حشد قواته في سرية تامة، ثم شن هجوماً على الجبهة الجنوبية عند فجر السادس والعشرين من آب (أغسطس). وبعد يومين من القتال الضاري تراجعت القوات اليونانية بغير انتظام. إن القائد العام للجيش اليوناني في آسيا الصغرى «قد أصابه الجنون حسب القول الشائع» (هذا ما جاء في تقرير بريطاني من أثينا)، وبعد ذلك وصف لويد جورج حالته «بأنها مرض عقلي». وسواء أكانت هذه مبالغات أم لم تكن، فقد كان هذا القائد عاجزاً عن التعامل مع الوضع[١١] وفي ٤ أيلول (سبتمبر) عيّنت الحكومة اليونانية قائداً عاماً جديداً ليحل محله، ولكن انهيار المواصلات كان كاملاً إلى حد ان الحكومة اليونانية لم تعرف ان الجنرال الذي عيّنته قائداً عاماً كان قد وقع أسيراً في أيدي الأتراك. ويقال انه سمع نبأ تعيينه من مصطفى كمال[١٢].

كان اللورد ريدل مجتمعاً مع لويد جورج يوم الأحد ٣ أيلول (سبتمبر) عندما تلقى رئيس الوزراء البريطاني اتصالاً من أصدقاء اليونان في لندن:

«لقد توسلوا إلى لويد جورج ان يفعل شيئاً من أجل اليونان. شرح لهم مطوّلاً إلاستحالة (استحالة القيام بأي عمل) ووجّه نقداً شديداً إلى تصرف الملك قسطنطين الذي، كما قال لويد جورج، يتحمل مسؤولية ما حدث. فهو بين أمور أخرى عيّن جنرالاً عديم الكفاءة واللياقة. وقال لويد جورج أيضاً انه بقدر ما يرى، ليس في بريطانيا سوى ثلاثة أشخاص مؤيدين لليونان: هو وبلفور وكورزون. إنه يشعر بالأسى لهذا الوضع ولكنه لا يستطيع ان يفعل شيئاً»[١٣].

حشدت اليونان اسطولاً لإجلاء جيشها من آسيا الصغرى، وعلى امتداد الساحل كانت حشود الجنود اليونانيين تتجه إلى السفن على أمل العثور على مكان فيها. إن هذه المحاولة الجماعية للنجاة كانت سباقاً مع الزمن، وسباقاً مع أمطار أيلول المقبلة وسباقاً مع الجيش التركي الزاحف طلباً للثأر.

أصيبت الجالية اليونانية العريقة في آسيا الصغرى بالهلع. وقد كتب رئيس أساقفة ازمير إلى فنيزيلوس في ٧ أيلول (سبتمبر) قائلاً:

«الهيلنية في آسيا الصغرى، والدولة اليونانية والأمة اليونانية كلها تنحدر الآن إلى الجحيم، وما

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(١٢) صلاحي رامسدان سونييل، **الدبلوماسية التركية ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية** (لندن وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، الصفحتان ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٣) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٣٨٥.

من قوة تستطيع ان تنتشلها وتنقذها... وقد رأيت ضرورة لتوجيه هذا النداء الأخير إليكم، من بين ألسنة لهيب الكارثة التي يعاني منها الشعب اليوناني في آسيا الصغرى... وانه لسؤال حقيقي هل سنكون احياء عندما تقرؤون رسالتي هذه، فنحن قدرنا الفداء والشهادة»[١٤].

كانت النداءات دون جدوى. فقد كان فنيزيلوس لا حول له لتقديم المعونة. وبعد يومين سيق رئيس الأساقفة إلى الشهادة التي توقعها: فقد أسلمه القائد التركي المحلي إلى الغوغاء، عدة مئات من المسلمين المسلحين بالمدى، فأخذوه إلى صالة حلاقة وشوّهوه قبل ان يقتلوه[*].

إن حالات التوتر الدينية والقومية المهلكة تلاقت مع التاريخ في ازمير، كبرى مدن آسيا الصغرى، عند نهاية صيف ١٩٢٢. لقد اشتعل لهيب الكراهية في الحي الأرمني في المدينة يوم الأربعاء ١٣ أيلول (سبتمبر). وبعد يومين امتدت النيران ـ أوكان ثمة من جعلها تمتد ـ إلى الحي اليوناني والحي الأوروبي. وحل التدمير بما بين ٥٠ و ٧٥ بالمئة من هذه العاصمة العريقة. أما الحي التركي فلم يصب بأي سوء. كان يعيش في المدينة المسيحية مئات الآلاف من الناس، وثبت انه يستحيل إحصاء عدد الذين ماتوا منهم في مرحلة النزع الأخير. كان مراسل لجريدة «شيكاغو ديلي نيوز» هو أول من طبع رسالته الصحفية على آلته الكاتبة المحمولة وسط الدمار، وقال فيها: «فيما عدا الحي التركي القذر، لم يعد لمدينة ازمير وجود. ومشكلة الأقليات فيها قد حلّت إلى الأبـد. ولم يعد هناك شك في أصل النار التي اشتعلت... ان قبس النار جاء به جنود أتراك نظاميون»[١٨]. إن البحاثة ذوي الهوى التركي مازالوا حتى اليوم ينكرون هذا الإتهام الذي لقي تصديقاً واسعاً[١٩].

قامت سفن الأساطيل الأميركي، والفرنسي، والبريطاني، والايطالي، بإجلاء مواطني بلدانها من رصيف الميناء المشتعل. ورفض الأميركيون والبريطانيون في أول الأمر ان يساعدوا أحداً من غير جنسيـاتهم، أمـا الايـطاليون فأخذوا على ظهر سفنهم كل من استطاع الوصول إليها، وأما

(١٤) سميث، **الرؤيا الايونية**، ص ٣٠٣.

(*) تصاعدت الفظائع المرتكبة من قبل السكان المسلمين والمسيحيين منذ أن بدأت الحرب. وعند نزول الجيش اليوناني الى البر في ازمير أول مرة في عام ١٩١٩، ذبح الجنود اليونانيون الاتراك العزل، وذكر أرنولد توينبي أنه عندما زار القرى اليونانية التي دمرها الاتراك، لاحظ أن المنازل احرقت عمداً وتهدمت واحداً اثر الآخر. وبدا أن الاتراك تلذذوا بهذا العمل[١٥]. وادعى الملك قسطنطين أن الجانب الآخر سلخ جلود جثث اليونانيين[١٦]. وادعى توينبي أن الجيش اليوناني طرد عامداً في حملة عام ١٩٢١ السكان المدنيين في قرى بكاملها من بيوتهم[١٧].

(١٥) توينبي، **المسالة الغربية**، ص ١٥٢.

(١٦) سميث، **الرؤيا الايونية**، ص ٢٣٢.

(١٧) توينبي، **المسالة الغربية**، الصفحات ٣١٥ ـ ٣١٧.

(١٨) مارجوري هادسبيان، **ازمير ١٩٢٢: تدمير مدينة** (لندن: فابر، ١٩٧٢)، ص ١٦٦.

(١٩) كنروس، **اتاتورك**، ص ٢٧٠، وستانفورد ج. شو وايزيل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة**، المجلد ٢: **الاصلاح والثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣٦٣.

الفرنسيون فقد قبلوا كل من قال انه فرنسي ـ بشرط ان يقول هذا الكلام باللغة الفرنسية. ولكن مالبث البريطانيون والأميركيون ان مدوا يد المساعدة إلى اللاجئين بغض النظر عن الجنسية. وخلال بضعة الأسابيع اللاحقة ردّت اليونان والحلفاء على تهديد مصطفى كمال بأن يعامل جميع الرجال اليونانيين والأرمن الذين في سن الجندية معاملة أسرى حرب، فنظموا عملية اجلاء لجموع غفيرة من المدنيين، بينما أتمّت اليونان جلاءها العسكري.

مع حلول نهاية عام ١٩٢٢ كان نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ يوناني قد هربوا أو طردوا من تركيا. في ذلك الحين كتب أرنست همنغواي(*)، الذي كان آنذاك مراسلاً حربياً لجريدة «تورونتو ستار» انه راقب مواكب اللاجئين اليونان البائسين التي بلغ طولها نحو عشرين ميلاً ولم يستطع ان يمحو المشهد من ذهنه. وقد روت له ربة منزل كرواتية الفت هذه المشاهد أكثر منه، مثلاً تركياً يقول: «ليس الذنب ذنب الفأس وحده بل ذنب الشجرة أيضاً»[٢٠]. إنه كلام يسهل على المرء ان يقوله، وقد أعقبه في الأسابيع اللاحقة عدد من الأقوال السهلة الأخرى، بينما كان رجال الدولة في الدول الحليفة ينبشون في ضمائرهم ليكتشفوا، كل بطريقته الخاصة، ان اللوم في هذه الكارثة يجب أن يقع على عاتق جهة ما أخرى.

كان الشائع في بريطانيا توجيه اللوم إلى فرنسا وايطاليا وروسيا البلشفية، ولكن في المقام الأول إلى الولايات المتحدة. والتفسير الذي قدمه السفير البريطاني في واشنطن إلى وزير الخارجية الأميركي في شهر تشرين الأول (أكتوبر)، هو ان الحلفاء سبق ان اتفقوا على اقتسام الشرق الأوسط بالأسلوب الحديث الذي يتطلب وقتاً طويلاً، أي أسلوب الانتدابات الصادرة عن عصبة الأمم ـ وانهم فعلوا ذلك فقط لإرضاء الولايات المتحدة التي مالبثت ان انسحبت انسحاباً كلياً من عملية السلام في الشرق الأوسط، وان الولايات المتحدة سبق ان وافقت على قبول انتدابات لإحتلال وحماية القسطنطينية والدردنيل وأرمينيا، ثم نكصت بعد ذلك بعامين. لقد كان السفير يشير بصورة ضمنية إلى انه كان في وسع الحلفاء ان يفرضوا نوع التسوية التي يشاؤونها في عام ١٩١٩ وان ينهوا كل المسألة. ولكن بريطانيا اضطرت ان تنتظر سنتين من أجل إرضاء الولايات المتحدة وضمان تعاونها، فاضطرت إلى حمل مسؤوليات جديدة، وها هي الآن قد تركت كلياً لكي تحمل منفردة العبء الثقيل، عبء الدفاع عن فكرة الانتدابات التي هي فكرة اميركية»[٢١].

وقد رد وزير الخارجية الأميركي تشارلز ايفانز هيوز بقوله:

إنه يود ان يقول إنه لا يستطيع ان يوافق لحظة واحدة على وجهة النظر القائلة ان حكومته

(*) ان الفظائع التي ارتكبت في ازمير وفرت له خلفية روايته «على رصيف ازمير» وهي احدى القصص الخالدة في مجموعته الأولى «الطابور الخامس والقصص التسع والأربعون الأولى».

(٢٠) وليم وايت، **الخط الثانوي: ارنست همينغواي** (نيويورك: اولاد تشارلز سكرايبن، ١٩٦٧)، ص ٦٠.

(٢١) لورنس ايفانز، **سياسة الولايات المتحدة وتقسيم تركيا، ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٦٥)، الصفحتان ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن الأوضاع القائمة... فالولايات المتحدة لم تسع لاقتطاع مناطق نفوذ... ولم تشترك في مكائد دبّرت في القسطنطينية... وليست مسؤولة عن الكارثة التي حلّت بالجيوش اليونانية خلال آخر سنة ونصف السنة... ان دبلوماسية أوروبا خلال تلك المدة هي المسؤولة عن الكارثة التي حدثت أخيراً»[٢٢].

كان وراء هذا التقريع المتبادل التحول الرئيس في السياسة الخارجية الأميركية الذي حدث عندما حلّ وارن غامالييل هاردنغ محل الرئيس وودرو ويلسون. كان أحد الأهداف الرئيسة لسياسة الرئيس ويلسون في الشرق الأوسط ان يساند الديانة المسيحية وبخاصة الكليات التبشيرية الأميركية والنشاطات التبشيرية الأميركية. ولكن الرئيس هاردنغ لم يشاطره النظرة إلى هذه المصالح. فعندما زحف الأتراك على ازمير، أهابت جماعات كنسية أميركية، مثل مؤتمر الكنيسة المشيخية، بالحكومة الأميركية ان ترسل قوات لإيقاف مجزرة المسيحيين. ولكن الرئيس هاردنغ قال لوزير خارجيته هيوز: «بصراحة، أجد من العسير ان أظل دائماً محافظاً على الأناة تجاه أصدقائنا الطيبين في الكنيسة الذين يدعون بحماسة وإخلاص إلى السلام، عندما يصل الأمر إلى حد التحارب مع جهة ما تنتمي إلى الدين المنافس...»[٢٣].

كان الهدف الرئيس الآخر لسياسة وودرو ويلسون الشرق أوسطية ان يضمن لشعوب المنطقة ان تحكمها حكومات من اختيارها. ومرة أخرى لم يكن الرئيس هاردنغ مشاركاً في هذه الاهتمامات. لقد قصّر جهود إدارته على حماية المصالح الأميركية. وكان هذا يعني في الغالب بالنسبة للشرق الأوسط حماية المصالح التجارية الأميركية التي كانت في المقام الأول مصالح نفطية. وقد كانت الحكومة الكمالية في تركيا مستعدة لمنح إحدى المجموعات الأميركية امتيازات نفطية، وبدا أنها قد تتمكن من توفير الأمن الداخلي والبيئة المستقرة للأعمال التجارية، وهما الأمران اللذان تطلبهما شركات النفط. وقد رحّبت وزارة الخارجية الأميركية بالإستعداد التركي لفتح الأبواب أمام الشركات الأميركية، ولعل هذا الاستعداد قد ترك أثره على نظرة الوزارة إلى نظام الحكم الكمالي.

لقد تناول وزير الخارجية الأميركي في خطاب ألقاه في بوسطن في شهر تشرين الأول (أكتوبر) محنة اليونانيين والأرمن وغيرهم من المسيحيين في أعقاب تدمير ازمير فقال: «في حين ان لا شيء يمكن ان يشكل عذراً بأدنى درجة، أو يخفف من قسوة الأتراك الهمجية، فلا يمكن لأي تقويم عادل للموقف إلّا ان يأخذ بعين الاعتبار تعدي الجيش اليوناني على الأناضول، والحرب التي اشتعلت نارها هناك، والحوادث الفظيعة التي وقعت خلال تقهقر ذلك الجيش من حيث حرق المدن والتدمير العام والأعمال الفظيعة». وبعد ان نوّه وزير الخارجية الأميركي بأن الجانبين قد اقترفا الفظائع، رفض الإدعاء القائل انه كان على الولايات المتحدة ان تتدخل. وأشار إلى ان

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٧٥.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٣٤٤.

الوضع بكامله نتج عن حرب لم تكن الولايات المتحدة طرفاً فيها. وما دام الحلفاء الذين كانوا على صلة وثيقة بالوضع، قد اختاروا عدم التدخل، فمن المؤكد ان التدخل ليس مسؤولية أميركا. وخاطب الحضور قائلاً ان الولايات المتحدة قصّرت جهودها على نحو صحيح تماماً، على حماية المصالح الأميركية في تركيا[٢٤].

(٣)

كانت القسطنطينية وتركيا الأوروبية ـ شرقي تراقيا ـ الهدفين التاليين والأخيرين على طريق زحف مصطفى كمال. ولكن جيش الاحتلال الحليف الذي يفترض انه محايد، كان يحول بينه وبين هدفيه. ولما تقدمت الجيوش التركية القومية نحو مواقعها، أصيب الحلفاء بالفزع، فقد كانت الحرب حتى ذلك الحين بعيدة عن هذه الجيوش. أما إذا هاجم مصطفى كمال، فهي نفسها التي ستضطر للقتال.

كانت الأنباء مفزعة في بريطانيا للسبب نفسه. ففي الرابع من شهر أيلول (سبتمبر)، ذكرت جريدة «التايمز»: «إن الجيش اليوناني قد تعرض بلا ريب للتراجع، ولكن مدى هذا التراجع مبالغ فيه من دون مسوّغ». ولكن عنوان الجريدة الرئيس كان في ٥ أيلول (سبتمبر) «هزيمة الجيش اليوناني». وفي ٦ منه كان عنوانها الرئيس «وضع خطر». ومنذ منتصف هذا الشهر فصاعداً أخذت تتكرر بشكل منتظم وعلى نحو مفزع عناوين مثل «تهلكة الشرق الأدنى» و «أزمة الشرق الأدنى». وقد حلّت صور ازمير المحترقة محل صور حفلات الزفاف وصور افتتاح المسارح وصور بطولات لعبة الغولف. لقد صُدم البريطانيون إذ قيل لهم فجأة بعد أربع سنوات من الهدنة انهم قد يضطرون إلى خوض حرب للدفاع عن مدينة القسطنطينية النائية. كان هذا آخر شيء في العالم يرغب معظم البريطانيين في ان يفعلوه، ونشأ اتجاه فوري نحو التخلص من الحكومة التي زجّتهم في هذا الوضع.

ولكن القسطنطينية والدردنيل بسبب أهميتهما العالمية للملاحة، وتراقيا الشرقية، نظراً لوجودها في أوروبا، مواقع لها مكانة خاصة في أذهان القادة البريطانيين. إن ونستون تشرشل، الذي كان حتى الآن موالياً لتركيا، هبّ مرة أخرى لنجدة سياسة لويد جورج فأبلغ مجلس الوزراء في أيلول (سبتمبر): «ان خط المياه العميقة الذي يفصل آسيا عن أوروبا هو خط ذو أهمية كبيرة وينبغي لنا ان نجعل هذا الخط آمنا بكل ما يتوافر لنا من قوة. فإذا أخذ الأتراك شبه جزيرة غاليبولي والقسطنطينية سنكون قد خسرنا كل ثمار انتصارنا...»[٢٥] وقد عبّر لويد جورج عن موافقته

---

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢٥) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: **المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣: نيسان ١٩٢١ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ١٩٨٠.

الشديدة على هذا الكلام، قائلاً: «إننا لا نستطيع بأي حال وتحت أية ظروف ان نسمح للأتراك بالاستيلاء على شبه جزيرة غاليبولي. إنها أهم موقع استراتيجي في العالم، فإغلاق المضائق قد أطال الحرب سنتين. ولا يخطر في البال ان نسمح للأتراك ان يمتلكوا شبه جزيرة غاليبولي ويجب ان نقاتل لمنعهم من ذلك»(٢٦).

عند حلول منتصف أيلول (سبتمبر) كان آخر ما تبقى من القوات اليونانية الفاصلة بين الأتراك والحلفاء قد اختفى، وبدا ان اشتباكاً مسلحاً مباشراً قد صار وشيكاً. فعقد مجلس الوزراء البريطاني سلسلة جلسات طارئة بدءاً من ١٥ أيلول (سبتمبر). وفي هذه الجلسات قال تشرشل لزملائه: «مصائب الحلفاء قد تكون عائدة إلى ان جيوش الحلفاء تلاشت بسبب تأخر أميركا في إعلان موقفها». وكان رأيه ان ثمة حاجة للجيوش، «لأنه يعارض كل المعارضة محاولة القيام بخدعة لا تسندها القوة»(٢٧). وأكد ضرورة الحصول على مساندة من بلدان الدومنيون(*) ومن فرنسا لتعزيز القوات البريطانية المواجهة لجيوش مصطفى كمال.

في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ أوعز مجلس الوزراء إلى ونستون تشرشل ان يعد مسودة برقية ـ يوقع عليها لويد جورج ـ موجهة إلى بلدان الدومنيون لإبلاغها ان بريطانيا قررت الدفاع عن المنطقة المحايدة في تركيا وتطلب اليها مساعدتها العسكرية. وبعيد منتصف الليل أرسلت البرقية بأسلوب الرموز إلى رئيس وزراء كل بلد من بلدان الدومنيون.

واتخذ مجلس الوزراء قراراً آخر باطلاع الرأي العام البريطاني على خطورة الوضع. ولهذه الغاية هيّأ تشرشل ولويد جورج بياناً صحفياً في ١٦ أيلول (سبتمبر) نشر في صحف مساء اليوم نفسه. ولم يطلع أحد من أعضاء مجلس الوزراء سوى لويد جورج وتشرشل على البيان الصحفي قبل نشره. لقد عبّر البيان عن رغبة الحكومة البريطانية في عقد مؤتمر للصلح مع تركيا، وقال إن هذا المؤتمر لا يمكن عقده تحت تهديدات تركيا باستخدام القوة. وعبّر البيان أيضاً عن

---

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ١٩٨٨.

(*) نشأت الحاجة الى مساندة من بلدان الدومنيون عن تبدل موقف هذه البلدان بعد الحرب العالمية الأولى ـ ونتيجة لها. ففي مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، نجح جان كريستيان سمطس باسم جنوب أفريقيا، وروبرت بوردن رئيس وزراء كندا، ووليم هيوز رئيس وزراء استراليا، في تثبيت حق بلدانهم في أن تكون لها في المؤتمر مقاعد بصفتها دولاً ذات سيادة على قدم المساواة مع بريطانيا وغيرها من دول الحلفاء. فلما عرضت بريطانيا في ذلك الحين على فرنسا معاهدة ضمان، انتزع سمطس ورئيس وزراء جنوب افريقيا لويس بوثا من لويد جورج اعترافاً بأن هذه المعاهدة غير ملزمة لهما. وكتبا يقولان انه صار من الناحية النظرية بامكان بريطانيا أن تخوض حرباً بينما يبقى بلد أو اكثر من بلدان الدومنيون محايداً(٢٨). ان هذه الامكانية النظرية وضعت موضع الامتحان في عام ١٩٢٢.

(٢٨) و.ك. هانكوك، **سمطس: ميادين النار. ١٩١٩ ـ ١٩٥٠** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٦٨)، الصفحتان ٤ ـ ٥.

الخوف مما قد يفعله العالم الإسلامي إذا تبين له ان تركيا، الدولة المسلمة الضعيفة نسبياً، تمكنت من إلحاق هزيمة كبيرة بالحلفاء. إذ ان ذلك قد يشجّع بقية العالم الإسلامي على التخلص من الحكم الاستعماري، وأشار البيان إلى مشاورات أجرتها بريطانيا مع فرنسا وايطاليا وبلدان الدومنيون بغية القيام بعمل عسكري مشترك تفادياً للتهديد الكمالي(٢٩).

إن لهجة الحرب التي طبعت البيان الصحفي بطابعها قد أفزعت الرأي العام في بريطانيا، فصدرت جريدة «الديلي ميل» تحمل عنواناً عريضاً يقول: «أوقفوا هذه الحرب الجديدة!»(٣٠). وأثار البيان الفزع في الخارج أيضاً. لقد استشاط رئيس وزراء فرنسا بوانكاريه، إذ بدا له ان الحكومة البريطانية تتحدث باسمه، فأمر بسحب القوات الفرنسية من خط الجبهة في المنطقة المحايدة وحذت ايطاليا حذوه، فبقيت القوات البريطانية وحدها لمواجهة العدو.

شعر رؤساء وزراء بلدان الدومنيون أيضاً بالامتعاض ـ فالبيان الصحفي ـ الذي كتب بطبيعة الحال باللغة الانكليزية العادية ـ نشر في صحف كندا واوستراليا ونيوزيلندا قبل ان تتاح لرؤساء وزراء هذه البلدان حل رموز البرقيات التي تلقوها. وكان هذا دلالة على ان تشرشل ولويد جورج يحاولان دفعهم إلى شيء ما دون إعطائهم فرصة التفكير فيه. وقد رفضت كندا واوستراليا في ردهما إرسال قوة، ان ثورة قد حدثت في دستور الامبراطورية البريطانية، فلأول مرة ترفض بلدان من الدومنيون البريطاني ان تتبع خطى البلد الأم إلى حرب. وأما جنوب افريقيا فقد لزمت الصمت. وحدهما نيوزيلندا ونيوفاوندلاند ردتا بالإيجاب.

في ٢٢ أيلول (سبتمبر) طلب لويد جورج إلى تشرشل ان يتولى رئاسة لجنة وزارية لمراقبة التحركات العسكرية في تركيا(٣١). إن ف. سميث، الذي أصبح لورد بيركينهد، وشغل منصب رئيس مجلس اللوردات، وهو صديق لامع من أصدقاء تشرشل، كان في الماضي ينتقد تشرشل لأنه غيّر موقفه إلى موقف العداء من تركيا، ولكنه في نهاية أيلول (سبتمبر) انضم إلى لويد جورج وتشرشل كزعيم للفئة المنادية بالحرب. كان شعوره ان المسألة هي مسألة كرامة ويجب ألّا تظهر بريطانيا اطلاقاً وكأنها ترضخ للقوة(٣٢).

استمرت حملة الصحافة في بريطانيا على الحرب، وعقدت اجتماعات احتجاج عامة، وتوجه مندوبون عن نقابات العمال إلى مقر رئيس الوزراء لتسليمه احتجاجهم باليد.

توجّه اللورد كورزون وزير الخارجية إلى باريس ليحاول تنسيق استراتيجية مع الحلفاء. وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) توصل مع بوانكاريه وسفورزا إلى اتفاق على برنامج مشترك يسلم بمطالب

---

(٢٩) جيلبرت، **تشرشل، المجلد المرافق**، الصفحات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥.

(٣٠) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب**، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٨٢٩.

(٣١) المرجع نفسه، ص ٨٣٤.

(٣٢) جون كامبل، **ف. ا. سميث، ايرل بيركينهيد الأول**، (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٣)، ص ٦٠٦.

مصطفى كمال جميعها ـ تراقيا الشرقية والقسطنطينية، والدردنيل ـ إذا أمكن الحفاظ على المظاهر، أي ان الأمر يجب ان يبدو وكأنه تسوية عبر التفاوض وليس استسلاماً. ولم يكن هذا اللقاء لقاء يشرح الصدر بالنسبة لوزير الخارجية البريطاني. فبعد ان تعرض كورزون لعبارات تنديد لاذعة من بوانكاريه إنهار فانزوى في غرفة مجاورة وسالت الدموع من عينيه.

في هذه الأثناء تجابهت القوات البريطانية والتركية في تشنق (تسمى الآن تشنق قلعة) وهي بلدة ساحلية على الجانب الآسيوي من الدردنيل، وهي الآن نقطة انطلاق للرحلات السياحية إلى خرائب طروادة. ولما كانت الوحدات الفرنسية والايطالية قد لجأت إلى خيامها، وقفت وحدة بريطانية صغيرة في موقف الحراسة خلف الأسلاك الشائكة، وكانت الأوامر الصادرة لها تقضي بعدم إطلاق النار. ما لم تتعرض هي لإطلاق النار. تقدمت أول مفرزة من الجنود الأتراك إلى الخط البريطاني في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، ولم يطلق الجنود الأتراك النار ولكنهم ثبتوا في أمكنتهم ورفضوا الانسحاب. وبعد بضعة ايام وصل مزيد من الجنود الأتراك. وما ان حلّت نهاية أيلول (سبتمبر) حتى كان في المنطقة المحايدة ٤٥٠٠ جندي تركي يتحدثون عبر الأسلاك الشائكة إلى الجنود البريطانيين، وقد جعلوا أخمص بنادقهم إلى الأمام دلالة على انهم لن يكونوا البادئين بإطلاق النار. لقد كانت مجابهة غريبة موهنة للأعصاب. وفي ٢٩ أيلول (سبتمبر) أبلغت المخابرات البريطانية مجلس الوزراء ان مصطفى كمال، مدفوعاً من روسيا السوفياتية، عازم على الهجوم في اليوم التالي. ومع ان تقرير المخابرات كان كاذباً، فقد أخذ به مجلس الوزراء، وبموافقة هذا المجلس أعد قادة القوات العسكرية مسودة انذار حازم يسلمه القائد البريطاني المحلي إلى مصطفى كمال، وفيه تهديد بإطلاق النار.

ولكن القائد البريطاني المحلي تجاهل التعليمات الصادرة إليه من لندن ـ والتي كان من شأنها ان تزج بريطانيا في حرب ـ فلم يسلم الإنذار، بل توصل إلى اتفاق مع مصطفى كمال للتفاوض على هدنة ـ وبذلك وضع نهاية للأزمة. ولأسباب عديدة ـ منها الخوف مما قد يقدم عليه لويد جورج وتشرشل في تهورهما ـ أبدى مصطفى كمال استعداداً لقبول صيغة تسمح بانقاذ وجه الحلفاء بتأجيل احتلال تركيا لبعض المناطق التي ستحتلها في نهاية الأمر. فلو أقدم مصطفى كمال على غزو أوروبا لكانت الحرب قد وقعت. ويبدو ان اتخاذ القادة البريطانيين وضعاً قتالياً قد صده. وإذا أخذنا في الحسبان واقع ضعف مركز لويد جورج وتشرشل، فقد كانت هذه النتيجة تمثل نصراً رائعاً لهما.

بعد مساومات مضنية انتهت المفاوضات على الهدنة في بلدة مودانيا الساحلية صباح ١١ تشرين الأول (أكتوبر) وتقرر ان تدخل حيّز التنفيذ عند منتصف ليل ١٤ تشرين الأول (أكتوبر). وبقيت مسائل جوهرية وهامة ترك النظر فيها إلى حين انعقاد مؤتمر للصلح. ومن الناحية الجوهرية حصل مصطفى كمال على الشروط التي حددها في الميثاق القومي والتزم بها منذئذٍ: أي انشاء دولة مستقلة لأمة تركية في الأناضول وشرقي تراقيا. ولم يمض زمن طويل حتى كانت تركيا

بقيادة مصطفى كمال قد استعادت فعلياً من الحلفاء المغادرين القسطنطينية والدردنيل وتراقيا الشرقية.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ قرر المجلس الوطني التركي عزل السلطان فهرب محمد الخامس من القسطنطينية إلى المنفى. وهكذا جاءت في عام ١٩٢٢ نهاية الامبراطورية العثمانية التي عمّرت قروناً. أما تركيا التي بسطت سلطتها على الشرق الأوسط مدة ٥٠٠ سنة فقد خرجت من تاريخ الشرق الأوسط واتجهت إلى جعل نفسها دولة أوروبية.

(٤)

ثمة جانبان من جوانب الأزمة ومفاوضات الهدنة أحدثا تأثيراً خاصاً في بريطانيا. أحدهما ان المندوب الفرنسي في مؤتمر الهدنة قام بدور الخصم، إذ حث الأتراك على مقاومة المطالب البريطانية. وكان هذا الموقف يمثل ذروة نهج سلكته فرنسا طوال الأزمة التركية واعتبرته بريطانيا متّسماً بالغدر. وكما ان سياسة بريطانيا الشرق أوسطية حملت فرنسا على إعادة تقويم تحالفها مع بريطانيا وبالتالي فسخه، فإن سياسة فرنسا الآن جعلت قادة الامبراطورية البريطانية ينظرون إلى فرنسا نظرة جديدة هي نظرة الريبة. بعد ذلك بوقت قصير كتب رئيس وزراء جنوب افريقيا إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين قائلاً: «ها هي فرنسا تعود إلى زعامة القارة الأوروبية وقد تجددت فيها كل نزعاتها القديمة السيئة... إن الفرنسيين يريدون ان يكونوا قوة عالمية. لقد لعبوا مع مصطفى كمال أخطر لعبة يلعبها حليف ضد حليفه. وهم في سياق طموحاتهم لا محالة ان يتراءى لهم ان الامبراطورية البريطانية هي العدو الوحيد المتبقي»[٣٣].

الجانب الآخر في الأزمة الموهن للأعصاب، هو ما ظهر من تهور في سلوك المجموعة الخاصة في مجلس الوزراء: لويد جورج، بيركينهد، وتشرشل، ووزير المالية سير روبرت هورن، وزعيم المحافظين اوستن تشامبرلين. فالانطباع الذي أعطوه ليس فقط للصحافة والرأي العام بل إلى زملائهم السياسيين أيضاً، هو نزعتهم إلى إثارة حرب أخرى. فقد قال اللورد الأول للاميرالية انه يشعر ان: «لويد جورج، وونستون، وبيركينهد، وهورن وحتى اوستن يريدون بالتأكيد ان ينشب القتال»[٣٤]. وكتب موريس هانكي، سكرتير مجلس الوزراء، في مفكرته بتاريخ ١٧ تشرين الأول(أكتوبر) ١٩٢٢ ان ونستون تشرشل، «بصراحة تامة، آسف لأن الأتراك لم يهاجمونا». وكان اعتقاد هانكي ان لويد جورج متفق في ذلك مع تشرشل[٣٥].

لقد حملت جريدة «التايمز» على أعضاء مجلس الوزراء واصفة إياهم بأنهم متهورون،

---

(٣٣) من سمطس إلى بونار لو، هانكوك، **سمطس**، ص ١٣٠.

(٣٤) كامبل، **ف. ا. سميث**. ص ٦٠٧.

(٣٥) روسكيل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٢٩٣.

ومتأرجحون وغير أكفاء»، وقالت في ٢ تشرين الأول (اكتوبر) على سبيل الإنذار: «إذا بدأت هذه البلاد تشتبه في انهم، أو ان أحدهم، عاكف على جني منفعة سياسية داخلية بسلوك نهج يقودنا إلى حرب، فلن تغفر البلاد لهم موقفهم».

كان ستانلي بولدوين أحد صغار أعضاء الحكومة من حزب المحافظين، وكانت نظرته بينه وبين نفسه إلى رئيس الوزراء انه شخص «شيطاني»، وقد أسرّ إلى زوجته: «انه تبين لي ان لويد جورج كان طوال الوقت يتجه إلى الحرب، وقد رسم لجعل هذا البلد يخوض الحرب مع تركيا لكي تكون حرباً «مسيحية»، ضد «المحمديين»... ثم يدعو على هذا الأساس إلى انتخابات عامة في الحال... وفي حسابه ان الانتخابات ستعيده إلى السلطة مرة أخرى»[٣٦]. أما بونار لو فكان يخشى العكس، أي كان يخشى ان يتجه رئيس الوزراء إلى الصلح لكي يربح الانتخابات، فما ان يعاد انتخابه حتى يعود إلى شن الحرب[٣٧].

قال اللورد ريدل لصديقه لويد جورج: «ان البلاد لن تتحمل حرباً جديدة». فأجابه رئيس الوزراء: «اختلف معك في الرأي، فالبلاد سوف تساند عن طيبة خاطر ما نفعله بقوة السلاح من أجل المضائق إذا دعت الحاجة إلى استخدام القوة»[٣٨]. لقد كتب لويد جورج مذكراته بعد عقود من السنين وعندما أشار فيها إلى أزمة تشنق قال: «كنت بالتأكيد أنوي القتال وكنت متأكداً اننا سننتصر»[٣٩].

(٥)

فيما كانت أزمة تشنق تتجه نحو الحل، حدثت ثورة عسكرية في اليونان قام بها ثلاثي من الضباط العاملين في الميدان: ضابطان في الجيش برتبة كولونيل وكابتن في البحرية. حدث في البلاد ارتباك شديد، ولكن في النهاية لم تحدث أية مقاومة. فاستقالت الحكومة في ٢٦ أيلول (سبتمبر). وتنازل الملك قسطنطين عن العرش صباح اليوم التالي، وبعد ظهر اليوم نفسه أعتلى ابنه العرش باسم جورج الثاني. وقد زحفت الكتلة الرئيسة من قوات الثورة على أثينا في ٢٨ أيلول (سبتمبر).

تولى ثلاثي الضباط الثائرين السلطة وأمر على الفور باعتقال زعماء الحكومة السابقة. وجرت

(٣٦) روبرت بليك، **بولدوين واليمين في عصر بولدوين**، تحرير جون ريموند (لندن: ايير وسبوتسوود، ١٩٦٠)، الصفحتان ٣٧ و٤١.

(٣٧) اللورد بيفربروك، **هبوط وسقوط لويد جورج: وكان سقوطه عظيما** (لندن: كولنز، ١٩٦٣)، ص ١٧١.

(٣٨) ريدل، **المفكرة شديدة الخصوصية**، الصفحتان ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٣٩) ديفيد لويد جورج، **مذكرات عن مؤتمر الصلح** (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢ ص ٨٧١.

محاكمة عسكرية لرئيس الوزراء غوناريس وكثيرين من الوزراء السابقين في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) بالرغم من احتجاجات الحكومة البريطانية. أما التهم المطولة التي وُجهت إليهم وغلفت بلغة حقوقية، فلم تكن لها قيمة قانونية. كانت خلاصة التهم إدانة سياسية لرئيس الوزراء ومعاونيه لأنهم جرّوا البلاد إلى كارثة وطنية.

فجر ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) نطق رئيس المحكمة العسكرية بالحكم. فالأشخاص الثمانية المتهمون دينوا جميعاً بالخيانة العظمى، وحكم على اثنين منهم بالسجن مدى الحياة. أما الستة الآخرون، ومن ضمنهم رئيس الوزراء غوناريس فقد صدر الحكم عليهم بالموت، وسيقوا خلال ساعات إلى ساحة الإعدام في شرق أثينا، في ظل جبل هيميتوس. كانت قد حفرت حفر صغيرة لدفنهم بفاصل اثني عشر متراً بين الواحدة والأخرى. ووقفت قبالة كل من الرجال المحكوم عليهم بالموت، وعلى مسافة خمس عشرة خطوة، مفرزة اعدام مؤلفة من خمسة جنود. وقد جرى تنفيذ الإعدام قبل الظهر. لقد رفض غوناريس ومعاونوه ان تعصب أعينهم فواجهوا الموت وعيونهم غير مغمضة[٤٠].

(٦)

في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ كتب اندرو بونار لو زعيم حزب المحافظين الاتحادي المتقاعد، رسالة إلى جريدتي «التايمز» و«الديلي اكسبرس»، نشرت في اليوم التالي وبدا فيها انه يعبر عن مساندته للوقفة القوية التي وقفتها حكومة لويد جورج أمام تركيا في تشنق. ومن جهة أخرى ذكر ان المصالح التي تبدو بريطانيا مدافعة عنها، مثل حرية المرور في الدردنيل ومنع مجازر المسيحيين في المستقبل، ليست مصالح تخص بريطانيا وحدها بل هي مصالح عالمية ولذلك: «ليس من الصواب ان يقع عبء اتخاذ اجراء على عاتق الامبراطورية البريطانية وحدها». وادعى: «اننا موجودون في المضائق وفي القسطنطينية ليس بفضل عملنا وحدنا، بل بإرادة الدول الحليفة التي ربحت الحرب، وأميركا واحدة من هذه الدول».

لقد وردت في رسالة بونار لو عبارات كثر الاستشهاد بها، قال فيها انه إذا لم تكن الولايات المتحدة والحلفاء مستعدين لتقاسم عبء المسؤولية، فيجب على بريطانيا ان تنفض هذا العبء عن كاهلها. «نحن لا نستطيع وحدنا ان نقوم بدور شرطي العالم، فهذا مستحيل بسبب الأحوال المالية والاجتماعية في هذا البلد». ودعا إلى انذار فرنسا باحتمال تخلي بريطانيا عن تنفيذ التسوية مع المانيا، واحتمال ان تقلد الولايات المتحدة بالاهتمام بمصالحها الوطنية حصراً إذا لم تعترف فرنسا بوجوب اعتماد وقفة في آسيا على غرار الوقفة في أوروبا[٤١].

(٤٠) سميث، **الرؤيا الايونية**، الصفحات ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

(٤١) روبرت بليك، **رئيس الوزراء المجهول: حياة وازمنة اندرو بونار لو ١٨٥٨ ـ ١٩٢٣** (لندن: اير وسبوستوود، ١٩٥٥)، الصفحتان ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

عند قراءة رسالة بونار لو بمجملها، نجد انها لم تشكك في السياسة التي اتبعتها الحكومة حتى ذلك الحين، بل اكتفت بتقديم النصح للمستقبل، بيد ان لهجتها الانعزالية والجملة التي وردت فيها عن القيام بدور شرطي العالم ـ والتي غالباً ما استشهد بها خارج سياقها ـ قد أصابت وتراً حساساً في صفوف اولئك الذين رأوا ان سياسات لويد جورج خطرة ومتجاوزة الحدود في طموحها. علاوة على ذلك فإن قبول بونار لو باتخاذ موقف علني أوحى ان بالامكان إقناعه، بعد ما ظهر من استعادة صحته، بأن يعود إلى مضمار السياسة ـ الأمر الذي هدد بتغيير توازن القوى الدقيق داخل حزب المحافظين وتعريض الحكومة الإئتلافية للخطر.

لقد كان بونار لو حاذقاً في اختيار سياسته الخارجية. فالمحافظون عاطفتهم تقليدياً هي عاطفة تأييد لتركيا، ثم بدّلتها إلى العداء حملة رئيس الوزراء المؤيدة لليونان. وقد كتب زعيم المحافظين الخارجين على خط الحزب بتاريخ ٢ تشرين الأول (أكتوبر) مؤكداً: إن تفاهماً طيباً مع تركيا كان يمثل سياستنا القديمة وهذا التفاهم جوهري...»، لقد كانت هذه حالة أخرى وجدت فيها قواعد حزب المحافظين ان حكومة الإئتلاف تستخف بمبادئها وبما يلحق بها من إجحاف[٤٢]. ان سياسة العداء لتركيا التي اتبعها لويد جورج في أعقاب الاعتراف باستقلال ايرلندا والاعتراف بروسيا البلشفية، كانت تنذر بأن تكون الكيل الذي طفح. وقد بدّد رئيس الوزراء ما كان له من مكانة، وفعل ذلك بينما انهيار الاقتصاد، وتفشي البطالة، وركود الصادرات، والفضائح المتعلقة ببيع ألقاب الشرف إلى الأنصار السياسيين، وسلسلة فضائح السياسة الخارجية التي بلغت ذروتها في أزمة تشنق، لم تترك له إلاّ القليل من رصيده الانتخابي. ولم يعد يشعر المحافظون أنهم مضطرون للسير في ركابه من أجل النجاح في الانتخابات.

أما رئيس الوزراء، فكانت نظرته إلى الأمور مختلفة. إن حزم حكومته في تشنق قد أوقف الجيوش التركية عند حدودها، ورأى في ذلك نصراً شخصياً له ولتشرشل. وكان مخطئاً في اعتقاده ان الناخبين يرون الأمور كما يراها. وعلى أساس هذا الاعتقاد الخاطىء، اقترح الدعوة إلى انتخابات عاجلة في فورة النصر، على غرار ما فعل في نهاية عام ١٩١٨ بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى.

لقد وافق اوستن تشامبرلين واللورد بيركينهد، زعيما المحافظين في الحكومة، على الانضمام إلى لويد جورج في خوض الانتخابات مرة أخرى على أساس ائتلافي. ولكي يدافع تشامبرلين عن هذا القرار، دعا بصفته زعيم الحزب الأعضاء المحافظين في مجلس العموم والحكومة إلى اجتماع عقد صباح الخميس ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) في نادي كارلتون، أكبر أندية المحافظين.

كان بونار لو في أفضل وضع لمعارضة تشامبرلين وإسقاط الحكومة الائتلافية والحلول محل لويد جورج رئيساً للوزراء. ولكنه تردد، إلاّ ان الصحافة قامت بحملة قوية لحثه على تولي رئاسة

---

(٤٢) وزير الزراعة، ارنور س. د. غريفيث ـ بوسكادين، مقتبس في كتاب: كنيث مورغان، **الوفاق والتفكك: حكومة لويد جورج الائتلافية ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (اوكسفورد: كلارندون، ١٩٧٩)، ص ٣٢٥.

الوزراء، وقادت هذه الحملة صحيفة «التايمز» وصحف بيفر بروك.

كان اللورد بيفر بروك أعز صديق سياسي لبونار لو وكان مسؤولاً إلى حد كبير عن قيام الحكومة الإئتلافية برئاسة لويد جورج خلال الحرب. وها هو الآن يعمل على إسقاطها. وقد كتب في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) إلى صديق أميركي قائلاً:

«نحن الآن في غمرات أزمة سياسية. وقد نتج عن فشل سياسة رئيس الوزراء اليونانية انهيار تام لهيبته وهيبة المحافظين... إن المستقبل القريب سيقرر هل سيبقى حزب المحافظين كتلة واحدة أم ان رئيس الوزراء يملك القوة الكافية لشقه. إن تحطيم حزبين خلال ولاية قصيرة في الحكم إنجاز عظيم. وهذا ما يستطيع ادعاءه إذا نجح في تدمير المحافظين»[٤٣].

لقد نجح بيفر بروك في التغلب على شكوك بونار لو، وحمل هذا الزعيم السابق لحزب المحافظين على حضور الاجتماع الحاسم المقرر عقده في نادي كارلتون. وتحدث بونار لو في هذا الاجتماع ضد الائتلاف، ومع انه لم يكن موفقاً في كلامه، فقد ثبت ان مداخلته كانت حاسمة. وقرر المجتمعون بأغلبية ساحقة، أغلبية ١٨٧ صوتاً مقابل ٨٧ صوتاً، خوض الانتخابات المقبلة على أساس حزبي محض.

وعندما تلقى ديفيد لويد جورج النبأ، قدم في الحال استقالته إلى الملك جورج. بعد ذلك بوقت قصير، تسلم اندرو بونار لو منصب رئيس الوزراء ودعا إلى انتخابات تجرى في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

كانت نتائج الاقتراع في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) متقاربة، ولكن النظام الانتخابي البرلماني يعطي الرابح كل أصوات الدائرة الانتخابية. وبذلك أحرز حزب المحافظين نصراً وحاز أغلبية المقاعد في مجلس العموم الجديد. وصار لويد جورج منبوذاً، فلم يكن له ولا لأسكويث عدد كافٍ من التابعين يؤهله لزعامة المعارضة، إذ ان حزب العمال هزم حزب الأحرار وجاء ثانياً في الانتخابات.

خلال الحملة الانتخابية حملت صحف بيفر بروك حملة شرسة على سياسة حكومة الإئتلاف في الشرق الأوسط، وطالبت بانسحاب بريطانيا من المناطق التي استولت عليها حديثاً: العراق، وفلسطين وشرق الأردن. ومع ان حملة بيفر بروك لم تحظ بموافقة بونار لو، فقد أوقعت الحكومة الجديدة في إدانة عامة شاملة لسياسة بريطانيا بعد الحرب في الشرق الأوسط، كما انها وضعت موضع المساءلة التزام بريطانيا باستمرار تأييد الأماني العربية واليهودية في المنطقة.

ونتيجة لذلك، كان وزير المستعمرات ونستون تشرشل واللورد كورزون (الذي تخلى عن منصبه لبونار لو) موضع خلاف وجدل عام خلال الحملة الانتخابية بشأن سجل بضع السنوات الماضية في الشرق الأوسط. وقد وجّه تشرشل إلى اللورد كورزون الاتهام قائلاً: «انه لا يقل عن اي انسان

---

(٤٣) ا.ج. ب. تيلور، **بيفربروك** (نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٧٢)، ص ١٩٧.

على قيد الحياة، مسؤولية عن الوعود التي قطعت لليهود والعرب»(٤٤). وكتب توماس لورنس إلى رئيس تحرير جريدة «ديلي اكسبرس» مؤيداً رئيسه السابق قائلاً: «إذا خرجنا من انتدابات الشرق الأوسط محمودين، فالفضل يعود إلى ونستون. إن له شجاعة ستة رجال، وفيه كل ما يتحلى به رجل الدولة من طلاوة الحديث والحذق والثقة بالنفس ومراعاة شعور الآخرين. وطالما رأيته ينبذ نهج رجل الدولة ليفعل ما تقتضيه الأمانة(٤٥).

وفي خضم ما أصاب الائتلاف من انهيار، هزم تشرشل في دائرته الانتخابية في داندي، فكتب لورنس قائلاً: «لا أستطيع ان افصح عن أسفي لما أصاب تشرشل. رجائي ألّا تقسو الصحافة في الاساءة إليه. يا لشعب داندي من حثاله»(٤٦).

وحده لويد جورج من بين قادة حزب الأحرار المشاركين في الحكومة الائتلافية احتفظ بمقعده البرلماني، ولكنه لم يتسلم من بعد أي منصب وزاري. وشأنه شأن اللورد كيتشنر وونستون تشرشل، رأى مركزه السياسي مدمراً بسبب الشرق الأوسط. إن هذا الوزير الذي كان ذات يوم ذا سلطة لا تدانيها سلطة، متحكماً بمصائر العالم، أخذ على مدى قرابة ربع قرن بعد عام ١٩٢٢ يطوي الأيام في حالة من العجز السياسي والعزلة السياسية، يخافه من هم دونه قدرة ويرتابون فيه، ويزدرونه لأنه كان على رأس حكومة تتصف بالحقارة خلقياً. وإلى حد ما بسبب عيوبه، حرم فرصة استخدام نبوغه في مواجهة تحديات سنوات الكساد الكبير، وسنوات التهدئة، والحرب العالمية الثانية، ولم ينس الناس قط انحرافه السياسي وانحلاله الخلقي والمالي. ولم يعد أحد يحتفظ بذكريات كافية عن هذا الرجل الذي حال منفرداً دون خسارة بريطانيا للحرب العالمية الأولى، والذي قال زملاؤه ذات يوم انهم يقبلون به رئيساً للوزراء مدى الحياة. وقد فارق الحياة في عام ١٩٤٥.

نذر لويد جورج نفسه في سنواته الأخيرة لخوض المعارك القديمة مجدداً عبر مذكراته شديدة التحريف، البعيدة عن الحقائق، ولكنها مكتوبة بأسلوب رشيق. وقد روى فيها ان حملته الأخيرة الخاسرة في الشرق الأوسط كان القصد منها ان يجعل العالم مكاناً أفضل كثيراً. وكتب عن القرار الذي اتخذ في نادي كارلتون يقول: «وهكذا سقطت الحكومة وطار معها تحرير أرمينيا واليونان الاسيوية، وبالتالي عصبة الأمم وسائر مشاريع استبدال الأسلحة بالمصالحة(*)»(٤٧).

---

(٤٤) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٢١٠٥.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٢١٢٢.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢١٢٥.

(*) سقط لويد جورج ومعه المحافظون المشاركون في الائتلاف لأنهم اخفقوا في مراعاة الشعور السياسي لدى ممثلي القواعد الحزبية في البرلمان. وفي سبيل ضمان عدم تكرار هذا الاخفاق انشأ المحافظون منذئذ منظمة أصحاب المقاعد الخلفية في البرلمان لاطلاع قيادة الحزب على وجهات نظرهم. ولا تزال هذه المنظمة قائمة حتى يومنا هذا، وتدعى لجنة عام ١٩٢٢.

(٤٧) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٨٧٢.

الفصل الخامس

تسوية مسألة الشرق الأوسط

(١)

كتب لويد جورج وزملاؤه فصلاً هاماً في التاريخ شرقي السويس. إن تثبيت سيطرة الحلفاء في الشرق الأوسط، كان ذروة استيلاء أوروبا على بقية العالم، والفصل الأخير في حكاية مغامرات شديدة الخطر ـ حكاية بحارة وإتتهم الجرأة على عبور محيطات لم تستشكف من قبل، ومستكشفين تتبعوا مجاري الأنهار حتى منابعها. وجماعات صغيرة من الجنود توغلت إلى داخل قارات مجهولة فقاتلت جيشاً عرمرماً لامبراطوريات نائية. كانت بداية المجازفة قبل قرون في أعقاب سفن كولومبوس الشراعية، عندما اندفع الأوروبيون لإخضاع واستعمار الأراضي التي اكتشفوها في الأميركيتين وفي المياه التي تحدهما شرقاً وغرباً. واستمرت هذه المجازفة طوال القرن التاسع عشر، عندما حكمت بريطانيا امبراطورية الهند واقتسمت الدول الكبرى في ما بينها القارة الافريقية. وما ان بزغ فجر القرن العشرين، حتى كان الشرق الأوسط الحصن الوحيد، باستثناء شرق آسيا، الذي لم يقتحمه الأوروبيون على أهله الأصليين. أما في نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد استطاع لويد جورج ان يباهي بأن جيوشه قد اقتحمت هذا الحصن.

وخلال ما لا يقل عن قرن سابق لحرب عام ١٩١٤، كان الأوروبيون يرون ان من البديهيات ان يأتي يوم تحتل فيه دولة أو أكثر من الدول العظمى الشرق الأوسط. وكان الخوف الكبير الذي استحوذ عليهم، هو ان تؤدي الخلافات على الحصص إلى خوض الدول الأوروبية حروباً مدمرة في ما بينها.

ولذلك رأت الحكومة البريطانية في التسويات التي تم التوصل إليها عام ١٩٢٢ إنجازاً يتوج نجاحاتها مرتين. فالحصة التي حازتها بريطانيا في الشرق الأوسط أكبر كثيراً مما بدا ممكناً من قبل (وحصة روسيا، منافسة بريطانيا، أصغر كثيراً). وأهم من ذلك ان الدول بدت مستعدة

لقبول تقسيم المناطق التي انبثقت في مطلع العشرينيات من هذا القرن دون اللجوء مجدداً إلى السلاح.

وهكذا فإن مسألة الشرق الأوسط المزعجة والقابلة للانفجار التي كانت قائمة في السياسة العالمية منذ حملة بونابرت على مصر، قد سويت بنجاح بواسطة ترتيبات ما بعد الحرب التي توصلت إليها الدول مع حلول عام ١٩٢٢. كانت هناك مسألة رئيسة موضع أخذ ورد، هي أين ترسم حدود روسيا السياسية في الشرق الأوسط. ومع حلول عام ١٩٢٢ وجدت هذه المسألة حلاً: فقد رسم الحد الروسي في النهاية بمحاذاة سلسلة شمالية من الدول تمتد من تركيا إلى ايران فأفغانستان ـ وهي بلدان ناورت لتظل مستقلة عن روسيا والغرب، وهذا الخط من الحدود صمد على مدى عقود من السنين. أما المسألة الرئيسة الأخرى التي كانت موضع أخذ ورد منذ زمان نابوليون فهي المصير النهائي للامبراطورية العثمانية ـ وهذه المسألة حلّت أيضاً في عام ١٩٢٢ بانتهاء السلطنة العثمانية وتقاسم ممتلكاتها في الشرق الأوسط من قبل تركيا وفرنسا وبريطانيا. هكذا كانت تسوية عام ١٩٢٢.

(٢)

لم تكن تسوية عام ١٩٢٢ عملاً منفرداً أو اتفاقية منفردة أو وثيقة منفردة، بل كانت رسماً انبثق من أعمال واتفاقيات ووثائق عديدة ومنفصلة يعود تاريخ معظمها إلى ذلك العام.

فالحدود الإقليمية الروسية في الشرق الأوسط، أوجدتها مسودة دستور الاتحاد السوفياتي التي أقرت في نهاية عام ١٩٢٢، أما حدود روسيا السياسية فقد انبثقت من المعاهدات التي وقعتها مع تركيا وبلاد فارس وافغانستان، وإلى حد ما، من الاتفاقية التجارية التي وقّعتها مع بريطانيا عام ١٩٢١.

إن خلع السلطان العثماني وإقامة دولة قومية تركية (مقتصرة على الجزء الناطق بالتركية من الامبراطورية التي حلت) كانا نتيجة اقتراع بإجماع الأصوات في المجلس الوطني التركي الكبير يومي الأول والثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢. أما حدود تركيا التي تبعت ذلك، فقد كانت إلى حد كبير نتيجة الهدنة التي توصلت إليها مع الحلفاء في خريف ١٩٢٢ وأعقبتها معاهدة الصلح مع الحلفاء التي جرى التوقيع عليها في مدينة لوزان السويسرية في العام التالي(*).

وتقاسمت بريطانيا وفرنسا ما تبقى من الممتلكات العثمانية السابقة في الشرق الأوسط بموجب الانتداب على سورية ولبنان الذي حصلت عليه فرنسا من عصبة الأمم (١٩٢٢) والانتداب على فلسطين ومن ضمنها شرق الأردن الذي حصلت عليه بريطانيا من عصبة الأمم (١٩٢٢)،

(*) لا تزال بعض المسائل الحدودية دون حل. فحدود تركيا مع سورية، على سبيل المثال لم يتم تثبيتها إلا في نهاية الثلاثينات من هذا القرن.

ومعاهدة عام ١٩٢٢ مع العراق التي أرادتها بريطانيا تثبيتاً لانتداب تحكم بموجبه ذلك البلد الذي خرج حديثاً إلى حيز الوجود.

وحددت بريطانيا توجهاتها ضمن منطقة نفوذها في الشرق الأوسط بموجب أعمال ووثائق يعود معظمها إلى عام ١٩٢٢. فقد أجلست فؤاد الأول على عرش مصر في ذلك العام، وجعلت مصر محمية بريطانية مستقلة اسمياً بموجب اعلان اللنبي الصادر عام ١٩٢٢، وانشأت محمية في العراق بموجب معاهدتها التي عقدتها في العام نفسه مع ذلك البلد الذي أوجدته وأجلست على عرشه مرشحها فيصل. وبموجب أحكام الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢ والكتاب الأبيض الذي أصـدره تشرشل عن فلسطين في ١٩٢٢، وضع شرق الأردن على الطريق ليشكل وجوداً سياسياً منفصلاً عن فلسطين ـ وتقرر ان يكون عبدالله، الذي عينته بريطانيا، على رأس هذا الكيان الجديد بصورة دائمة بموجب قرار اتخذ في عام ١٩٢٢ ـ أما في غرب الأردن فقد وُعد اليهـود بوطن قومي ووُعد غير اليهود بحقوق كاملة. وأما استقلال الأكراد أو تمتعهم بالحكم الذاتي الذي كان على جدول الأعمال في عام ١٩٢١، فقد اختفى بشكل ما من جدول الأعمال في عام ١٩٢٢، وبـذلك لم توجـد كردستـان: كان هذا قراراً اتخـذ شكـل عدم اتخـاذ قرار في عام ١٩٢٢، وفي العام نفسه أيضاً فرضت بريطانيا اتفاقيات حدودية على ابن سعود أُقيمت بموجبها الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق والكويت.

وهكذا فإن بريطانيا ـ شأنها شأن فرنسا في منطقة نفوذها في الشرق الأوسط وروسيا في منطقة نفوذها ـ انشأت دولاً، وعيّنت أشخاصاً يحكمونها، ورسمت حدوداً في ما بينها. وقد فعلت معظم ذلك في عام ١٩٢٢ أو حوالي ذلك العام. إن الدول الأوروبية كان لها ما أرادت ان تفعله منذ زمن طويل، أي ان تأخذ بأيديها المصائر السياسية لشعوب الشرق الأوسط ـ وقد فعلت ذلك بموجب ما اسميتها تسوية عام ١٩٢٢.

(٣)

في كل مكان آخر من العالم ـ كل مكان خارج آسيا ـ أدى الإحتلال البريطاني إلى تدمير البنى السياسية لأهالي البلاد الأصليين وإبدالها ببنى جديدة ذات أشكال أوروبية. فالأميركيتان، واوستراليا، ونيوزيلندا، وافريقيا لم تعد مقسمة على أسس قبلية، بل قسمت إلى بلدان كما هي الحال في أوروبا. والإدارة الحكومية في معظم الكرة الأرضية كانت على نمط أوروبي وبموجب قوانين أوروبية ووفقاً لمفاهيم أوروبية.

ومع ذلك، ثمة ما يدعو إلى التساؤل عما إذا كان الإحتلال الأوروبي سيحدث في الشرق الأوسط ما أحدثه في أمكنة اخرى من أثر عميق ودائم. ومنشأ هذا التساؤل ليس فقط ان الشرق الأوسط منـطقـة حضـارات عريقة يفخر بها أصحابها، ومعتقدات عميقة الجذور في الماضي، بل لأن التغييرات التي تقترح أوروبا إدخالها هي من العمق بحيث يجب ان تمر أجيال قبل ان تضرب

هذه التغييرات جذورها في الأرض. إن هذه الأمور تتطلب وقتاً. إن روما القديمة أعطت أوروبا شكلها، وأوروبا الناهضة أعطت الأميركيتين شكلهما، وفي هاتين الحالتين كان هذا عملاً استغرق قروناً. وفي عام ١٩٢٢ لم يكن مزاج أوروبا الغربية - ولا حالتها - يسمحان لها بأن تشرع في عمل بمثل هذه الضخامة.

ولذلك فإن المغامرة الامبراطورية الأوروبية في الشرق الأوسط، بدأت متأخرة جداً عن أوانها. ولم يعد الأوروبيون قادرين على متابعتها، لا من حيث كفاية الموارد ولا من حيث الحماسة. وأوروبا نفسها التي اكتسحت كارثة ١٩١٤ - ٩١٨ عالمها الذي كان قائماً قبل الحرب، كانت هي أيضاً تتبدل في أسابيع أو أشهر بسرعة فاقت سرعة تبدلها من قبل في عقود أو قرون، وبدت الإمبريالية في نظر عدد متزايد من الأوروبيين أمراً إدّاً في العصر الحديث.

في سنوات الحرب الأولى، كان لايزال أمراً مقبولاً ان تجهر الدول بالعزم على ضم مستعمرات جديدة. ولكن بعد ان جابهت أوروبا القديمة تحدي أميركا ويلسون وروسيا لينين وما صدر عنهما من كلام معادٍ للإمبريالية، أخذت تتبدل الأفكار والمفردات السياسية. إن سير مارك سايكس الذي كان دائماً شديد التأثر بتبدلات تيارات الرأي، رأى في ١٩١٧ ان المفاهيم الإمبريالية التي أخذ بها هو وبيكو قبل عام في ميثاقهما المتعلق بالشرق الأوسط إنما كانت مفاهيم عصر ولّى.

ومع انتهاء الحرب صار المجتمع البريطاني يتجه إلى رفض حجة الدفاع المثالي عن الإمبريالية (أي انها تنقل خيرات المدنية المتقدمة إلى منطقة متخلفة) ويعتبر هذا الدفاع خيالياً، كما أخذ يتجه إلى رفض حجة الدفاع العملي (أي ان من المفيد لبريطانيا ان توسع امبراطوريتها) ويعتبر هذا الدفاع غير صحيح. فالجزء الأكبر من الصحافة البريطانية والرأي العام البريطاني والبرلمان البريطاني الذي رأى في الامبريالية مصدر نزف مكلف لمجتمع يحتاج إلى استثمار كل ما تبقى من موارده في إعادة بناء نفسه، قد وافق على السماح للحكومة ان تلزم نفسها بوجود في الشرق الأوسط العربي، والسبب الوحيد لهذه الموافقة هو ان استراتيجية ونستون تشرشل الذكية جعلت السيطرة على المنطقة دون كلفة عالية تبدو أمراً ممكناً.

ولذلك فإن الاعتقاد السائد بين المسؤولين البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، بأن بريطانيا جاءت إلى الشرق الأوسط لتبقى - على الأقل تبقى لإعادة تكوين المنطقة وفقاً للمصالح السياسية والأفكار السياسية والمثل السياسية الأوروبية - إنما كان يستند إلى الاعتقاد الهش بأن استراتيجية الطائرات والمصفحات التي ابتكرها تشرشل، قادرة على لجم المعارضة المحلية إلى زمن غير محدود. كذلك كان هذا الاعتقاد تعبيراً آخر عن الاستهانة بالشرق الأوسط التي طبعت السياسة البريطانية بطابعها طوال الوقت. لقد ظهرت هذه الاستهانة عندما ازدرى غراي العرض الخاص بالتحالف مع الامبراطورية العثمانية عام ١٩١١، وعندما اعتبر اسكويث في عام ١٩١٤ دخول الامبراطورية العثمانية الحرب أمراً غير ذي بال، وعندما أرسل كيتشنر في ١٩١٥ جيوشه إلى حتفها لمهاجمة عدو متحصن ومتنبه للهجوم في غاليبولي، مع ان الحكومة البريطانية

كانت تعرف ان هذا هجوم انتحاري إذا كانت القوات المدافعة عن غاليبولي من النوعية الأوروبية ـ وكان اعتقاد كيتشنر القائل انها لم تكن من هذه النوعية.

توصلت الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٢ إلى حل وسط سياسي مع المجتمع البريطاني يقضي بأن تؤكد بريطانيا سيادتها على الشرق الأوسط ما دامت قادرة ان تفعل ذلك بكلفة ضئيلة. كان هذا يعني بالنسبة للمسؤولين البريطانيين الذين هوّنوا الصعاب التي ستواجهها بريطانيا في حكم المنطقة ـ والذين لم تكن لديهم في الواقع فكرة عن ضخامة ما هم مقدمون عليه ـ ان بريطانيا وجدت في الشرق الأوسط لتبقى. ولكن إذا نظرنا إلى الوراء نجد ان ذلك كان مؤشراً مبكراً إلى احتمال مغادرة بريطانيا للمنطقة.

(٤)

أصبحت تسوية عام ١٩٢٢، من وجهة النظر البريطانية، متخلفة إلى حد بعيد عن الزمن الذي وضعت فيه موضع التنفيذ. فهذه التسوية جسّدت جانباً كبيراً من البرنامج الذي صاغته الحكومة البريطانية للشرق الأوسط بعد الحرب (في الأغلب بواسطة سير مارك سايكس) بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧. ولكن الحكومة البريطانية تغيرت، والتفكير الرسمي البريطاني تغير، ولذلك فإن الترتيبات التي تمّ التوصل إليها في الشرق الأوسط في عام ١٩٢٢ لم تعكس بالضبط ما كانت حكومة ذلك العام ترغب فيه.

مثال على ذلك منح فرنسا في عام ١٩٢٢ انتداباً من عصبة الأمم تحكم بموجبه سورية (ومن ضمنها لبنان). ففي عام ١٩١٥ وعام ١٩١٦ كان وزير الخارجية سير ادوارد غراي والمفاوض البريطاني سير مارك سايكس متعاطفين مع مطالبة فرنسا بسورية ـ وقد قبلا بها. أما في عام ١٩٢٢ فإن رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها والمسؤولين فيها، كانوا جميعاً قد رأوا منذ سنوات ان السماح لفرنسا باحتلال سورية هو استجلاب لكارثة.

وحتى ضمن منطقة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، لم تكن الحكومة البريطانية راضية عن توجهاتها في عام ١٩٢٢. فقد اختار اللورد كيتشنر ومعاونوه بين عامي ١٩١٤ و١٩١٦ رعاية الهاشميين ـ الحسين شريف مكة وأبنائه ـ كزعماء للشرق الأوسط العربي بعد الحرب. ومع حلول عام ١٩١٨ أخذ المسؤولون البريطانيون يعتبرون الحسين عبئاً عليهم، لأنه يزجّهم في نزاع خاسر مع ابن سعود. ومع حلول عام ١٩٢٢ أخذ السياسيون والمسؤولون البريطانيون ينظرون إلى فيصل بن الحسين باعتباره غادراً، وإلى عبد الله بن الحسين باعتباره عيا وغير فعّال. ومع ذلك كان فيصل وعبد الله حاكمي العراق وشرق الأردن اللذين عيّنتهما بريطانيا، إذ التزمت بريطانيا بدعم قضية الهاشميين.

مثال آخر هو مسألة فلسطين: في عام ١٩٢٢ قبلت بريطانيا انتداباً منحتها إياه عصبة الأمم لتنفيذ برنامج صهيوني مالأته بحماسة في عام ١٩١٧ ـ وفقدت حماستها له في مطلع

العشرينات من هذا القرن. فلا عجب إذاً، ان يحكم المسؤولون البريطانيون في السنين اللاحقة الشرق الأوسط دون ان يكون لديهم كبير احساس بالقصد أو كبير احساس بالامتناع. وكان هذا نتيجة لخاصية تسوية عام ١٩٢٢: فصانعو السياسة البريطانيون، بعد ان قضوا على النظام القديم في المنطقة، ونشروا الجنود والمصفحات والطائرات الحربية في كل مكان من مساحة ممتدة من مصر إلى العراق، فرضوا على الشرق الأوسط في عام ١٩٢٢ تسوية لم يعد أكثرهم مؤمناً بها.

(٥)

أصبح الشرق الأوسط ما هو عليه الآن لأن الدول الأوروبية أخذت على عاتقها ان تعيد تشكيله من جهة، ولأن بريطانيا وفرنسا اخفقتا في ضمان استمرارية بقاء الأسر الحاكمة، والدول، والنظام السياسي، التي أوجدتاها، من جهة أخرى. فخلال الحرب العالمية الأولى وبعدها قضت بريطانيا وحلفاؤها قضاء مبرماً على النظام القديم في المنطقة، وحطّمت هاتان الدولتان الحكم التركي للشرق الأوسط الناطق بالعربية تحطيماً لا خلاص منه(*). ولكي تأخذ الدولتان مكان النظام القديم، أوجدتا بلداناً، وعيّنتا حكاماً، ورسمتا حدوداً، وأدخلتا نظام دول من النوع الموجود في كل مكان آخر، ولكنهما لم تقضيا على كل معارضة محلية هامة لقراراتهما.

ونتيجة لذلك وضعت أحداث ١٩١٤ ـ ١٩٢٢ نهاية لمسألة الشرق الأوسط في أوروبا، ولكنها ولّدت مسألة شرق أوسطية في الشرق الأوسط نفسه. ان تسوية عام ١٩٢٢ (كما نسميها في هذا الكتاب، مع ان بعض الترتيبات تم التوصل إليها قبيل أو بعيد هذا العام)، قد حلّت، في ما يخص الأوروبيين مسألة ماذا ـ وكذلك من ـ ينبغي ان يحل محل الامبراطورية العثمانية. مع ذلك لاتزال حتى يومنا هذا قوى محلية ذات بأس في الشرق الأوسط غير متوافقة مع هذه الترتيبات ـ وقد تطيح بها.

إن بعض الخلافات، كالتي نجدها في اي مكان آخر من العالم، هي على الحكام والحدود، ولكن ما يميز الشرق الأوسط هو ان ثمة مطالب تطرح هي أكثر صلة بالجوهر، وهذه الخلافات لا تضع موضع البحث المساحات والحدود فحسب، بل تطرح ايضاً حق الوجود لبلدان انبثقت فوراً أو في ما بعد من القرارات البريطانية والفرنسية التي اتخذت في أوائل العشرينيات من هذا القرن، كالعراق، واسرائيل، والأردن ولبنان. ولذلك لايزال الشرق الأوسط حتى هذا الزمن من القرن العشرين، المنطقة التي تستمر تشهد بشيء من التكرار حروباً من أجل البقاء الوطني.

وهذه الخلافات تذهب إلى غور أعمق، فتحت سطح مسائل محدودة ولكنها تبدو مستعصية على

(*) هذا لا ينفي أن الاتراك ايضاً كان لهم دور في تدمير امبراطوريتهم، وانه كانت في الشرق الأوسط، على أية حال، قوى تعمل من أجل التغيير.

الحل، فالمستقبل السياسي للأكراد أو المصير السياسي للعرب الفلسطينيين، تكمن مسألة أعم هي: هل يستطيع البقاء في تربة الشرق الأوسط الغريبة عن أوروبا، ذلك النظام السياسي الحديث الذي ابتكرته أوروبا ونقلته إلى المنطقة ـ ومن صفاته تقسيم الأرض إلى دول علمانية مستقلة أساسها مواطنية قومية.

إن الأفكار السياسية الأوروبية تعتبر في بقية العالم من الأمور المسلم بها فلا يناقشها أحد، ولكن واحداً على الأقل من هذه الأفكار هو الايمان المعاصر بحكومة مدنية علمانية، يعتبر عقيدة غريبة عن منطقة معظم سكانها، ولمدة تربو على ألف عام، أكدوا ايمانهم بشريعة دينية تحكم كل جوانب الحياة، ومن ضمنها الحكومة والسياسة.

لقد أقر فعلاً رجال الدولة الأوروبيون في زمن الحرب العالمية الأولى ـ وإلى حد ما ـ بوجود المشكلة وبأهميتها. فما ان بدأ قادة الحلفاء يخططون لضم الشرق الأوسط إلى دولهم، حتى أدركوا ان سلطة الإسلام على المنطقة هي الخاصية الرئيسة للخريطة السياسية التي يتحتم عليهم ان يجابهوها. ونحن نذكر ان اللورد كيتشنر شنّ في عام ١٩١٤ سياسة هدفها جعل الاسلام تحت سيطرة بريطانيا. فلما ظهر ان هذه السياسة لن تنجح ـ بعد ان وقعت دعوة الشريف حسين المؤمنين إلى الجهاد على آذان صماء ـ رأى معاونو كيتشنر البديل في رعاية ولاءات أخرى (الولاء لاتحاد شعوب عربية، أو لأسرة الملك حسين، أو لبلدان كانت على وشك ان تخرج إلى الوجود كالعراق)، وان تكون هذه الولاءات منافسة للوحدة الاسلامية. والحقيقة انهم عندما صاغوا تسوية الشرق الأوسط لما بعد الحرب، كان هذا الهدف (بين أهداف أخرى) نصب أعينهم.

بيد ان فهم المسؤولين الأوروبيين في ذلك الحين للإسلام كان ضئيلاً. فقد هوّنوا الأمور باقتناعهم ان المعارضة الإسلامية للعصرنة ـ لإضفاء الصبغة الأوروبية ـ كانت في طريقها إلى التلاشي. ولو كان بوسعهم ان يبصروا بعيداً فيروا النصف الثاني من القرن العشرين، لأدهشتهم حمية المذهب الوهابي في المملكة العربية السعودية، وعاطفة الإيمان الديني في أفغانستان المتحاربة، واستمرار حيوية الإخوان المسلمين في مصر، وسورية، وغيرهما من العالم السني، والثورة الخمينية في ايران الشيعية.

إن استمرارية المقاومة المحلية، سواء أكانت على أسس دينية أم أسس غيرها، لتسوية عام ١٩٢٢ وللأفكار الأساسية التي قامت على أساسها، تفسّر لنا الخاصية التي تميز سياسة المنطقة: هذه الخاصية هي انه لا وجود في الشرق الأوسط للإحساس بالشرعية ـ أو لا وجود لإتفاق على قواعد اللعبة ـ وليس في المنطقة ايمان يشارك فيه الجميع، بأن الكيانات التي تسمي نفسها بلداناً والرجال الذين يدّعون انهم حكام ـ وبغض النظر عن الحدود التي تقع ضمنها هذه البلدان ـ لها أو لهم حق الاعتراف بهم كبلدان أو حكام. وبهذا المعنى لا يمكن القول إن الذين خلفوا السلاطين العثمانيين قد نُصبوا في مناصبهم بصفة دائمة، مع ان هذا ما اعتقد الحلفاء انهم فاعلوه بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢.

قد يأتي يوم تتراجع فيه التحديات لتسوية عام ١٩٢٢ ـ أي لوجود الأردن، واسرائيل، والعراق، ولبنان على سبيل المثال، أو لإقامة حكومات علمانية قومية في الشرق الأوسط. أما إذا استمر زخم هذه التحديات، فإننا سنرى يوماً ما الشرق الأوسط الذي عرفناه في القرن العشرين في وضع شبيه بوضع أوروبا في القرن الخامس الميلادي، عندما ألقى انهيار سلطة الامبراطورية الرومانية في الغرب، رعايا الامبراطورية في خضم أزمة حضارة فرضت عليهم العمل من أجل ايجاد نظام سياسي من صنعهم. إن التجربة الأوروبية تدلنا على ما قد تكون عليه أبعاد أزمة حضارة سياسية ذات طبيعة جذرية كهذه الأزمة.

لقد احتاجت أوروبا إلى ألف وخمسمئة سنة لتحل أزمة هويتها الاجتماعية والسياسية بعد زوال الأمبراطورية الرومانية: منها نحو الف سنة لكي يستقر النظام السياسي على شكل الدولة ـ الأمة، وقرابة خمسمئة سنة أخرى لتقرير من هي الأمم التي تملك الحق بأن تشكل دولاً. ثمة مسائل احتاجت تسويتها في أوروبا إلى عمل مضنٍ خلال عصور من البحث والصراع مثل: هل تنجو المدنية من غارات وصراعات العصابات المتقاتلة والمتنافسة، وهل يكون الحكم للكنيسة أو للدولة، وهل يكون الحاكم هو البابا أو الامبراطور، وهل تسود الكاثوليكية أو البروتستانتية في العالم المسيحي، وهل يكون الولاء والطاعة لامبراطوريات تحكمها سلالات أو للدولة القومية أو لدول المدن، وهل على سبيل المثال، المواطن في مدينة ديجون ينتمي إلى الأمة البورغندية أو إلى الأمة الفرنسية. كل هذه المسائل تطلب حلها عصوراً من العمل المضني والبحث والصراع، وخلالها كثيراً ما كان مصير الخاسرين الإبادة ـ أمثال الالبيجوازيين في جنوب فرنسا. لقد انبثقت أخيراً خريطة مقبولة لأوروبا الغربية، ولكن هذا لم يحدث إلّا في نهاية القرن التاسع عشر، مع ظهور المانيا وايطاليا، أي بعد ان عفا الزمن على الخريطة الرومانية القديمة بنحو ألف وخمسمئة سنة.

قد تبين لنا ان أزمة الشرق الأوسط المستمرة في زمننا، ليست بأية حال في مثل هذا العمق وطول الزمن. ولكن موضوعها هو مثيل موضوع أزمة أوروبا الغربية المذكورة: كيف تستطيع شعوب متنوعة ان تعيد تجميع نفسها لخلق هويات سياسية جديدة لنفسها بعد انهيار نظام امبراطوري طويل العهد اعتادت عليه. لقد اقترحت الدول الحليفة في مطلع العشرينيات من هذا القرن شكلاً للمنطقة بعد زوال الامبراطورية العثمانية. والسؤال الذي لايزال قائماً هو: هل تقبله شعوب المنطقة.

ولذلك فإن تسوية عام ١٩٢٢ لا تخص، بكاملها أو في معظمها، الماضي، بل هي في قلب الحروب والنزاعات والسياسات الراهنة في الشرق الأوسط، لأن المسائل التي أثارها كيتشنر، ولويد جورج وتشرشل لاتزال حتى الآن هدفاً للتصدي لها بقوة السلاح، عاماً بعد عام، في شوارع بيروت التي حلّ بها الدمار، وعلى ضفاف دجلة والفرات، وقرب مياه نهر الأردن التوراتي.

(٦)

لم يمتد بصر السياسيين والمسؤولين البريطانيين إلى بعيد في مطلع العشرينيات من هذا القرن ليروا مسبقاً المستقبل المفعم بالمشاكل لتسوية عام ١٩٢٢. بل انهم لم يروا مسبقاً المستقبل السياسي المباشر لأولئك الذين كانت لهم علاقة شخصية بهذه التسوية ـ ومنهم ونستون تشرشل، أحد مهندسي التسوية الرئيسين ـ مع ان هذه كانت أمور آنية، ولهم معرفة بها أوثق من معرفتهم بسياسة الشرق الأوسط.

كان في بريطانيا عام ١٩٢٢ اجماع في الرأي ان تشرشل انتهى سياسياً. وبدا تشرشل محطماً بعد ان فقد مقعده الوزاري في تشرين الأول (أكتوبر) ومقعده في مجلس العموم في تشرين الثاني (نوفمبر). وفي حين لم يخامره شك في انه قادر على العودة في وقت ما إلى البرلمان، فقد بدا أمراً غير محتمل ان يُدعى قط لشغل منصب حكومي ـ أو على أقل تقدير منصب كبير.

يتذكر أحد الذين صحبوا تشرشل إلى مأدبة عشاء في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ان: «تشرشل كان شديد الكآبة فلم ينبس ببنت شفة طوال الأمسية إلاَّ في ما ندر. كان يرى ان عالمه وصل إلى النهاية ـ على أقل تقدير عالمه السياسي. وكان رأيي ان حياته العملية قد انتهت»[1].

افتتح البرلمان الجديد في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ولم يكن تشرشل عضواً فيه، فلم ير ما يشده إلى البقاء في بريطانيا. وقد أبحر في بداية كانون الأول (ديسمبر) إلى البحر الابيض المتوسط. كان قد انقضى عقد واحد من السنين منذ ان قام في أوائل صيف حياته العملية، على اليخت انشانترس برحلة سياحية في البحر الأبيض المتوسط مع الشابة فيوليت اسكويث ووالدها. ولكن تلك الرحلة السياحية حدثت، من الناحية السياسية في قرن آخر ـ بل في عالم آخر.

وما ان وصل تشرشل إلى جنوب فرنسا حتى استقر في دارة استأجرها قرب مدينة كان، واستأنف كتابة مذكراته عن الحرب ـ وكان قد بدأ كتابتها في وقت سابق. وقد انجز جانباً كبيراً منها، فاعتقد ان الأجزاء الأولى من المذكرات ستكون خلال شهر جاهزة للنشر مسلسلة في الصحف. كان عازماً على ان تكون مذكراته في عدة مجلدات.

في سياق كتابة مذكراته ركّز على سوء الحظ الذي واجهه ولم يجد له تفسيراً في كل ما كانت له صلة بالشرق التركي. لقد استذكر الحوادث، والارتباكات، والغلطات التي جعلت البارجة غويبن تصل إلى القسطنطينية ويكون لها سهم في دفع الامبراطورية العثمانية إلى الحرب ـ هذه الحرب التي وقعت تبعتها عليه هو شخصياً. وركّز على السلوك الذي يكاد لا يصدق الذي سلكه قادة

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٨٩٢.

الأسطول في الدردنيل بفرارهم من المضائق ـ عشية اليوم الذي كان ممكناً ان يربحوا فيه الحرب التركية وان يعودوا عليه بأكاليل النصر، بدلاً من العار والطرد. وروى لقرائه كيف ان قرداً عض ملك اليونان فكانت العضة سبباً في تجدد الحرب التركية مما أطاح بحكومة لويد جورج ـ وأطاح به معها.

بعد ان أتم تشرشل كتابة ونشر المجلد الأول من مذكراته، عاد إلى بريطانيا في منتصف عام ١٩٢٣، وإلى الحروب السياسية الميؤوس منها. وفي أواخر فصل الخريف رشح نفسه مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية ولكن شبح الفشل في الدردنيل زمن الحرب ظل يلاحقه، فهزمه المرشح العمالي. وعاد فرشّح نفسه في أواخر فصل الشتاء، ولكن في دائرة انتخابية أخرى، فهزم من جديد، وكانت هزيمته هذه المرة أمام مرشّح من حزب المحافظين.

ولكن وضع تشرشل أخذ يتبدل، ففي أواخر ١٩٢٤ عاد إلى البرلمان، وذهل العالم السياسي إذ تناهى إليه ان ونستون تشرشل لم ينته سياسياً بل اصبح وزيراً للمالية، وهو منصب يعتبر عادة الثاني من حيث الأهمية في مجلس الوزراء.

أخذت الغيوم تتبدد، وكتب إليه زميل سابق من نواب حزب الأحرار، هو جورج لامبرت، مهنئاً بالمنصب الجديد، فتوقع له مستقبلاً اكثر مدعاة للدهشة. فقد قال في تهنئته: «ونستون يا بنيّ. عندي حاسة لا تخطىء في السياسة. أظن اني سأعيش لأراك رئيساً للوزراء»[٢].

(٢) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: **المجلد المرافق**، المجلد ٥، الجزء ١: **سنوات وزارة المالية، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٩** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٨١)، ص ٢٣٦.

فهرس عام

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ل

م

ن

هـ

و

ي